Moroccan Literature Library
مكتبة الأدب المغربي

العدد السادس • 1 أكتوبر 1987

بيت الحكمة

مجلة مغربية للترجمة، في العلوم الانسانية

نعام تشومسكي

المحتويات

اللسانيات كما أفهمها - نعام تشومسكي 5

اللسانيات والعلوم الإنسانية - نعام تشومسكي 17

هل هي فلسفة للغة - نعام تشومسكي 35

التجريبية والعقلانية - نعام تشومسكي 51

المبادئ الأساسية - نعام تشومسكي 67

التركيب وعلم الدلالة - نعام تشومسكي 92

خارج الملف:

التكوين النفسي للمعارف ودلالته الإيبستمولوجية - جان بياجي 148

اللسانيات كما أفهمها

نعام تشومسكي

□ إلى أي حدٍّ يمكن للنظرية اللسانية أن تساهم في تقديم معرفتنا بالسيرورات الذهنية وبالسلوكات البشرية؟

■ إن إحدى النقط النظرية التي تحاول اللسانيات حلّها هي التالية: هل يمكن للفرد أن يتوصل إلى معرفة لسانه هو بالذات؟ وبإمكاننا تحديد هذه المعرفة باعتبارها بنية مخصوصة، [و] نسقاً من القواعد التي استطاع الفرد أن يتحكم فيها. هكذا ننتهي إلى طرح سؤال مزدوج على أنفسنا:

أ) ما هو نسق القواعد الذي يتحكم فيه الفرد والذي يمكّنه من استعمال لسانه بطلاقة، وبحرية قصوى؟

ب) ما هو الشيء الذي يؤسِّس، في الطبيعة البشرية، إمكانية هذا الاستيعاب لنسق مخصوص من القواعد، مع أخذنا بعين الاعتبار لكون كل كائن بشري، قادراً، قبلياً، على استيعاب أي نسق لساني؟

وأظن أن آمن خلاصة نستطيع الانتهاء إليها في الوقت الراهن هي التالية: أن نسق القواعد الذي يستوعبه طفل عادي هو نسق غني إلى الحد الأقصى، مجرد، وبعيد جداً، بفضل طبيعته ذاتها، عن المعطيات المباشرة للتجربة. ويمكننا قول نفس الشيء عن معظم معارفنا، إلا أن هذا الأمر يصحّ، خاصة، في حالة اللغة. هكذا نرى أنه في محاولتنا تناول هذا الجانب من الطبيعة البشرية، نجد أنفسنا مواجهين لمشكلة عويصة: هي تفسير كيف أن نسقاً من القواعد غنياً بشكل خارق للعادة، ومتمفصلاً بطريقة معقّدة إلى الحد الأقصى، يمكن استيعابه من طرف الطفل اعتماداً على تجربة جد محدودة.

إن الصعوبة لا تكمن، أساساً، في تفسير كيف يمكِّن التعلم من اكتساب بعض العادات ولا في تفسير كيف يمكن لإواليات تعليمية أن تنتهي

إلى تعميمات. بل قد يمكننا، بالأحرى، ومن أوجه مختلفة، أن نقارن وضعية الطفل بوضعية عالِم قادر على إنشاء نظرية علمية (أي [على إنشاء] نسق من القواعد غني ومعقد) استناداً إلى تجربة ناقصة ومشوَّشة. إن هذا يبدو مستحيلاً. ومع ذلك، فإن الأطفال يتوصلون إلى القيام بذلك. وهذا بفضل واقع أن الأطفال مزوّدون على نحو طبيعي بقدرة بشرية مخصوصة لاستيعاب أنساق القواعد هذه، لا أية أنساق، وإنما هذه على وجه التحديد.

وإذا نحن تابعنا أبحاثنا في هذا الاتجاه، فلعلنا ننتهي إلى صياغة سلسلة من الفرضيات القريبة جداً من الحقيقة والمحدّدة جداً حول الطبيعة الجوهرية للذكاء البشري.

وأعتقد أن بإمكاننا طرح السؤال بطريقة أوضح، إذا نحن لجأنا إلى مقارنة مستقاة من الخيال العلمي. لنتصور عالِما من المريخ ينزل على سطح كوكبنا ويشرع في القيام بأبحاث مطوَّلة حول سلوك الكائنات البشرية؛ إن هذا العالم سيكون مجرّداً من كل حكم مسبق، لا يعرف أي نسق من أنساق القيم الايديولوجية، كما لا يعرف التاريخ ولا الفكر الفلسفي أو التقليدي؛ انشغاله الوحيد هو تحليل طبيعة الكائنات البشرية. لنفترض أنه أثار انتباهه كائن بشري معين اكتسب، مثلاً، ثلاثة أنساق معرفية مختلفة: معرفة لسانه، أولاً، ثم معرفة سلوك الأشياء في المجال الطبيعي، وأخيراً، معرفة الفيزياء المعاصرة. إن العالم القادم من المريخ يكتشف هذه الوقائع بفضل تجارب وملاحظات متنوعة؛ هكذا، فلكي يعرف أن فرداً من الأفراد قد حصل على معرفة تتعلق بسلوك الأشياء في المجال الطبيعي يكفيه ملاحظة أن بإمكانه القبض، بيديه، على كرة تتقافز فوق سطح الأرض أو على ما يماثلها. وعن طريق مثل هذه المناهج، سوف يستطيع العالِم المريخي مواصلة أبحاثه في مختلف الاتجاهات وتحديد ما استوعبه الفرد: ما المكتسبات التي حصل عليها الفرد في ميدان اللغة وفي ميدان المجال الطبيعي وميدان الفيزياء المعاصرة؟ وكيف توصّل إلى هذه المعارف؟

لنتصور الآن أن العالم المريخي قد لاحظ، وهو يعمق بحثه، أن الطفل يستوعب نمطي المعرفة الأولين (نمط اللغة ونمط معرفة الأشياء في المجال الفيزيائي)، وأنه يستوعبهما، فوق ذلك، بسرعة كبيرة جداً مهما كان ذكاؤه؛ إنه لا يحتاج لبلوغ ذلك إلى تعلم معين، ولكنه يحتاج، فحسب، إلى وسط طبيعي

واجتماعي عادي. إن أنساق المعرفة هذه الذي يستوعبها الأطفال انطلاقا من عدد ضئيل جداً من التجارب قابلة تماماً للمقارنة، مع ذلك، من طفل إلى آخر.

وإذا كان العالم المريخي ملاحظاً جيداً فإنه سينتبه إلى أن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للنسق الثالث، أي للنسق المتعلق باستيعاب الفيزياء الحديثة. فالمختصون وحدهم هم الذين يتوصلون إلى الحصول على هذه المعرفة، وينبغي عليهم، لتحقيق ذلك، العمل بكثافة كبيرة، وبناءاً على مناهج صارمة. ما لم يتوفر هذا التمرين، وما لم تقدّم لهم المعلومات بصيغة جد منظمة، فإنهم لا يستطيعون تعلم أي شيء على الاطلاق.

وإذا واصل العالِم المريخي أبحاثه وذهب بها إلى ما هو أعمق، فسيكون بإمكانه اكتشاف أن نسق المعرفة الشهير هذا قد تطوّر عبر التاريخ، وأنه نتاج ثقافي تمت بلورته عبر السنوات من طرف العديد من أجيال الباحثين والعباقرة، وأن اكتساب مثل هذا النسق ليس، بالتالي، إمكانية طبيعية متاحة منذ البداية للبشرية. لنفترض أن عالِمنا بحث، هنا، عن تفسير لهذه الظاهرة. إن أول فكرة قد تخطر على باله هي أن معرفة الفيزياء نسق أكثر تعقيداً من معرفة سلوك الأشياء في المجال الطبيعي ومن معرفة اللغة. ويمكن لهذه الفرضية، فعلاً، أن تفسِّر الاختلاف الكيفي الموجود بين مختلف أنماط المعرفة. ومع ذلك يتضح أنها مغلوطة تماماً: فقوانين الفيزياء الحديثة ليست، بأي وجه من الوجوه، أعقد من قوانين النحو، بل إن العكس هو الصحيح حقاً. فعلى حدّ معرفتنا، نعلم أن الترابطات الداخلية التي تحكم نسق النحو تبدو أكثر تشوشاً من تلك الخاصة بالمبادىء النظرية للفيزياء الحديثة.

ومن المؤكد أنه لا يمكننا استعمال مفهوم التعقيد النسبي لنسق نظري إلا بأكبر قدر من الاحتياط ـ فلمثل هذا المفهوم قيمة وصفية، ولا يتيح المفاضلة بين الأنساق الثلاثة التي وضعت تحت النظر. وبعبارة أخرى، فإن العالم المريخي الذي يلاحظ هذه الأنساق الثلاثة سوف يكون عاجزاً عن التنبوء بأيها سيكون الأسهل والأسرع استيعاباً من قبل جهاز عضوي معين. انطلاقاً من هذه النقطة، إذا كان عالمنا هذا عالماً ثاقب الذهن، فإنه سينتهي تواً إلى خلاصة تقول بأن بنية معرفة اللغة وبنية معرفة المجال الطبيعي ربما كانتا خاصيتين من خصائص الجهاز العضوي. وإذا كان الجهاز العضوي يستوعب بسهولة أنساقاً

بمثل هذا التعقيد، فلأنه يعرفها مسبقاً، في الواقع. أي أنه يكتسب استعمالها بنفس الطريقة التي «يتعلم» فيها المشي، والأكل، والفعل، إلخ.. وإذا شئنا التدقيق قلنا إنه لا «يتعلم» شيئاً، مادام الأمر لا يتعلق بشيء يلقّن له. هذا يعني، وبكل بساطة، أنه يملك قدرة فطرية تتطوّر بفعل الوسط المحيط. وبديهي أن معرفة الفيزياء تُكتَسب بطريقة مختلفة تمام الاختلاف. ولسنا نملك أية معرفة عن الفيزياء المشكّلة أصلاً في دماغنا، ومن الضروري القيام بعمل ضخم قصد بلوغ ذلك.

□ هل ترى أن اللغة انعكاس للمجتمع؟

■ مما لا ريب فيه، على ما يبدو لي، أنه توجد علاقات وثيقة بين استعمال اللغة وشكلها من جهة، وبين سير المجتمع وبنياته من جهة ثانية. ومع ذلك يجب علينا أن نحذر من التعميمات المتسرِّعة.

وتبدو مثل هذه العلاقات بيِّنة في أكثر مستويات تحليل اللغة أولية ـ على مستوى المعجم مثلاً: فالكلمات والأسلوب الذي نستعمله يعكسان، بما لا يقبل النزاع، بنيات اجتماعية محدَّدة. وفي بعض الحالات يُضفى طابع مؤسَّسي، تقريباً، على التراتبية الاجتماعية؛ من قبل استعمال اللسان؛ وهذا يصح بالنسبة لجميع الألسن، بدرجات مختلفة.

□ هل يمكن تعديل بنية لسان من الألسن عن طريق تغيير ثوري يطرأ على البنية الاجتماعية للجماعة الناطقة بهذا اللسان؟

■ دون شك، لكن من الصعب جداً الاجابة على هذا السؤال خارج الحالات الأولية التي أشرت إليها قبل قليل، حيث تندرج تراتبية اجتماعية، مباشَرة، ضمن استعمال اللغة. وقد يذهب بنا الفكر هنا إلى أن الوظيفة الاجتماعية للسان تكمن في إدامة هذه التراتبية، لكن لا ينبغي أن نبالغ في مدى هذه العلاقة. ويمكننا ملاحظة ذلك في ألسن مثل اليابانية أو الكورية، التي تتوفر على مثل هذه البنيات. فحين تتحول المجتمعات بطريقة جذرية وتختفي البنيات التراتبية، يواصل الناس استعمال لسانهم، إلا أن هذا لا يعود متماشياً مع التقسيمات القديمة للمجتمع إلى طبقات اجتماعية.

إنها مسألة تعبير إيديولوجي، فحسب. وعلى نفس النحو نلاحظ أن

استعمال بعض الألسن يرتبط بالشرط الجنسي للأفراد الناطقين بها؛ وإذا تعدّلت السلوكات الاجتماعية، واصل [الناس] استعمالهم للّسان كما كان الأمر في السابق، وذلك رغم تعبيره عن إيديولوجية مختلفة.

□ هل يمكن إقامة نظرية عامة للنحو تصدق على جميع الألسن، بمعزل عن خصوصياتها الثقافية؟

■ نعم، فيما أظن، ويبدو لي أن بإمكاننا استنتاج ذلك، منطقياً، من الاعتبارات التي طرحناها في بداية هذا الحوار.

وإذا صحّ، كما أعتقد، أن بنية اللغة تعكس الخصائص الأساسية لطبيعة الذكاء البشري، فينبغي أن نخلص من ذلك إلى ضرورة وجود نحو كلي ونظرية كلية للنحو، تكون فحسب هي نظرية الخصائص والملامح الجوهرية للذكاء البشري. إن هذه النظرية تندرج، هي بالذات، ضمن الانجازات العديدة لهذا النسق الكلي، حيث تحتل مكانة خصوصية تماماً.

□ هل توجد علاقات بين نظريتك اللسانية وأفكارك السياسية والاجتماعية؟

■ يمكننا معالجة هذا السؤال على مستويين مختلفين: حسب اهتمامنا بالأصل التاريخي لهذه العلاقات، أو بتماسكها المفهومي. وأظن أنه سيكون من الهام جداً تناول المشكلة انطلاقاً من العلاقات ذات الطابع المفهومي.

وهنا يبدو لي أن مفاهيمي المتعلقة بطبيعة المجتمع، بطبيعة مجتمع عادل، أو بطبيعة التغيُّر الاجتماعي، ينبغي لها أن تتميز تميزاً صارماً عن مفاهيمي المتعلقة باللغة. أريد أن أقول بأن هذه الأخيرة يمكنها أن تكون صائبة في حين يمكن للأخرى أن تكون مغلوطة، أو العكس. أو على الأقل، أنا لا أرى أي سبيل لاستنباط الواحدة منهما من الأخرى. يضاف إلى هذا أن ثمة، مع ذلك، نوعاً من التماثل، وعددا من الملامح المشتركة بين هذين الميدانين. وأنا لست حريصاً على أن تُولى أهمية خاصة لهذه الملامح المشتركة، ولست أودّ، أنا نفسي، أن أبالغ في أهميتها، لكني، شخصياً، أحمل القضية على محمل الجد: فهي تستخدم مفهوم الطبيعة البشرية الذي نجده في الحالتين معاً.

أما عن اللغة فأعتقد أن أكثر مميزاتها لفتاً للنظر هي ما يطلق عليه،

أحياناً، جانبها الابداعي، أي كون نسق صلب من الإكراهات والمبادىء يؤسِّس إمكانية سلوك حرٍّ.

وغالباً ما يذهب بنا الفكر، عن باطل، إلى أن الحرية تزداد حين تتقلص الإكراهات. مما قد يعني، مثلاً، أنه في ظل انعدام كل إكراه سوف نحصل على حرية مطلقة ـ الشيء الذي لا يصح، إلا إذا أعطينا لمفهوم حرية معنى مفقَراً جداً. وإذا عنينا بـ«حرية» القدرة على إنجاز أفعال ذات دلالة، فإن هذا ليس صحيحاً، بدوره، على الاطلاق. وفعلاً، فمفهوم الفعل ذي الدلالة ـ سواء كان في ميدان اللغة أو في أي ميدان آخر ـ يتوقف على أنساق المبادىء المحدّدة للإكراهات التي تتحقق الدلالة عبرها.

إن الإبداع الفني، مثلاً، يصبح مستحيلاً ضمن أسلوب فني نستطيع أن نصنع كل ما نريده فيه. وعلى العكس من ذلك، فإن الأسلوب الفني الذي يتوفر على إكراهات شكلية موضوعة مسبقاً، يمكّن من تطوّر فاعلية دالة ومبدعة. هناك، إذن، علاقة بين الإكراهات والحرية الإبداعية، مما لا يعني أن هذه الأخيرة تزداد حين تتقلص تلك. وتصوّر اللغة هذا الواقع بطريقة مدهشة على نحو خاص: ذلك أننا نتصرف بطريقة إبداعية خلال تبادلاتنا العادية، في تعبيرنا عن أفكار، وفي إثارتنا لأفكار جديدة، إلخ، إلا أننا نفعل ذلك ضمن إطار ثابت من القواعد والمبادىء يتيح هذه السيرورة الابداعية. وأظن أن الأمر يحصل بطريقة مماثلة لهذه بالنسبة للجوانب الأخرى من السلوك والعلاقات البشريين. كما أعتقد أن معارفنا في هذا الميدان قليلة التطوّر إلى حد بعيد، إلا أنه ينبغي لنا أن نتوصل، مبدئياً، إلى الكشف عن قوانين الطبيعة البشرية، تلك القوانين المتحكمة في الأفعال والوظائف التي تجعل منا كائنات اجتماعية. وبعد استيعاب هذه القوانين، سنكون قادرين على البحث عن الطريقة التي يمكن للناس أن يتصرفوا بها بحرية وبطريقة ذات دلالة قصد إرضاء حاجياتهم الجوهرية، وسوف يمكننا، آنذاك، تصوّر أنسب البنيات الاجتماعية لتحقيق هذا المشروع.

وأظن أن الكائنات البشرية في مسيس الحاجة إلى إنجاز [أعمالها] ضمن الشروط التي تحدّدها هي بالذات؛ وغالباً ما ينبغي لعملها أن يتحقق بتعاون مع غيرها من الناس. إلا أنه لابد لهذا التعاون من أن يظل خاضعاً لمراقبة الأفراد

المشاركين فيه. بهذا المعنى فأنا أعتبر أن كل أنواع التراتبيات السلطوية، سواء أكانت فاشية أم رأسمالية أم اشتراكية (من النمط السوفياتي)، تنتهك الخصائص الجوهرية للطبيعة البشرية. وبالتالي فإن التغيير الاجتماعي سوف يتوجه نحو إزالة هذه النقائص التي تعاني منها المجتمعات الحالية، ويسعى لعكس المميزات الجوهرية للطبيعة البشرية.

□ هل ترى أن بالإمكان دراسة اللغة بمعزل عن المجتمع؟

■ يجب في البداية، أن نفهم ما يلي: حين ننظر إلى اللغة باعتبارها كلاً مغلقاً على ذاته، فنحن نقوم بعملية تجريد. لكي ندرس اللغة أو أي شيء آخر، يجب علينا أن نجرّدها عن باقي الواقع، عن التجربة، عن الحياة، عن العالم، إلخ، ونحاول أن نختار بعض جوانب هذا الواقع التي تملك بنيتها الجوهرية الخاصة بها والتي يمكن دراستها بشكل منفصل عن بعضها بعضا. بهذه الطريقة وحدها يمكننا الشروع في دراسة اللغة، أو الفيزياء. وكوننا ننظر إلى اللغة باعتبارها مجموعة مستقلة ذاتياً ومعزولة لا يعني أن علينا الخروج بخلاصة مفادها أنها كذلك فعلاً وأنها توجد في العالم الواقعي مفصولة عن كل وظيفة أخرى، إذ ليس الأمر كذلك بطبيعة الحال. إن اللغة نسق رمزي للتواصل. واستخدامنا لها مرتبط، على نحو وثيق، بالبنيات الاجتماعية: ومن الممكن جداً أن توجد بنيات أخرى لها نفس خصائص اللغة وتعمل في تعالق وثيق معها. إلا أننا لا نعرف شيئاً عن ذلك بعد، وذلك لأننا لا نتوفر، بالنسبة لهذه المعرفة الجديدة، على نظريات تعادل اللسانيات. إلا أن بإمكاننا فعلاً أن نكتشف في يوم من الأيام ـ ولن نفاجأ بذلك ـ أن نظرية الفرد حول سلوك الموضوعات في المجال الفيزيائي، من جهة، ونظريته حول اللغة، ومعرفة لسانه الخاص، من جهة أخرى، توجدان في وضع متعالق، بحيث تؤثر الواحدة منهما على الأخرى، والعكس بالعكس: وبحيث تتدخل نفس الإواليات الفكرية في خلق النسقين معاً. وطالما أن مثل هذه الفرضية قد تعرف طريقها إلى الاثبات، فإن اللغة لن يعود ممكنا النظر إليها باعتبارها مجموعة معزولة.

إن التقدّمات في الثقافة الفكرية تكون مصحوبة، أيضاً، بتغيرات في استعمال اللسان. هكذا فإن الناس الذين يعيشون ضمن ثقافة علمية يميلون إلى استعمال كلمات مرتبطة بنوع معين من الدلالة، ليست رائجة في ثقافة غير

علمية. فإذا تكلمتُ عن الماء، مثلاً، فإني أعود إلى بنية صغرية معينة، إلى بنية داخلية معينة مخبوءة، لكني أعرفها. والآن، إذا اكتشفت منتوجاً جديداً يشبه الماء لكنه لا يملك نفس بنيته الصغرية، فلربما استنتجت من ذلك أنه لم يكن «الماء». على عكس ذلك، إذا كنت أعيش ضن ثقافة قبـ ـ علمية، فقد أستمر، دون شك، في استعمال كلمة «ماء» للدلالة على أي شيء لا يملك طعماً محدداً، لا لون له، ويطفىء العطش، إلخ، دون أن أنشغل ببنيته الصغرية.

هكذا فإن جوانب أساسية جداً من نظرية المدلول يمكنها، بدورها، أن تتنوع من ثقافة إلى أخرى، تبعاً للمعرفة العلمية وهل صارت فيها ملكية مشتركة أم لا. وأظن أنه توجد ظواهر مماثلة عديدة تُظهر أن دراسة اللغة لا يمكن السير بها إلى النهاية إذا عزلناها عن كل ماعداها، عن كل ما يحيط بها. بهذا المعنى فإن اللغة ليست كلاً معزولاً.

□ هل ترى أنه ينبغي عزل اللسانيات عن العلوم الأخرى وعن الفنون بطريقة جذرية؟

■ مرة أخرى، أظن أن أغلب الحدود التي من هذا النوع هي حدود مصطنعة، بالأحرى، وأنه ما من سبب مخصوص يدفعنا للقبول بها دون تحفظ. لكن إلغاء كل الحدود، من جهة أخرى، يعني التخلّي عن كل أمل في رؤية مجهوداتنا الفكرية وقد وصلت إلى غايتها. وأعتقد أن مثل هذه الأخلاط معرَّضة لأن تكون عقيمة، حتى في ميدانين أقرب إلى بعضهما بعضا من الفن والعلم، وعلى سبيل المثال، مثل ميدانين جزئيين من ميادين العلم، أو ميدانين جزئيين من ميادين العلوم الانسانية: علم النفس واللسانيات، أو دراسة الادراك ودراسة اللغة، إلخ. وأعتقد أن أفضل [ما نقوم به] هو دراسة الجانبين على نحو منفصل والكشف عن المميزات الخاصة بكل منهما. وإذا تشبثنا برغبتنا في دراستهما مجتمعين، فإننا لن ننتهي سوى إلى نتيجة مبهمة، ولن نتمكن من التقدم. مع ذلك، يبدو لي أنه لن يكون الزعم بالحفاظ على فصل نهائي بينها أقل خطأ، مادامت موصولة ببعضها بعضاً عن طريق ترابطات هامة جداً ومادامت الدراسات المنفصلة تترك عدداً من هذه الترابطات في الظل. وباختصار فإني أعتقد أن ميداناً معيناً من ميادين العلم لا يمكن، مطلقاً، فهمه ما لم يتم التطرق له على نحو منفصل، لكن معرفة ميدانين علميين لا يمكنها إلا

أن تكون ناقصة ما لم يُدرسا معاً، في علاقاتهما. وليس ثمة أي تناقض بين وجهتي النظر هاتين. الشيء الذي يعني، فحسب، أننا ننتهي، خلال بحثنا الفكري، إلى استعمال أمثلات وتجريدات لا ينبغي لنا أن نظل سجناء فيها.

□ ما رأيك في الأبحاث النظرية التي تتم اعتماداً على خطاطة مثير ـ استجابة؟

■ في رأيي أن التفسيرات من نمط (مثير ـ استجابة) لا علاقة لها باللغة عملياً. أريد أن أقول إنه إذا نظرت إلى أية محادثة عادية، مثل هذه التي نحن بصددها الآن، فليس ثمة من وسيلة للإحاطة بما نقوم به استناداً إلى حكاية تداعيات من نمط مثير ـ استجابة. والواقع أن كل نظرية المثيرات ـ الاستجابات ـ بما أعرفه عنها ـ هي ميثولوجيا محض، لا علاقة لها بالعلم. ولا تملك أي أساس علمي، كما أنها ليست سوى إيديولوجيا مخصوصة أو ميثولوجيا لا تتوفر على أية قدرة تفسيرية؛ ولم يتم التحقق منها مطلقاً من قبل البحث في سلوك ما، كيفما كان هذا السلوك. وأفترض أنها تمثل أهمية تاريخية معينة. وإذا تساءلنا في أي شيء تكمن نظرية المثير ـ استجابة فإن الجواب الوحيد الذي يمكننا تقديمه هو أن الأمر يتعلق بافتراض قبلي في ميدان العلوم الانسانية. وما من سبب في الوقت الراهن يدفعنا لحمل مثل هذا الافتراض المسبق على محمل الجد.

ففي الفيزياء، مثلاً، لا يخطر على بال أيٍّ كان أن يسمح لشخص من الأشخاص بأن يؤكد، دون أي دليل بل ودون القيام بأي بحث، بأن على النتائج أن تأخذ هذا الطابع أو ذاك: ومن الممكن جداً أن توجد نتائج أخرى، نكتشفها عن طريق البحث فحسب. ونفس الشيء يمكن قوله حين دراستنا لسلوك الكائنات البشرية. إن الافتراض المسبق أو القبلي القائل بأن من الممكن تفسير كل شيء بمصطلحات مثير ـ استجابة هو افتراض اعتباطي تماماً، علاوة على أنه مغلوط تماماً، على حد علمنا.

□ ألا ترى أن اللسانيات، إذ صارت علماً، باتت مهدّدة بأن تظهر غير مفهومة أكثر فأكثر بالنسبة لأغلب الناس؟

■ طالما أن الأفكار العامة للسانيات صالحة حقاً، فإن بالامكان وضعها في متناول أي فرد، وإن فهمها لا يتطلب أيَّ تعلّم مخصوص. ولست أعتقد أننا

نصادف في اللسانيات صعوبات في نفس ضخامة تلك التي نصادفها في بعض الفروع الأخرى للمعرفة (مثل الفيزياء الذرية، حيث من الضروري توفر التخصص، زيادة على عمل دؤوب، لفهم المقصود).

وباستثناء بعض الميادين العلمية، مثل الفروع المحدّدة للفيزياء وقسم كبير من الرياضيات، لست أعرف أبحاثاً فكرية تتجاوز في استيعابها حقاً قدرة الفهم لدى شخص ذكي بعيد عن الميدان، في جوانبها الأساسية على الأقل. أكيد أن هذا لا يعني أن أياً كان بإمكانه القيام بأبحاث متقدمة في أي ميدان من الميادين. وإنما هو يعني فحسب أن فهم أيٍّ من فروع العلم ليس بوجه العموم، وعلى نحو من الأنحاء، من الصعوبة بحيث ينبغي العبور إليه عن طريق تعلّم مختصّ يمكّن من تقويم القيمة الجوهرية لما تم اكتشافه.

□ هل تظن أن بالإمكان عبور الهوة التي تفصل الدراسة المجردة للغة عن استعمالها اليومي؟

■ نعم، بالتأكيد، أظن أن بالإمكان عبور هذه الهوة. هكذا فإن العمل الذي أقوم به في ميدان النحو التوليدي، رغم مقدار التجريد الذي يتطلبه، هو في الواقع قريب جداً من الظواهر القابلة للملاحظة المباشرة. ويتنوع هذا الاقتراب حسب الميدان الذي تتناوله اللسانيات. ولا شك أنه ليس بإمكاننا قول نفس الشيء، مثلاً، بخصوص الظواهر التي تعود إلى دراسة سوسيو ـ لسانية، لكني أظن، على العموم، أن الهوة التي تتحدث عنها هي أسهل في عبورها مما يمكن اعتقاده.

□ ما رأيك في الأشكال غير اللسانية للتواصل؟

■ فيما يتعلق بالتعبير الإشاري، أفضّل ألاّ أقدّم أي جواب. ذلك أن الاشارات لها ميزاتها الخاصة، وليس لي ما أقوله عنها، ولست أظن أن بالإمكان الحصول على توضيحات بهذا الصدد انطلاقا من دراسة اللغة. ويبدو لي أن الأمل ضئيل ـ وربما كنت مفرطاً في التشاؤم هنا ـ في تأسيس سيمياء عامة ذات يوم. والحقيقة أني لست أظن بأن اللغة ذاتها هي حقاً، بالضرورة أو جوهرياً، نسق للتواصل.

□ ألا تكون اللغة، إذن، وسيلة للتواصل؟

■ يمكن للغة أن تكون وسيلة للتواصل، إلا أنها ليست وسيلة جيدة جداً، مثلما يمكن لأيٍّ كان أن يلاحظ ذلك انطلاقاً من تجربته الشخصية: ذلك أن هذا التواصل يمكن قطعه بعدة طرق. وكما قلت اللحظة، فإني لست أعتقد أن اللغة تمثل في جوهرها وسيلة للتواصل. بمعنى أن استعمال اللغة بهدف التواصل لا يمثل سوى واحد من استعمالاتها، ضمن استعمالات عديدة أخرى. يضاف إلى ذلك أننا نستعمل اللغة دون انشغال بما توصله. وقد يحصل لنا، مثلاً، أن نستعملها للتعبير عن أفكارنا بأمانة، دون أن نفرط في الاهتمام بمعرفة ما إذا كان سامعنا يفهم ما نقوله له ـ بل وبما إذا كان يسمع حقاً ـ وإني لأخشى ألاّ تكون مثل هذه الوضعية أندر مما نتصوّره. ومع ذلك فإن الأمر يتعلق باستعمال للغة عادي وطبيعي تماماً. ويبدو لي أن من السطحية التفكير بأن اللغة هي أداة فحسب، ووسيلة لبلوغ هدف معين، من قبيل دفع الناس للاعتقاد بما نقوله، وبما نفكر فيه، إلخ.

□ كيف تعرِّف اللغة؟

■ أظن أن اللغة هي، أولاً وقبل كل شيء، وسيلة للإبداع وللتعبير الفكري، بأعم معاني الكلمة ـ دون أن نقتصر على الإحالة على المفاهيم ذات الطابع الفكري فحسب.

□ لماذا يكون من المفيد بالنسبة للمرء أن يعبرّ عن الأفكار الخاصة به؟

■ بإمكاني الإجابة على هذا السؤال، لكن جوابي لن يكون سوى واحد من بين أجوبة كثيرة يمكن تقديمها. لنأخذ مثال فرد يقضي حكماً عليه بعشرين سنة في سجن تابع لنظام فاشي، وذلك لبواعث سياسية. إن من المحتمل جداً ألا يعرف أيٌّ كان شيئاً عن أفكاره قط، إلا أن هذا لا يمنعه من التفكير بل ومن كتابة ما يفكر فيه على الورق: وبالتالي فإن من الأكيد، في ظل هذه الظروف الخاصة، أن يستعمل السجين اللغة، ولست أظن أن غايته، أن هدفه الرئيسي، هو التواصل. إن هدفه قد يتطابق، بالأحرى، مع الحاجة البشرية للتفكير، للإحساس، للتعبير. وإذا كان لنا حظ القدرة على التواصل،

فذاك أمر جيد، إلا أنه غالباً ما يتعذر القيام بذلك.

إن هذا المثال الذي قدمته عن شخص معزول في السجن يمثِّل حالة قصوى، لكن هناك حالات أخرى، أكثر عادية، خاصة بالشرط البشري عامة: أريد أن أتحدث عن كل الظروف التي نجد أنفسنا فيها محرومين من العلاقات الشخصية، والتي نتصرف فيها، مع ذلك، باعتبارنا كائنات بشرية.

نقل الحوار عن الفرنسية: **مصطفى المسناوي**.

(*) مصدر النصّ: «ثورة في اللسانيات» (révolution en linguistique)، روبير لافون ـ كرامون، باريس، سويسرة، 1975 (ص ص: 9 ـ 31) ـ (عنوان الحوار من وضع المترجِم).

اللسانيات والعلوم الانسانية

نعام تشومسكي

□ كثيرا ما دار الحديث، في السنوات الأخيرة، عن «التداخل بين أنظمة المعرفة»، وعن تقاربات بين الأنظمة المعرفية المتجاورة. فما رأيك في الطريقة التي تُطرح بها علاقات اللسانيات بعلم النفس؟

■ من غير الممكن أن نتحدث، في رأيي، عن «علاقات» بين اللسانيات وعلم النفس، وذلك لأن اللسانيات تدخل ضمن علم النفس؛ ولا يمكنني أن أتصوّرها على خلاف ذلك.

وبصفة عامة يجري التمييز بينهما كالتالي: أن اللسانيات هي دراسة اللغة، وعلم النفس هو دراسة اكتساب اللغة أو استعمالها. وهو تمييز لا معنى له بالنسبة لي. إذ لا يمكن لأي صنف من أصناف المعرفة أن يهتم باكتساب معرفة ما أو استعمالها، دون أن يكون معنيا بطبيعة هذه المعرفة.

أريد أن أقول إنه إذا كان علم النفس يقتصر على وصف نماذج الادراك، أو التعبير، مقصياً النسق المكتسَب أو المستعمَل ذاته من مجاله، فإنه يحكم على نفسه بعقم كلّي. وإن علم نفس [من] هذا [الشكل] لا موضوع له.

في هذه النقطة، تبدو اللسانيات التي أدافع عنها مالئةً لنوع من الفراغ المفهومي، ومعارضة للطريقة التي يُتصوّر علم النفس بها عادةً. وفعلاً، فهذه اللسانيات تتيح تطوّر علم نفس للّغة يهتم بالنسق المكتسَب وبأنماط أكتسابه معاً. وكثيرة هي الآمال المباحة في هذا الاتجاه. على نفس النحو، فإن لسانياتٍ تهتم بالنسق المكتسَب وحده فقط، لا بالطريقة التي يتم بها اكتسابه، هي لسانياتٌ محدودةٌ في ذاتها بشكل مفرط، وتهمل النظر في التيمات فائقة الأهمية لكي تغرق في أقل اهتماماتها طموحاً، وأكبرها أهمية في حد ذاتها..

أما علم نفس اللغة الحقيقي فهو نظام معرفة يشمل دراسة النسق

المكتسَب (النحو) ودراسة مناهج الاكتساب (المرتبطة بالنحو الكلي)، ونماذج الادراك والتعبير، ودراسة القواعد المادية لمجموع ذلك. إن هذا يشكّل كلاً، والنتائج المحصّل عليها انطلاقاً من دراسة جزء من الأجزاء تساهم في فهم الأجزاء الباقية. خذي عمل جيري فودور (J. Fodor) في اللسانيات ـ النفسية. . .

□ إذا كانت ذكرياتي صائبة، فإنه مارس عدداً من التجارب تقوم على إدراج أصوات، «طقطقات»، في أماكن محددة من شريط مغناطيسي سجّلت عليه جُمل، يسأل بعدها (أشخاصاً يقبلون الخضوع، طوعاً، للتجربة) عن المكان المضبوط للجملة التي التقطوا، أو سمعوا فيها هذه «الطقطقات».

■ نعم، ويمكن لهذا العمل، مبدئياً، أن يساعد على حل قضايا لسانية متنازع حولها الى حدٍّ بعيد. خذي حالة التحويل اللساني المسمى (RAISING) (الإعلاء). إنها عملية نفترضها موجودة قيد العمل داخل بنيات لسانية مثل (John expected Bill to leave) : **(جون انتظر من بيل أن يذهب)** وهي جملة قد يكون معادلها التقريبي بالفرنسية هو: (Jean voit Paul partir) **(جان رأى بول يذهب)**، أو (Pierre croit Marie sympathique) **(بيير يظن ماري ودودة)** إن هذه العملية، عملية إعلاء (RAISING)، تتناول فاعل الجملة المنتظمة (التابعة) و«ترفعه» الى موقع مفعول الفعل الرئيسي: **(جان رأى (بأن بول يذهب))**: (Jean voit (que Paul part))، تصبح **(جان (رأى بول) يذهب)**: (Jean (voit Paul) partir)، أو **(بيير يظن (بأن ماري ودودة))**: (Pierre croit (que Marie est sympathique))، تصبح **(بيير (يظن ماري) ودودة)**: (pierre (croit Marie) sympathique). لنأخذ جملة أخرى تشبه كثيرا (من الناحية السطحية) (John expected Bill to leave)، وهي: (John persuaded Bill to leave) : **(جون أقنع بيل بأن يذهب)**. إن بإمكان تجربة الطقطقات أن تقول لنا ما إذا كانت لهذه الجمل نفس البنية. وفي تسجيلك لهاتين الجملتين أدخلي طقطقة على كلمة بيل. فإذا أدركت الطقطقة قبل بيل في حالة (expected)، وبعد بيل في حالة (persuaded)، وإذا ثبت فوق ذلك أن التنقيل الادراكي للطقطقات يتوقف على البنيات النحوية السطحية، فسيكون

بإمكاننا أن نقول بأن بنياتها هي على التوالي:

(جون انتظر من (بيل أن يذهب)) (John expected (Bill to leave))

و(جون (أقنع بيل) بأن يذهب) (John (persuaded Bill) to leave)

وإذا أظهرت كل التجارب ذات الصلة بالموضوع، من جهة أخرى، أن تنقيل الطقطقة هو ذاته في الحالتين، أي أن الطقطقة الموضوعة على بيل جرى تنقيلها إدراكياً باتجاه اليمين، فإن هذا يشير الى أن **الإعلاء** (RAISING) قد وقع، وأن فاعل الجملة المنتظمة قد صار مفعولا لـ (expect).

إن هذا قد يحل مشكل وجود الإعلاء بالنسبة لهذه البنيات. مع العلم طبعاً بأنه من السابق جداً لأوانه في [الحصول على] أجوبة نهائية انطلاقاً من تجارب مماثلة. لكن منطق الحالة واضح بما يكفي، ومن الممكن أن توجد علاقات صارخة بين الادراك والبنية. وفعلاً، فما من أحد اهتم ببنية اللغة إلا ورغب في تطوير هذه التقنيات التجريبية، من أجل الحصول على معلومات عنها، وذلك أنه سيتوفّر حينها على وسيلة تمكنه من أن يروز النموذج اللساني روزاً تجريبياً بفضل نماذج الادراك، والعكس بالعكس.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كان موقفي، حول اللغة، صائباً، فإن علينا أن نتوقع من كل تقدم يُحصَّل عليه في علم نفس اللغة تزويدنا بنماذج ممتازة لأوجه أخرى من أوجه علم النفس الادراكي (من قبيل الرؤية، وتشكل النظريات المتعلقة بالعالم الخارجي، سواء أكانت نظريات الحس المشترك أم نظريات البحث العلمي الواعي، الخ) التي يمكن دراستها دراسة مفيدة بنفس الطريقة: البدء بالتعرف على هوية النسق الادراكي المحصّل عليه، و مساءلة سيرورات اكتساب هذه الأنساق.

ومن هنا فإن علم النفس الادراكي قد يدرس كل نسق إدراكي باعتباره «عضواً ذهنياً» خصوصياً، يملك بنية خاصة به، ثم يبحث بعد ذلك عن نمط التداخل القائم بينها. ذلك أنه توجد تداخلات من هذا النوع: حين نرى شيئاً ما، فنحن قادرون على التحدّث عنه. مما يعني أن هناك وسيلةٍ لترجمة التمثّل البصري الى لغة. ونفس الشيء بالنسبة لأنساق الادراك الأخرى. في هذا الاطار ليست اللسانيات سوى جزءٍ من علم النفس الادراكي، جزء يسهل عزله نسبياً. إن اللغة نسق (غنيٌّ جداً، بالتأكيد)، إلا أن من السهل

عزله.

□ واضح أن علم النفس الذي تؤسِّسه بملئك ـ عن طريق نظرية الأنحاء التوليدية ـ لـ«الفراغ» المفهومي الملازم لعلوم السلوك، هو علم نفس مختلف كل الاختلاف عن علم النفس التجريبي مثلما يجري تقديمه من زمن، سواء أكان ذلك عند سكينر (Skinner) أم عند بياجي (Piaget). إننا بعيدون، [عندك]، عن نسب الذكاء، وعن الايمان المطلق بروائز...

■ إن ما تشيرين إليه لايزال قائماً الى اليوم في علم النفس، فعلاً. لكني لا أعرِّف نظاماً معرفياً بواسطة إجراءاته، بل أعرِّفه، باديء ذي بدءٍ، بموضوعه. والاجراءات ينبغي تعريفها قصد إضاءة الموضوع. إن علم النفس السلوكي يتفوق بإجراءاته التجريبية، إلا أنه لم يُحدِّد موضوعه. هكذا فإنه يتوفر على أدوات ممتازة، على أدوات جيدة جداً.. لكيلا يدرس أي شيء.

□ إن هذا النقد الموجّه للنزعة السلوكية هو ما بدأتَ به عملك الفلسفي. ففي عرضك عن سكينر، الذي ظهر في [مجلة] «Langua-ge» (اللغة) عام 1959، شهَّرت بالمزاعم العلمية للمناهج التجريبية التي تشتغل انطلاقا من [فكرة]: تعزيز ـ مثير ـ استجابة و«الاشراطات التجريبية»، التي كانت تستعمل لدراسة السلوك الحيواني. إن من الهام، مثلاً، بالنسبة لسكينر، أن نسأل عدداً (س) من الناس عما تثيره في أذهانهم لوحة من لوحات المدرسة الفلامانية. والجواب المنتظَر والمعتبر «جيداً» بالنسبة لسكينر هو «إنها تثير، في ذهني، هولندا». في حين أنه، وكما أثرتَ انتباهنا الى ذلك، يمكننا أن نجيب قائلين: «أرى أن اللوحة معلقة بشكل يجعلها قريبة قرباً مفرطاً من الأرض»، أو «في رأيي أن هذه اللوحة تتنافر مع ورق الجدران المغطّى بالزهور». إن هذه التجارب، كما كتبتَ، هي حقاً بسيطة مثلما هي فارغة.

■ قد ينبغي أن أضيف بأن نقدات مماثلة الى حدٍّ بعيد أصدرها فولفانك كوهلر (W. Kohler) وعلماء نفس جشتالطيون آخرون قبل هذا التاريخ بسنوات، لكن تأثيرها كان ضعيفاً. وأظن أنه ينبغي، رغم كل شيء، الحفاظ

على الجدلقات التجريبية للنزعة السلوكية، شريطة أن نستعملها استعمالاً عقلياً. الشيء الذي يصح في الفيزياء: حيث بمقدورنا أن نتصوّر تكنولوجيا أفضل يمكن لعلماء الفيزياء توظيفها للاجابة على أسئلة مهمة. إلا أن التكنولوجيا لا تملك في ذاتها أية أهمية.

وعلى نفس النحو فإن التجارب السيكولوجية لا تملك أية أهمية، إلا باعتبارها تكنولوجيا تساعد على البرهنة على نظريات عقلانية يمكننا أن نصوغها حول موضوع من الموضوعات.

□ هل يوجد العديد من علماء النفس الذين يشتغلون في الاتجاه الذي حدّدته الآن، أي الذين يهتمون بالنسق اللساني وبمبادىء اكتسابه في الوقت نفسه؟

■ هناك بعض منهم. أغلبهم هنا، في أوربا. ولديكم في فرنسا جاك مهلر (J. Mehler). وسيصير هذا المجال هاماً، وأنوي البقاء قريباً منه.

□ لكن هل مهمة اللسانيات ـ النفسية (التجريبية) الوحيدة، وفي جميع الحالات، هي التحقق من فرضيات اللسانيين، أم ترى أن لها ميداناً خاصاً بها؟

■ إن اللسانيات ـ النفسية تهمّني بوجه خاص. وفعلاً، ليس من الممكن الاجابة على بعض الأسئلة باللجوء الى الطرائق المعتادة في اللسانيات. [أشير] على سبيل المثال الى: دراسة السيرورات الزمنية، وضغوط الذاكرة، والعلاقات بين الأنساق المعرفية. إن الدراسة العلمية، المجردة، لقواعد اللغة، ونمطَ الوقائع التي يستعملها اللسانيون، عاجزان، وبكل بساطة، عن الاجابة على هذه الأسئلة. يمكن للسانيين أن يصفوا فئة **قواعد اللغة** الممكنة، أي، أن يوضحوا الخصائص المجردة التي على كل لسان تلبيتها. والأمر هنا شبيه بالجبر: إذ أن كل جبر مجرد يمكن التمثيل له بعدة أنساق واقعية مختلفة. ويمكن لنظرية المجموعات أن تتحقق عن طريق النسق العددي، أو عن طريق دوران الأشياء. وعلى نفس النحو، يمكن لأنساق اللسانيين الصورية أن تقابل، في الواقع الفيزيائي، أنساقاً واقعية مختلفة..

□ كما هو الحال في العَروض، وتبعاً لموريس هال (M. Halle)،

فإن نفس التمثيل المجرد ـ س س س س س س على سبيل المثال ـ يمكنه أن يقابل متوالية تتألف من ستة صوائت بالنسبة للشاعر، من ست ورود بالنسبة للبستاني، أو من ست خطوات بالنسبة للراقص. . .

■ وإذا كان اللساني يهتم بالبشري ـ كما أفترض ذلك ـ فإنه يرغب في معرفة النسق المستعمَل حقاً. وليست معطيات اللسانيات غنية بما يكفي لأن تجيب على هذه الأسئلة الجذّابة: فحيثما تتوقف الأولى، تبدأ هذه الأخيرة. كذلك فإن بإمكان اللساني أن يتجه نحو نماذج التحليل (process models) الخاصة بعلم النفس.

□ يقال أن النموذج اللساني هو نموذج مقدرة (Compétence). وقد أشرتَ الآن الى أنماط للتحليل، أو للأداء (performance). لقد ظهر التعارض مقدرة/ أداء، بوضوح، حوالي 1964 ـ 1965. وأنت تعرِّف المقدرة اللسانية بأنها معرفة استبطَنتها الذات الناطقة، معرفة تمكّن هذه الذات ـ بعد تلقّنها وتملّكها بطريقة لاواعية ـ من فهم وإنتاج عدد لا يُحصى من الجمل الجديدة. والنحو التوليدي هو النظرية الصريحة المقترَحة للإحاطة بهذه المقدرة. كما أن أنساقا معرفية أخرى (الذاكرة، الخ) تتدخل، في الأداء علاوة على المقدرة.

في كتابك «اللغة والفكر» (Language and Mind) ـ بايو، باريس، 1970 ـ تشير الى أن فروع علم النفس الأخرى ـ الرؤية، الذاكرة، الخ ـ عليها، لكي تغدو علمية، أن تحدِّد معادلاً لمفهومك عن المقدرة. غير أننا، وهذا بديهي، نرى أن أغلب علماء النفس يحاربون، بالضبط، هذا المفهوم.

■ ذلك لأن علماء النفس يملكون، فيما أعتقد، تعريفاً غريباً لنظامهم المعرفي، تعريفاً تحطيمياً، انتحارياً. وهو تصرّف [يؤدي الى] الاخفاق. إنهم يريدون الانشغال بالتحليل فحسب، في حين أنه، وكما سبق أن قلتُ، لا معنى لتصوّر نظام معرفي يدرس الطريقة التي يُتَلَقَّن نسق من الأنساق أو يُستعمل بها، لا طبيعة هذا النسق.

بين العينين أثناء الرؤية تحديداً وراثياً: فمن المستحيل برمجة ضرورة امتلاك العينين للقدرة على النظر الى النقطة نفسها. وإنما التجربة هي ما يجعل من ذلك أمراً ممكناً.

وبصفـة عامة، ينبغي لعلماء النفس الأذكياء أن يدرسوا الميادين التي يكون فيها البشر ممتازين، وتكون قابلياتهم فيها مدهشة. واللغة هي واحدة من [هذه] الحالات. ففيها سنكون على يقين من أننا سنعثر على بنيات ثرية للدراسة. ولعل الشيء الأكثر خرقاً للعادة، في ميدان الادراك البصري، هو قابليتنا للتعرف على الوجوه. كيف يمكن، بعد رؤيتنا لوجه من الوجوه من زاوية معينة، أن نتعرف عليه انطلاقاً من زاوية أخرى؟ إنه تحويل هندسي لا يُصدَّق. وما بالك بالتمييز بين وجهين ! . . .

من الممكن أن تشبه النظرية الادراكية نحواً توليدياً. فمثلما نفترض في اللسانيات بنيات قاعدية وبنيات محوّلة، نجد لدينا هنا نموذجاً يولّد الأوجه الممكنة، وتحويلات تخبرنا عما يمكن أن يشبهه هذا الوجه إذا نظر إليه من كل الزوايا. مع العلم طبعاً بأن الصورنة قد تكون جد مختلفة [هنا]. . .

□ . . . ذلك أننا ننتقل من السلسلة الخطية الى الحجم.

■ إنني أفكر، كذلك، في عمل هام جداً حول النسق الادراكي لدى الأطفال. لقد أنشئت في السنوات الأخيرة أنموذجات تجريبية تتيح العمل مع أطفال صغار جداً في السن، لا يتعدى عمرهم بضعة أيام أو بضعة أسابيع، بحيث يمكننا تحديد نسقهم الادراكي، الموجود، طبعاً، قبل تجربتهم. هكذا نجـد، مثلاً، أنهم يميزون الظواهر (ب)، (ت) و(ك) التي تشكل مجموعة متصلة من الناحية السمعية: إذا نظرت في تسجيلات، فستلاحظين أنه لا وجـود لحدود مضبوطة بينها، بحيث تنتقلين من واحدها الى الآخر تدريجياً. ولكنها ليست مجموعة متصلة من الناحية الادراكية، بحيث أنك تكفّين، في لحظة معينة، عن إدراكها باعتبارها (ب) أو (ت) أو (ك). والحال أن الأطفال الـرضّع يقومون بهذا التمييز، الشيء الذي يدفعنا الى التفكير بأنه يشكّل، ولابـد، جزءاً من النسق الادراكي البشري، وبأنه لا يجري تلقّنه. وبالتالي سنكون أمام قدرة فطرية بالتأكيد.

وهناك، أيضاً، أعمال أخرى، حول ارتكاسات المباغتة، مثلاً: إنك تقدِّمين، مثلاً، للطفل دائرة صغيرة، تتحوّل الى دائرة كبيرة، فيقفز الطفل. وإذا قدمت له دائرة يتناقص حجمها، لا يحصل أي شيء. وقد تم تقديم مثل هذه النتائج على نحوٍ غير رسمي، ولست على يقين من أنها نُشرت أصلاً. الأمر الذي قد يوحي بوجود إوالية فطرية فعلاً، للتعرف على شيء يقترب. أما اللحظة، فإن الارتكاس لا يؤدي أية وظيفة: مادام الطفل لا يستطيع الذهاب، بحال؛ وقد يكون هذا الارتكاس مبنياً ضمن النسق الادراكي البشري، ولكي نجد له تفسيراً وظيفياً، ربما كان ينبغي الرجوع صعداً الى ملايين من السنوات خلت، واللجوء الى سبب تطوّرها.

□ هل يستطيعون الرؤية وهم في هذا السن المبكِّر جداً؟

■ إلى عهد قريب، لم نكن نعرف الى أي حدٍ كان بإمكان الأطفال أن يروا، لم نكن نتوفر على أية وسيلة لمعرفة ذلك. ويظهر أن كثيراً من الأشياء تحصل قبل أن تصير الحركة ممكنة. وكيفما كان الحال، [فإن ذلك يتم]، باكراً جداً. ويمكننا أن نأمل، كذلك، في تعلم الكثير عن أشكال النقص اللسانية، عن الحُبسة، الخ.

يضاف الى ذلك أن توم بيفَر (T. Bever) قد اشتغل على الجانبية، أي على الطريقة التي يعمل بها نصفا كرة الدماغ. ويبدو أنه يعتقد، مثلاً، بأن التحليل الموسيقي يتم من طرف الجانب الأيسر للدماغ، وهو جانب تحليلي، في حين أن الجانب الأيمن يعطي نوعاً من التقرير الحسي. وهذا أمر مهم، وذلك لأنه إذا كانت ظاهرة الجانبية لا تخصّ البشر وحدهم، فإنها تعرف أفضل تطوّر لها لديهم وحدهم فقط. وتتعزز هذه الأبحاث على نحو متبادل. ويمكنها أن تجد نفسها، فيما سيأتي من سنوات، وقد شكّلت واحداً من أكثر أجزاء العلم إثارة.

□ إنك لا تتحدث عن علم الاجتماع. مع أن اللسانيات الاجتماعية تبدو اليوم في جدول الأعمال. إن هذا النظام المعرفي يحاول تناول الوقائع اللغوية من حيث هي حقائق تنتجها الطبقات الاجتماعية. وأنا أفكر، خاصة، في عمل لابوف (Labov) حول اللسان

الانجليزي غير الفصيح لدى «الغيتوات» («اللسانيات الاجتماعية»، مينوي، باريس، 1976). إن هذا عمل لساني فيما أعتقد.

■ لسانيات تزعم دراسة اللهجات. لكني لست أرى فيم تختلف دراسة لهجات «الغيتوات» عن دراسة اللهجات الجامعية، فهما شيء واحد على الصعيد النظري. وفعلاً، فالبعض يطمح أحياناً الى نظريات مختلفة ناجمة عن دراسة اللغة استناداً الى المجتمع. إلا أنني لم أر هذه النظريات بعد. لم أر مبادئها. وقد قُدّمت مقترحات نظرية قليلة جداً في هذا الاتجاه.

يصحّ، بالتأكيد، أن كل فرد يتكلم لساناً لم يُحسَن تحديده ـ **ومفهوم اللسان هو في ذاته مرفوع الى درجة عليا من التجريد.** والواقع أن كل فرد يتكلم مجموعةً من الأنساق اللسانية. فكيف نصف هذا الأمر؟ لقد كان اللسانيون يقومون دائماً، وعن حق، بـ[نوع من] الأمثَلة، ولسان حالهم يقول: لنفترض فكرة [وجود] مجموعة لسانية متجانسة. حتى وإن لم يكونوا يقبلون بذلك، فإن هذا هو ما يفعلونه، وذلك لأنه الوسيلة الوحيدة للقيام [بعمل ما] على نحو عقلاني، فيما يبدو لي. **ونحن ندرس الأنساق المثالية، ثم يمكننا بعد ذلك أن نتساءل حول الطريقة التي تشرع هذه الأنساق المثالية في التفاعل بها عند الأفراد الفعليين.** إن نوع المقترحات الوحيد الذي جاءنا من اللسانيات الاجتماعية المذكورة هو أن خطاب الفرد يكمن لا في تفاعل بين الأنساق المثالية، بل في نسق واحد، مع بعض المتغيرات الهامشية. وإذا كان الأمر كذلك، فهو ليس بذي أهمية كبرى.

وسأقول ما تقولينه: إنه عمل لساني [ينتمي الى] لسانيات تتناول أمثَلة اللسانيات العادية، بخطوة أقرب الى الواقع المعقد. وهذا رائع.

□ **أظن أنه كان من الهام جداً بالنسبة لـ لابوف (Labov) إظهار أن لسان الغيتوات كان له نحو خاص به لا يُعرَّف بكونه جملة أخطاء أو خروق تجاه الانجليزية الفصحى...**

■ لكن، من كان له أن يشك في ذلك؟ ما من لساني بإمكانه الشك فيه.

□ **بطبيعة الحال، وذلك لأن اللسانيين يعرفون ما هو القانون**

اللساني؛ إلا أن لابوف يتوجه، على نحو الخصوص، إلى المدرِّسين، إلى المربِّين الذين لا يعترفون عامة بمشروعية اللسان المنطوق، والذين يحملون على عواتقهم، فوق ذلك، مهمة ايديولوجية هي ترسيخ إحساس بالدونية لدى الشخص الذي لا يتكلم اللسان الفصيح

■ إنه يقوم، في هذه الحالة، بشيء مفيد جداً على صعيد التربية، [إذ] يحاول محاربة الأحكام المسبقة [الموجودة لدى] المجتمع الخارجي . . . وهذا أمر حسنٌ جداً. إلا أن المسألة بديهية [بل] ومبتذلة على الصعيد اللساني. لقد كان أناس العصر الحجرى يتكلمون لساناً شبيهاً بلساننا، لذلك فإن من البديهي أن يكون لسان الغيتوات من نفس الطابع . . . إن هذا العمل على الانجليزية السوداء غير الفصحى يشبه دراسة الكورية أو دراسة الألسن الهندو أمريكية. وهو عمل مفيد جداً. لكن ما يزعجني هو ادعاؤه النظري. فكل ما هنالك هو أننا أمام عمل ينتمي الى اللسانيات الوصفية الجيدة. إلا أن نفس الهدف الايديولوجي قد تم بلوغه، مثلاً، من طرف تيودور روزنغارتن (Th. Rosen-garten) في كتابه «All God's Dangers» الذي هو سيرة ذاتية لحياة نيت شاو (nate Shaw) . لقد دوّن روزنغارتن حكاية عجوز أسود، أمّي، احتفظ بذاكرة مذهلة عن حياته كاملة. لقد كان شبيهاً براوٍ طبيعي، رائعة حياته المرتبطة بكل الصراعات الاجتماعية. وحين أثار روزنغارتن الانتباه الى أن الحكاية كانت تدويناً لخطاب العجوز، فإنه كان يقول نفس ما قاله لابوف: [أي] إن هذا الرجل هو بدوره كائن بشري . . . كائن بشري رائع جداً في الواقع.

ويأتي الغموض من إحدى جملي، التي أثارت من الجدال أكثر مما كان متوقعاً: لقد تحدثت عن ضرورة تصوّر مجموعة لسانية متجانسة

□ . . . باعتبارها أمثلة ضرورية للعمل العلمي. الشيء الذي لا يعني، كما سبق أن كَتبتَ، أن الواقع متجانس؛ إلا أن هذه الأمثلة ضرورية، بل الواقع أنها آلية، حتى حين ندرس لسان الغيتوات.

■ بطبيعة الحال، وكل اللهجات. وهي، في اعتقادي، الطريقة العقلانية للشروع في دراسة تغيرات اللهجات؛ لقد تحدثنا قبل قليل عن

الأنساق المؤمثَلة. إن هذه الأنساق تملك وحدها خصائص ذات أهمية. أما تركيب الأنساق فلا يملكها. سأتناول مثالاً: لقد كان موريس هال، وهو بعد طفلاً، يتكلم خمسة ألسن. إن هذه الألسن لا تملك، مجتمعة، أية خصائص هامة. أما على الصعيد الفردي، فتملِكُها. وعلى نفس النحو، فإنه إذا تكلم أحد الأشخاص مجموعة من اللهجات، فإننا لا نكشف فيها عن غير لبس كبير ما لم نفصل بين عناصرها..

□ كان يبدو لي هاماً، في ذي قبل، معارضة العمل التقدمي الذي قام به لابوف (Labov) بمواقف اللسانيات الاجتماعية النفسية لدى شخص مثل برنشتاين (Bernstein) - («اللغات والطبقات الاجتماعية»، مينوي، باريس، 1975) يعزز التفرقة الاجتماعية ويبررها.

■ إن عمل برنشتاين رجعي جداً في مستتبعاته، وهو لا يستحق، فيما أعلم، عناء مناقشته من حيث هو عينة محتملة لدراسة اللغة دراسة عقلانية. وقد كنت أعتقد أنه لم يعد من الضروري قول ذلك. لكن الأمر على غير ذلك فيما يظهر، وذلك لأن بعض المربين، وآخرين [غيرهم]، يبدو أنهم يحملون على محمل الجدّ الفرضيات الخاصة بالتحديدات الصارمة للمقدرة اللسانية لدى الأطفال «عديمي التربية» والمنتمين الى «الطبقات الدنيا». غير أن وجود نظام معرفي مسمى «لسانيات اجتماعية» يظل شيئاً غامضاً بالنسبة لي.

□ بصفة أعم، ما هو علم الاجتماع اليوم بالنسبة لك؟

■ إن النظام المعرفي يتحدّد، في اعتقادي، بناءً على موضوعه ونتائجه. ويمكننا أن نحدّد موضوع علم الاجتماع بقولنا إنه دراسة المجتمع. أما نتائجه فيبدو أن ما يمكن قوله عنها قليل جداً: إذ حين لا يملك حقل من الحقول مبادىء عميقة وهامة، فليس ثمة ما يمكن قوله بخصوصه. إننا نعثر على ملاحظات، على حدوس، على انطباعات. وللنقد الأدبي ما يقوله بدوره. إلا أنه لا يملك [أية] مبادىء. ليس هذا قدحاً، ولكنه تمييز يبدو لي صائبا. من هنا فإن اللسانيات الاجتماعية، التي يُنظر إليها باعتبارها ناجمة عن علم الاجتماع واللسانيات، لن تستفيد شيئاً من علم الاجتماع.

□ يتم، عامة، ربط طبقة اجتماعية بمجموعة من الأشكال

اللسانية، وذلك بطريقة تكاد تكون [على هيئة] مقابل نظير (biunivo-que).

■ لكن هذا أدنى مستويات العمل الوصفي. إن المهم هو النتائج ويمكنك أيضاً أن تجمعي الفراشات، وتقومي بالعديد من الملاحظات. إذا كنت تحبين الفراشات، فذاك أمر جيد؛ إلا أنه لا ينبغي خلط هذا النشاط بالبحث العقلاني.

□ بعض علماء الاجتماع يتهمون اللسانيات بكونها تساهم في إضفاء المشروعية على اللسان السائد، وخاصة عن طريق مفهوم المقدرة الذي يجري الخلط بينه، بهذا القدر أو ذاك، وبين مهارة استخدام اللسان. وإن ما تؤاخذ عليه، خاصة، هو هذه الأمثلة التي تبعدها عن الواقع الاجتماعي.

■ إن الصراع ضد الأمثلة هو صراع ضد العقلانية؛ وهو يعني ألا يكون لنا عمل عقلي ذو دلالة. إن كل ما يملك حداً معيناً من التعقيد يجعله مستحقاً لأن يُدرس يتضمن، بالتأكيد، تفاعلاً بين عدة أنساق. هكذا نكون مرغمين على تجريد شيء من الأشياء، ومرغمين على إقصاء العوامل التي لا تدخل في صلبه. وذلك، على الأقل، إذا كنا نريد أن نقوم بدراسة غير متحيزة عنه. إن هذا المبدأ لا يناقَش في العلوم الدقيقة، فهو بديهي. أما في العلوم الانسانية، وبسبب مستواها العقلي الضعيف جداً، فإننا نواصل توجيه أصبع الاتهام إليه. وهذا أمر يبعث على الأسف. إننا نؤمثِل في الفيزياء، بإغفال شيء هام الى الحدّ الأقصى، ربما. هذا معطى تاريخي، ولا ينبغي الانزعاج له. فرهان النشاط العقلي ذو الدلالة يكمن، في القسم الأكبر منه، في النظر الى هذه الصدفة وجهاً لوجه، وفي معالجتها: في التصالح معها، فلا مندوحة عنها.

ليست ثمة من معايير تعطينا الأمثلة الصائبة، إن لم تكن هي الحصول على نتائج ذات دلالة. إذا حصلت على نتائج جيدة، فأنت غير بعيدة عن الأمثلة الجيدة. وإذا حصلت على نتائج أفضل بتغيير وجهة النظر، فإنك سوف تحسِّنين أمثلتك. هكذا فإن ثمة تفاعلاً ثابتاً بين تحديد ميدان البحث، وبين اكتشاف مبادىء ذات دلالة. إن رفض الأمثلة أمر صبياني. والاقتصاد

السياسي الماركسي مثال تقليدي ومألوف عن ذلك، بأمثلاته وتجريداته العميقة.

□ **ألا يحاول علماء الاجتماع الحفاظ على مناهجهم، وتحقيقاتهم، وإحصاءاتهم، التي تقوم مقام ممارسة علمية؟**

■ مرةٍ أخرى فإن نمط المقارنة هذا ليس جيداً ولا سيئاً في ذاته؛ لكنه يقود، ضرورةً، الى مبادىء غير مبتذلة، وإلا فهو مجرد مضيعة لوقت. إنك تعثرين على الفرق فيما بين التاريخ الطبيعي والعلوم الطبيعية. إن كل ما تقولين به في التاريخ الطبيعي ممتاز. إذا كنت تحبين جمع الحجارة فبإمكانك تصنيفها حسب أشكالها وألوانها، الخ. وكل شيء متعادل، لأنك لا تبحثين عن مبادىء، إنك تتسلّين، وما من أحد يعترض على ذلك. لكن العلوم الطبيعية شيء آخر تماماً. إنها تسعى للكشف عن بنيات معقولة (intelligibles) ومبادىء تفسيرية. ولا تملك الوقائع، في العلوم الطبيعية، أية أهمية في ذاتها، وإنما هي مهمة في نطاق استنادها الى مبادىء تفسيرية أو بنيات خفية تملك أهمية عقلية معيّنة. وأظن أن كل هذا النقاش ناجم عن لبس حاصل بين تحديدين لكلمة هام. إن بعض الأشياء هامة في ذاتها؛ مثل الأفعال البشرية. نحن نحب أن يتكلم الروائي عن الأفعال البشرية، هذا مهم؛ [وكذا] فإن طيران العصفور، والزهرة، شيء مهم. بهذا المعنى فإن التاريخ الطبيعي وعلم الاجتماع الوصفي هامّان: مثلهما في ذلك مثل رواية من الروايات. وكل منهما يعالج ظواهر هامة، بوضعها تحت أنظارنا.

لكن ثمة معنى آخر لكلمة هام، في الفيزياء، مثلاً. إن ظاهرة من الظواهر لا تملك، في ذاتها، أية أهمية بالنسبة لعالم الفيزياء. والواقع أن علماء الفيزياء يهتمون، عامة، وعلى الأقل في العصر الحديث، بظواهر «إغرابية» (exotiques) لا تملك، على وجه التقدير، أية أهمية في حدّ ذاتها، بالمعنى الأول لكلمة «هام». وإن ما يحصل في شروط تجربة من التجارب العلمية ليس بذي بالٍ ما لم تستخدم فيه مبادىء عقلية عميقة. لهذا لا ينشغل العلماء الجديون بالمعطيات، بل بالمبادىء والتفسيرات.

ليس الناس على خطأ أو على صواب في اختيارهم لهذا التحديد أو ذاك

لكلمة هام. ليس هذا الشخص على خطأ في اهتمامه بالأفعال البشرية، أو على صواب في اهتمامه بتسارع الجزيئات. وإنما هما أمران مختلفان عن بعضهما كل الاختلاف، فحسب. ويبدو لي أن جاذبية اللسانيات الاجتماعية تقوم، في الغالب، على غموض التحديدين.

ونملك، في اللسانيات كذلك، ظواهر غريبة. إنك لا تستطيعين القول بالانجليزية:

John seems to the men to like each other

(يبدو جون للرجال كل منهم يحب الآخر)

إن هذا لا يملك أية أهمية في ذاته، مادام لا يقوله أي أحد. لكنه مهم جداً من الناحية العقلية، وذلك لأن الظاهرة ترتبط بمبادىء عميقة للنظرية اللسانية.

والقضية بالنسبة لعلماء الاجتماع، هي أنهم يجدون أنفسهم غالبا في موقع وصف ظواهر لا أهمية لها، وقول أشياء غير ذات أهمية بخصوصها. وهذا أسوأ ما في الأمر. إنهم يقدِّمون تحاليل إحصائية حول موضوعات لا أهمية لها.. صحيح أن من الممكن تماماً بالنسبة للأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع أن ينتجا خلاصات هامة جداً. خذي عمل زميلي **كينيث هيل** (K. Hale)، مثلاً. انظري إلى مفهوم «الثراء الثقافي» الذي طوّره بدراسته للثقافات والألسن الأهلية، **بأستراليا**. قد يكون ممكنا نعت هؤلاء الناس بأنهم الأكثر «بدائية» في العالم، من زاوية التكنولوجيا على الأقل: ولكنهم طوّروا أنساقاً عقلية معقّدة على نحو خارق للعادة، ولعباً غريباً بالكلمات...

□ أذكر أني قرأت دراسته عن لعب النقائض، حيث ينبغي لكل متحدث أن يعوض الكلمات بأضدادها، بناء على قواعد...

■ نعم، على سبيل المثال. وإن ما ينجم عن عمله لهام جداً في نظري. فهذه اللعب لم تُخترع من قبل هؤلاء الناس بناء على رغبة وحيدة هي تزجية الوقت، بل إنها تلبي حاجة عقلية أساسية. وقد اقترح كذلك أنّ تكاثر أنساق القرابة المعقدة والمشوشة الى الحد الأقصى **لا يملك أي تفسير أو وظيفة اجتماعية**...

□ بذلك فهو يقف على طرفي نقيض من وظيفية ليفي ستروس (Lévi-Strauss) التي تربط أنساق القرابة بالتبادل . .

■ . . . إن أنساق القرابة تلبي حاجة عقلية. فهذه الأنساق هي الرياضيات التي يمكنك إنشاؤها إذا لم تكن لديك رياضيات صورية. لقد أنجز الاغريق نظرية الأعداد [في حين] أنشأ آخرون أنساق القرابة. وقد صادف هيل (Hale) مخبرين موهوبين بصفة استثنائية فيما يخص نسق القرابة، بنفس الشكل الذي يمكن أن يكون عليه علماء رياضيات. إن هذه الاكتشافات تنتمي الى الأنثروبولوجيا، إلا أنها تنتمي، بالنسبة لي، الى علم النفس. وهي تظهر كيف تخلق الكائنات البشرية الثراء الثقافي في ظروف من الحرمان المادي. يضاف الى ذلك أن ألعاب اللغة هذه لا يجد الأطفال أية صعوبة في تعلمها: وهي تبدو مرتبطة بطقوس البلوغ. وهذا أمر غريب جداً.

□ هذه الاكتشافات «هامة» بمعنيي الكلمة. ويبدو لي أن وقائع اللسان تعرض بدورها هاتين الطريقتين في اكتساء الأهمية.

■ نعم؛ خذي نحواً تقليدياً جيداً؛ إنه لا يعرض سوى الظواهر التي تملك أهمية «بشرية»؛ مثل الأفعال الشاذة. إنها لمسلية هذه الأفعال الشاذة. إن هذا النحو لا يهتم بما تدعوه بعض الأنحاء التوليدية بشرط **الفاعل المخصَّص**، وذلك لأن الظواهر التي يقصدها هذا الشرط لا تملك أية أهمية. فالجملة التي سبق أن أشرت إليها، مثلاً، (John seems to the men to like each other) يتم إقصاؤها من قبل شرط الفاعل المخصَّص. لكني أشك في أن تكون الأنحاء التقليدية، بما في ذلك أعمقها، قد انشغلت بملاحظة أن مثل هذه الجمل ينبغي إقصاؤها. وهو أمر كان صائبا من قبل الأنحاء التقليدية للانجليزية، التي تستند صراحة الى ذكاء القارىء، بدل محاولة القيام بتعيين واضح لطبيعة هذا «الذكاء». ويمكننا افتراض أن شرط الفاعل المخصَّص - أو أيَّ مبدأ آخر يقصي هذه الجملة - هو مجرد وجه من أوجه ذكاء المتكلم، مجرد وجه من أوجه النحو الكلي؛ وبالتالي فهو في غير حاجة لأن يعرض صراحةً على الشخص الذي يقرأ النحو التقليدي.

أما بالنسبة للّساني، فإن الأمر على العكس من ذلك. حيث يهتم

اللسانيون بما لا تقوله الأنحاء التقليدية، [أي] يهتمون بالمبادىء العميقة، أو على الأقل، إن ذلك ما ينبغي أن يشغل اهتمامهم، في نظري.

□ **من هنا فإن ردّ الفعل النموذجي الذي نلقاه في العلوم الانسانية ضد الأمثلة يبدو مرتبطاً بواقع أن الناس لا يهتمون بما هو مشترك بينهم، بل...**

■ بما يميزهم عن بعضهم بعضاً، نعم. وهم على حق في ذلك من حيث هم كائنات بشرية. ولابد أن يكون نفس الشيء صحيحاً بالنسبة للضفادع، دون شك. ذلك أنه ليس من المفروض عليها أن تهتم بما يجعل منها ضفادع، بل بما يميز بعضها عن بعض: ما إذا كانت تقفز أبعد، الخ؛ [أي] بكل ما يجعل الضفادع تلاحظ بعضها بعضاً. إن الضفادع تفترض بشكل مسبق، أن كل الناس ضفادع، لذلك فهي لا تشغل نفسها بـ«الضفدعية»..

□ **إن كلمة ضفادع (frogs) بالأمريكية تعني أيضاً «الفرنسيين»...**

■ ... لقد صدر ذلك عن غير قصد مني!.

نقل الحوار عن الفرنسية: **مصطفى المسناوي**

(*) يمثل هذا الحوار ترجمة لثلاثة فصول (2، 3، 4)، من القسم الأول من كتاب: «حوارات نعام تشومسكي مع ميتسو رونا» (NOAM CHOMSKY: DIALOGUES avec MITSOU RONAT)، فلاماريون، باريس، 1977 (ص ص: 63 ـ 112).

هل هي فلسفة للغة؟

نعام تشومسكي

□ لقد قادتك اكتشافاتك اللسانية إلى اتخاذ موقف ضمن فلسفة اللغة وضمن ما يدعى فلسفة المعرفة. وخاصة في كتابك الأخير (تأملات في اللغة Reflections on language) الذي انتهيت فيه إلى وضع حدود الممكن معرفته ـ عن طريق ـ الـ ـ فكر: ومن ثم تحوّل التأمل في اللغة، تقريباً، إلى فلسفة للعلم..

■ ليست دراسة اللغة، طبعاً، هي التي تملي تحديد مقاربة من المقاربات العلمية: إلا أن هذه الدارسة تشكّل، فعلاً، نموذجاً يمكن أن نحيل عليه قصد تناول طبيعة المعرفة البشرية..

إن علينا، في حالة اللغة، أن نفسرَّ كيف أن الفرد يطوّر، انطلاقا من معطيات محدودة جداً، معرفة غنية إلى الحد الأقصى: إن الطفل، المغمور وسط جماعة لسانية [معينة]، يواجه مجموعة محدودة جداً من الجمل الناقصة، وغير المكتملة، في الغالب..، ومع ذلك فإنه يتوصل خلال زمن قصير جداً إلى «أن يبني»، إلى أن يستبطن نحو لسانه، وإلى أن يطوّر معرفة معقدة جداً لا يمكنها أن تُستقرأ من معطيات تجربته وحدها. نخلص من ذلك إلى أن المعرفة المستبطَنة محدَّدة، ضرورة، وعلى نحو واسع جداً، من قبل إحدى الخصائص البيولوجية؛ وكلما صادفنا موقفاً مماثلاً، تنبني فيه المعرفة انطلاقاً من معطيات محدودة وناقصة، وذلك بشكل منتظم ومنسجم بين الأفراد، أمكننا أن نخلص إلى أن مجموعة من الضغوط القبلية تحدّد المعرفة (النسق المعرفي) المحصَّل عليها.

إننا ها هنا أمام مفارقة ليست كذلك في الواقع: فحيثما أمكن الحصول على معرفة غنية ومعقدة وبناؤها، مثل معرفة لسان من الألسن، لابد من وجود

ضغوط وتحديدات تُفرض بيولوجيا على نمط المعرفة الذي يمكن الحصول عليه واكتسابه. هذا يعني أن مجال المعرفة مرتبط على نحو أساسي، بحدوده.

□ لو أن جميع أنواع القواعد النحوية كانت ممكنة، لصار اكتسابها مستحيلاً؛ ولو أن كل تركيبات الفونيمات كانت ممكنة، لما بقي ثمة لسان. وتظهر الدراسة اللسانية، على العكس من ذلك، درجة محدودية التركيبات (combinaisons) التتابعية للكلمات، وللفونيمات، [كما تظهر] أنها تشكل مجموعة جزئية صغيرة جداً من مجموع التركيبات الممكن تصوّرها. وعلى اللسانيات أن تُظهر القواعد التي تحدّ هذه التركيبات. لكننا نحصل انطلاقاً من هذه الحدود، على عدد لا نهائي من الأشكال اللغوية...

■ لو لم تكن هناك تحديدات حادة لنمط المعارف الممكن، لما حصلنا قط على معرفة واسعة المدى مثل اللغة. وذلك لسبب بسيط هو أننا نستطيع، بدون هذه التحديدات، الحصول على عدد هائل من المعارف الممكنة، كلها منسجمة مع معطيات التجربة، الشيء الذي ينتهي إلى جعل تطوّر هذه المعارف مستحيلاً. حيث لن نعرف أيا منها نقبل [وأيا نرفض]، وباختلاف الناس قد يقبل كل منهم معارف مختلفة [عن تلك التي يقبلها الآخر]، دون أية وسيلة تمكن من تحديد أي هذه الأنساق هو الصحيح فعلاً.

وعلى نفس النحو، فإن التقدم غير ممكن في العلم بهذه المعارف إلا إذا وجدت ضغوط تحدّ على نحو واسع من الطريقة التي نبني بها النظريات. لو كان لدينا قدر مهم من النظريات الممكنة، فإن هذا قد يعادل عدم الحصول على أية نظرية مطلقا.

لنفترض أننا اكتشفنا ميداناً من ميادين الذكاء يبرع فيه البشري. إذا كان الإنسان قد طوّر معرفة غنية وتفسيرية برغم التقييد الذي تفرضه الوقائع الموجودة في متناوله، فإن من المشروع أن نتساءل عن الاجراءات العامة التي أتاحت الانتقال من التجربة إلى المعرفة. ما هو نسق الضغوط الذي أتاح مثل هذه القفزة العقلية؟

والواقع أنه وُجدت حالات، في التاريخ البشري، بنيت فيها نظريات

غنية انطلاقاً من معطيات محدودة، وحيث كانت هذه النظريات ممكناً إدراكها من قبل أناس آخرين باعتبارها افتراضات مرتبطة، بطريقة من الطرق، بطبيعة جهاز من الأجهزة العضوية. بعد ذلك، نبحث عن طبيعة الضغط الأولي، الذي جعل هذ الافتراضات ممكنة. الأمر الذي يدفعنا إلى طرح السؤال: ما هو «النحو الكلي»؟ ما هي هذه المجموعة من الضغوطات المعطاة بيولوجيا؟ بعد ذلك، بعد التسليم بهذه الضغوط، يمكننا أن نبحث عن نمط النظريات الذي يمكن الحصول عليه. الشيء الذي يعني بالنسبة للغة: إذا سلمنا بنظرية [معينة] حول النحو الكلي، فما هو نمط الألسن الممكنة مبدئياً؟

لنطلق اسم «**النظريات الممكن بلوغها**» على فئة النظريات التي جعلتها الضغوط البيولوجية ممكنة. ومن الممكن ألا تكون هذه الفئة متماسكة، وأن تكون ثمة درجات في إمكانية بلوغها: وبعبارة أخرى فإن بإمكان النظريات أن تكون مُبَنْيَنَة بهذا القدر أو ذاك. إذا كانت لدينا وقائع، فسنقترح إحدى هذه النظريات. وبطبيعة الحال فأنا أبسِّط الأمر كثيراً.

لننظر بعد ذلك في فئة النظريات **الصحيحة**. ونحن نستطيع دائماً أن نتصور وجود فئة من هذا النوع. وهنا يمكننا التساؤل عن ما هو **تقاطع** فئة النظريات الممكنة بفئة النظريات الصحيحة، أي عن ما هي النظريات التي تنتمي في نفس الوقت إلى فئة النظريات الممكن بلوغها، وإلى فئة النظريات الصحيحة، مبدئياً.

فحيث يوجد تقاطع من هذا النوع، يمكن لهذا الجهاز العضوي الخصوصي الذي هو الكائن البشري أن يبلغ معرفة حقيقية. وعلى العكس من ذلك فإنه لا يستطيع إنتاج معارف حقيقية إلا في هذا التقاطع.

□ **[هنا] نلقى مجدداً الفكرة القائلة إن النشاط العلمي غير ممكن إلا داخل الحدود البيولوجية للكائن البشري...**

■ لكن، لاحظي جيداً أنه ليس ثمة أي سبب بيولوجي مخصوص يجعل مثل هذا التقاطع موجوداً. ونحن لا نرى أية فائدة للجهاز العضوي، على صعيد تطوّر الأنواع و«الانتقاء الطبيعي»، في أن يملك خاصية اختراع الفيزياء النووية. وإن واقع [امتلاك] القدرة على حل مسائل جبرية لا تأثير له

على التناسل.

إن وجود تقاطع بين فئة النظريات الممكن بلوغها وفئة النظريات الصحيحة يشكل، بمعنى من المعاني، معجزة بيولوجية. ويبدو أن هذه المعجزة حصلت، على الأقل، في ميدان هو الفيزياء، حيث التقدم سريع إلى الحد الأقصى انطلاقاً من معطيات محدودة، وذلك بطريقة يمكن فهمها من طرف آخرين. لعل الأمر يتعلق بفصل فريد في التاريخ البشري: وفعلاً، فلا شيء يدفع إلى الاعتقاد بأننا جهاز عضوي كوني. إننا خاضعون بالأحرى، بيولوجياً، لتحديدات بخصوص النظريات التي يمكننا الحصول عليها، والتي نحن محظوظون للحصول عليها، وإلا فلن نستطيع تعلم أي شيء. لكن هذه التحديدات يمكنها، كل الامكان، أن تقصي ميادين واسعة نودّ، مع ذلك، أن نعرف شيئاً عنها. هذا أمر مؤسف. ولعل جهازاً عضوياً آخر سيمكنه القيام بذلك...

في تخمين أول، معقول في رأيي، ها هي ذي الكيفية التي أتصور بها مسألة اكتساب معرفة من المعارف.

يضاف إلى ذلك أنه ليس بعيداً عن التصوّر أن ينتهي جهاز عضوي مخصوص إلى التساؤل حول نسق اكتساب المعارف الخاص به؛ فبهذه العملية يمكنه أن يحيط بفئة النظريات الممكن إدراكها التي يستطيع بلوغها. ولست أرى أي تناقض في هذا الأمر. فالنظرية التي تجد نفسها غير ممكن إدراكها، «النظرية التي لا يمكن بلوغها»، بالمعنى الذي أعطيناه اللحظة، لا يمكنها أن تصير، وبفعل ذلك ذاته، ممكناً إدراكها أو ممكناً بلوغها. سوف يجري الكشف عن هويتها فحسب. وإذا كانت النظريات الممكن بلوغها تجد نفسها بعيدة عن النظريات الصحيحة في ميدان من الميادين، فهذا أمر مؤسف. وحينها يستطيع الناس، في أحسن الأحوال، تطوير نوع من التكنولوجيا التي تتنبأ ببعض الأشياء، بفعل أسباب لا يمكن تفسيرها. إلا أنهم لن يفهموها. لن يملكوا نظرية يمكن فهمها بالمعنى الذي يفهم به علم هام.

ويمكنك النظر من هذه الزاوية إلى تاريخ المآثر الفكرية البشرية. سوف تعثرين على أشياء غريبة، مدهشة. ويبدو أن بعض المجالات، في

الرياضيات، تقابل استعدادات بشرية استثنائية: نظرية الأعداد وحدس المكان. وقد كان هذا هو الشأن في نهاية القرن التاسع عشر. إن عقلنا قادر، فيما يظهر، على التعامل بالخصائص المجردة للأنساق العددية، والهندسة المجردة، ورياضيات المتصل. ولكن من المحتمل جداً كذلك أن نكون محدودين ببعض فروع العلم.

وبطبيعة الحال، فإن كل ما قلته الآن سوف لن يُرفض من قبل أحد أتباع الفلسفة التجريبية فحسب، بل وسيظل غير مفهوم بالنسبة له.

□ أي من قبل أحد أتباع الافتراض القائل إن الانسان يمرّ، في تعلمه لمعرفة من المعارف، عن طريق الاستقراء والتعميم، انطلاقاً من دماغ «فارغ»، «بلا زرع»، لا تحدّه، قبلياً، أية تحديدات بيولوجية. في هذا الإطار فإن المعرفة لن تكون محدّدة من قبل بنية الدماغ أكثر من تحديد قالب منَ الشمع لشكل رسم من الرسوم...

■ نعم، فهذه الفرضيات التجريبية ليست مستساغة إلا قليلاً جداً، في رأيي؛ ويستحيل علينا أن نحيط بتطور فهمنا، في إطار الحسِّ المشترك، للعالم الفيزيائي والاجتماعي، أو للعلم، ونحن نعتقد بدعاوى مثل الاستقراء والتعميم، إلخ. فلا وجود لطريقة مباشرة تذهب من المعطيات إلى النظريات المُدْركة عقلياً.

ويصح نفس الشيء عن الأنساق الموسيقية. إذ يمكنك دائماً، في نهاية المطاف، تصوّر أنساق موسيقية لا يحصى عددها، أغلبها يعرض للآذان البشرية وكأنه ضجيج. هنا أيضاً فإن تحديدات بيولوجية تحدد فئة الأنساق الموسيقية البشرية الممكنة.

وفي هذه الحالة أيضاً، لا يستقيم أي تفسير وظيفي. فالموسيقى لا تحسِّن الرفاه المادي، ولا تمكن من العمل أحسن ضمن المجتمع، إلخ. وإنما هي، وبكل بساطة، تلبي حاجة بشرية: هي التعبير الجمالي. وإذا نحن درسنا الطبيعة البشرية دراسة صائبة، سوف نكتشف أن بعض الأنساق الموسيقية، لا بعضها الآخر، تلبي هذه الحاجة.

□ ضمن الميادين التي لم تتقدم المقاربة العلمية فيها قط، منذ ألفي سنة، نجدك تتحدث عن السلوك البشري.

■ السلوك، نعم، ها هي ذي إحدى الحالات. إنها مسألة يعود وجودها إلى بداية الذاكرة التاريخية. **ويبدو أن مسألة السلوك مسألة سهلة، وممكن فهمها، لكن لم يحصل أي تقدّم نظري في هذا الاتجاه.** ويمكن أن نصوغ هذه المسألة على النحو التالي: لنحدد دالة [تتكون] من متغيرات معينة، بحيث ما أن نعطي قيمة المتغيرات، حتى تعطينا الدالة الجواب. إن هذه الدالة لم يسبق لها أن حُدِّدت قط، وظل السؤال مطروحاً دون جواب. والواقع أننا لا نعرف أية طريقة معقولة لمقاربة هذه القضية. ومن المعقول أن نستطيع شرحها بقول إن النظرية الصحيحة للسلوك تظل خارج متناولنا. [إلا] أننا لن نتمكن من التقدم بهذه الطريقة. وسيكون أمرنا كما لو أننا نحاول جعل أحد القرود يتذوق **باخ** (Bach)، [أي أنه مجرد] مضيعة للوقت.

□ تختلف مسألة السلوك، إذن، عن مسألة التركيب: هذه المسألة التي لم تطرح قط قبل ظهور النحو التوليدي.

■ وبمجرد طرح المسألة، يأتي الجميع بأجوبة متشابهة أو متماثلة. حين تطرح بعض الأسئلة، فإما أن الجواب مستحيل، وإما أن أجوبة متماثلة تظهر في كل مكان تقريباً. وإذا أجاب شخص من الأشخاص، فإن كلٍ من فهم السؤال على نحو مقبول يعتبر، بدوره، أن الجواب مفهوم. وغالباً أيضاً ما يحصل أن السؤال لا يمكن طرحه بدرجة معينة من التطور؛ إلى أن يحصل ذلك في الأخير.

إني أرى تماثلاً آخر مع اللغة: هو فهمنا للبنيات الاجتماعية التي نعيش فيها. إننا نتوفر على مختلف أنواع المعارف الضمنية والمعقدة بخصوص علاقاتنا مع الناس. ولو كان لدينا نوع من النحو الكلي للمجتمعات الممكنة، لساعدنا على تنظيم إدراكاتنا الناقصة إلى الحد الأقصى عن الواقع الاجتماعي. وإذا كنا نتوصل إلى موقعة أنفسنا في مجتمعاتنا، فذلك لأن لها البنية التي نحن مهيأون، بيولوجياً، للبحث عنها. وبقليل من الخيال نستطيع أن نرغب في مجتمع اصطناعي لا ينتهي أيّ من أفراده إلى موقعة نفسه فيه...

□ قد يمكنك مقارنة إخفاق الألسن الاصطناعية بإخفاق المجتمعات اليوتوبية؟

■ ربما. قد لا يمكننا تعلم لسان اصطناعي مبني بطريقة من شأنها خرق النحو الكلي مثل تعلمنا للسان طبيعي، أي بمجرد كوننا ننشأ وسطه. إننا ننظر إلى ذلك اللسان [الاصطناعي] في أحسن الأحوال على أنه لعبة، أو مُربكة (puzzle) . . . على نفس النحو يمكننا تخيل مجتمع يوتوبي لا يستطيع أي شخص العيش فيه من حيث هو كائن اجتماعي، وذلك لأنه لا يرضي الإدراكات والحاجات الاجتماعية المحدّدة بيولوجياً.

وكما تعلمين، فإنه ينبغي لكل علم اجتماعي صحيح، أو لكل نظرية ثورية للتغيير الاجتماعي، أن يقوم (تقوم) على بعض التصورات عن الطبيعة البشرية. وهو أمر يتمّ بطريقة فظة أحياناً. إن منظري الليبرالية الكلاسيكيين، آدم سميث مثلاً، يبدأون بالتأكيد على أن الطبيعة البشرية تتحدّد بميل طبيعي إلى المقايضة، وتبادل الخيرات: الأمر الذي كان مناسباً تماماً للمجتمع الذي دافع عنه. لكن، إذا كنت تعتقدين بهذه المقدمة (الكاذبة بالتأكيد)، فمن المنطقي أن تنظري إلى المجتمع الرأسمالي الأول باعتباره مطابقاً للطبيعة البشرية، ذلك المجتمع الذي يشتغل دون بنية احتكارية، دون تدخل للدولة، ودون مراقبة اجتماعية للانتاج.

على العكس من ذلك، إذا كنت تعتقدين، مع ماركس، أو الرومانسيين الألمان، بأن التعاون الاجتماعي وحده هو الذي يمكنه أن يطلق قدرات الانسان، فإنك ستكونين حينها أمام صورة مختلفة عن المجتمع المنشود. من هنا فأنت تنطلقين دائما من تعريف مضمَر أو صريح للطبيعة البشرية حين دفاعك عن تغيير اجتماعي.

□ إلى أي حدٍّ يمكن لكشوفاتك حول اللغة وتعريفاتك لمجالات المعرفة أن تؤدي إلى ظهور أسئلة فلسفية جديدة؟ ما هو الفيلسوف الذي تحسه أقرب إليك؟

■ إن كل ما قلتُه له سوابق، هذا واضح. بصيغة أو بأخرى. لكن الفيلسوف الذي أحس بنفسي أقرب إليه، بالنسبة للمسائل التي خضنا فيها قبل قليل، بل والذي أكاد أعيد صياغة أفكاره، هو تشارلز سوندرز بيرس (Ch. S. Peirce) لقد اقترح نظرية هامة، غير مكتملة، عما يدعوه الإبعاد (Abduction).

□ الإبعـاد، فيما أعتقد، هو استدلال لا يتوقف على مبادىء قبلية فحسب (مثل الاستنباط) ولا على الملاحظة التجريبية (مثل الاستقراء).

إلا أن هذا الجانب عند بيرس يكاد يكون غير معروف في فرنسا. . .

■ هنا كذلك فإن أفكار بيرس حول الإبعاد، وخاصة حول مستتبعات المعـطى البيولـوجي تجاه انتقاء الفرضيات العلمية، قليلة التأثير. وعلى حد علمي فإنـه ما من أحـد، تقـريباً، حاول أن يطوّر هذه الأفكار مزيدا من التطوير، وذلك رغم أن تصوّرات مماثلة لها جرى تطويرها على نحو مستقل، وفي عدة مناسبات. لقد كان لبيرس تأثير هائل، لكن ليس نتيجة لهذا السبب المخصوص.

□ في السيمياء بالأحرى. . .

■ نعم، في هذا النوع من الأشياء. لقد كان عمله يطوّر أفكاراً كانطية يعـاديهـا الأنكلوسـاكسـون بالأحـرى. وعلى حدّ علمي دائماً، فإن مقاربته للإبستيمولوجيا لم تتم متابعتها قط.

لقد كان راسل، من جهته جدّ منشغل في كتاباته الأخيرة (Human Knowledge) بعدم ملاءمة المفاهيم التجريبية المتعلقة باكتساب المعرفة. إلا أن هذا الكتـاب يجري تجاهله بوجه العموم. إن راسل يقترح فيه عدة مبادىء للاستدلال غير البرهاني بهدف تعليل المعرفة التي نملكها في الواقع.

□ ربـما كان الاستـدلال غير الـبرهـاني مختلفاً عن الاستنباط المنطقي الرياضي، طالما أنه لا يضمن، رغم صحة المقدمات والطابع الصـائب للبرهنـة، صحة النتائج؛ وإنما هو يجعلها محتملة فحسب. أليس كذلك؟

■ بوجه الإجمال، نعم: فقد كانت مقاربته كانطية من بعض الأنحاء، لكن مع اختلافات أساسية. وقد ظل راسل تجريبياً نوعاً ما، وذلك لأن مبادئه أضيفت واحداً تلو الآخر إلى مبدأ الاستقراء، ولا تمثل تغيرات جذرية طرأت

على منظوره. ليست المسألة كمية، ولكنها كيفية. وبالتالي فإن مبادىء الاستدلال غير البرهاني ليست مجدية. وأظن أن مقاربة مختلفة جذرياً [باتت] ضرورية، مقاربة تعفي نفسها كلية من المسلمات التجريبية. الأمر الذي يصح لا بالنسبة للمعرفة العلمية فحسب، حيث صار الأمر مقبولا اليوم بوجه العموم، ولكنه يصحّ أيضاً بالنسبة لما قد يمكننا تسميته بناءات «الحس المشترك»، أي بالنسبة لتصوّراتنا العادية المتعلقة بطبيعة العالم الفيزيائي والاجتماعي، ولفهمنا الحدسي للأفعال البشرية، لغاياتها ولأسبابها، إلخ.

إنها مسألة هامة جداً، لكنها قد تتطلب تطويراً أكبر بكثير مما يمكنني قوله عنها هنا؛ ومع ذلك، يمكنني القول إنني أعتبر معظم العمل الذي أنتجه الفلاسفة المعاصرون بخصوص اللغة وطبيعة البحث العلمي عملاً هاماً جداً. وقد كان عملي ذاته، في البداية، متأثراً إلى حد كبير بتطورات الفلسفة (كما تشير إلى ذلك تشكراتي)، الأمر الذي لازال صحيحاً إلى اليوم. ولكيلا أشير إلى غير بضعة أمثلة أذكر عمل **أوستين** (Austin) حول أفعال الكلام الذي تبيّن أنه خصب جداً، مثله في ذلك مثل عمل **بول كَرايس** (P. Grice) حول منطق المحادثة. وتتتابع في هذه اللحظة أعمال غريبة جداً، تتعلق بنظرية المعنى، بطرق متعددة. يمكننا أن نشير [من بينها] إلى مساهمات **سول كريبك** (Saul Kripke) **وهيلاري بتنام** (Hilary Putnam) **ومايكل دوميت** (M. Dummett)، **ودونالد دافيدسون** (D. Davidson)، وكثيرين غيرهم. إن بعض الأعمال حول أنماط علم الدلالة المحض ـ الذي يدرس «حقيقة العوالم الممكنة» ـ تبدو لي واعدة جداً. أشير منها، على وجه الخصوص، إلى عمل **جاكو هينتيكا** (Jaako Hintikka) وزملائه، الذين يعالجون مسائل تقع في قلب إشكاليات الدراسات النحوية والدلالية في الألسن الطبيعية. وقد جرى تمديد مثل هذا العمل ليشمل التداولية، أي دراسة الطريقة التي نستعمل بها اللغة قصد إنجاز بعض الأهداف البشرية؛ مع عمل الفيلسوف الاسرائيلي **آسا كاشر** (Assa kasher)، على سبيل المثال. ومثلما تظهر ذلك هذه الاستشهادات الوجيزة، فإن هذا العمل يتموضع على مستوى عالمي، لاأنكلو ـ أمريكي فحسب.

وربما كان عليَّ أن أشير، أيضا، إلى العمل الذي يتم في [مجالي] التاريخ وفلسفة العلوم، والذي شرع في تزويدنا بلوحة أغنى وأدق عن الطريقة التي

تتطوّر بها الأفكار وتتجذر في العلوم الطبيعية؛ وقد طرحا أسئلة كانت قد نحّيت جانبا في نماذج التحقق والانتحال، المصطنعة في الغالب، والمستعملة منذ زمن طويل، والتي لها تأثير مريب على «العلوم الرخوة» (Soft sciences)، التي لا تملك تقليدا عقلياً سليماً يوجّه تطوّرها. ومن المفيد، في رأيي، أن يحصل الأشخاص المشتغلون في هذه الميادين على نوع من الفهم للطريقة التي استطاعت العلوم الطبيعية أن تتطوّر بها، والطريقة التي استطاعت بها، في اللحظات الحرجة من تطوّرها، أن توجّه من طرف عمق الفهم أكثر من توجيهها من قبل الرغبة في الإحاطة بكل الوقائع، مع اختيار عدم الاهتمام بالأمثلة المضادة الظاهرة اعتماداً على رهان (لم يثبت صوابه، أحياناً، إلا بعد سنوات بل وقرون عديدة) يقول إن تفسيراً لاحقاً سيقوم باللازم. وإن هذا يمثل درساً مفيداً، جرت تغطيته في كثير من النقاشات المتعلقة بالايبستيمولوجيا وبفلسفة العلوم.

□ ما رأيك في الفلسفات الأوروبية، والفرنسية على الخصوص؟

■ باستثناء الفلسفة الأنكلوساكسونية والتقليد الكلاسيكي ـ العقلانيين خاصة ـ لست أعرف الفلاسفة الأوربيين المعاصرين بما يكفي لأن أتحدث عنهم على نحو سليم.

□ هل سبق لك أن التقيت بالفلاسفة الماركسيين الفرنسيين؟

■ هنا، سوف أقوم بتمييز، إن الفلسفة الماركسية المعاصرة مرتبطة في قسم كبير منها بالماركسية ـ اللينينية. والماركسية الأوروبية التي تلت الحرب العالمية الأولى طوّرت اتجاهات شقية، في رأيي: هي الاتجاهات المرتبطة بالبلشفية، التي هي تيار سلطوي ورجعي بالنسبة لي. لقد صار هذا التيار مهيمناً داخل التقليد الماركسي الأوروبي، بسبب ربطه بالثورة الروسية. غير أني أفضل من بين العديد من التيارات، على سبيل المثال، تلك التي ارتبطت، منها باليسار الألماني، أو بالفوضوية النقابية في فرنسا، أي أنني أفضل ذلك التنوع في الرأي الذي يمتد من روزا لوكسمبورغ إلى الفوضويين النقابيين، مع أشخاص مثل الماركسي الهولندي اليساري **أنطون بانكيك** (A. Pannekoek)،

نحاول تحديد كيف أن الحقيقة، من حيث هي نسق مستقل عن الأفراد، تعدِّل قواعد التشكّل الخاصة بها.

□ مسألة تحديد معرفة عصر من العصور باعتبارها شبكة أو نسقاً، ألا تقرِّب فوكو من الفكر البنيوي، الذي ينظر إلى اللسان أيضاً باعتباره نسقاً؟

■ لكي أجيبك على هذا السؤال، ينبغي دراسة المسألة دراسة معمقة. وعلى أي حال، فإني حين كنت أشدد على التحديدات المفروضة على فئة النظريات الممكنة ـ المرتبطة بتحديدات العقل البشري ـ كان **فوكو** يهتم، بالأحرى، بتكاثر الإمكانيات النظرية التي يخلقها تباين الآراء.

□ على نفس النحو، فإن اللسانيات تشدِّد على اختلافات الألسن.

■ إن تعبير «اللسانيات البنائية» يشمل عدداً متنوعاً جداً من المواقف. وصحيح، بالتأكيد، أن اللسانيين الأمريكيين «البلومفيلديين الجدد»، الذين كانوا يطلقون على أنفسهم لقب «بنيويين»، قد أثارهم، أساساً، تنوع الألسن. وقد ذهب بعضهم، مثل **مارتن جوس** (M. Joos) إلى حد التصريح بأن واقع إمكان أن تختلف الألسن عن بعضها بعضا على نحو اعتباطي هو قضية عامة من قضايا العلم اللساني. وعندما يتحدثون عن «الكليات»، فإن المقصود هو تعيين من طبيعة محدودة جداً، نابعة عن الاحصائيات في الغالب. من جهة أخرى، فإن مثل هذا التعيين قد يخطىء هدفه في حالة مدارس لسانية أخرى؛ من قبيل عمل **رومان ياكبسون** (R. Jakobson) الذي يهتم إلى حد كبير جدا بكليات لسانية جد عميقة، وخاصة في الفونولوجيا، [تلك الكليات] التي تمارس إكراهاً كبيراً على فئة الألسن الممكن بلوغها. وإذا نحن فهمنا مثل هذه الكليات على نحو لائق، فإننا [سنجد أنها] تنتمي إلى الطبيعة البشرية.

أما فيما يخص **فوكو**، وكما سبق لي أن قلت، فإنه يبدو متشككاً كل التشكك بشأن إمكانية تطوير مفهوم عن «الطبيعة البشرية» مستقلٍ عن الشروط الاجتماعية والتاريخية، من حيث هو مفهوم بيولوجي وارد جداً. إلا أنني لا أقاسمه نزعته الشكية هذه. سأكون متفقاً مع قول إن الطبيعة البشرية

لم تصبح بعد مفهوماً علمياً؛ وإنها أفلتت، إلى حد الآن، من إحاطة العلم بها؛ لكني أظن أنه يمكننا، في ميادين مخصوصة مثل دراسة اللغة، أن نبدأ بصياغة مفهوم ذي دلالة عن «الطبيعة البشرية» بجوانبه الفكرية والمعرفية. وليس من البديهي، مطلقاً، أن تتضمن البيولوجيا أو الفيزياء، مسبقاً، المفاهيم الضرورية للإحاطة بملكاتنا العقلية. ومع ذلك فلن أتردد في النظر إلى ملكة اكتساب اللغة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة البشرية.

□ هل تحدثت عن بور روايال؟

■ لقد تحدثت، على وجه الدقة، عن علاقتي بتاريخ الأفكار. ولازالت ثمة أنواع من سوء الفهم سائدة حول الموضوع، إلى يومنا هذا. وهنا، فقد ذكّرت بأن ثمة نمطين من العلاقات مع تاريخ الأفكار. إن طريقتي في قراءة العقلانية الكلاسيكية، مثلا، ليست هي نفس طريقة مؤرخ للعلوم أو مؤرخ للفلسفة. وخلافا لما طرحه عدد من النقاد، فإن الأمر لا يتعلق بالنسبة لي بإعادة تشكيل جامعة مانعة لما كان الناس يفكرون به حقا في ذلك العصر؛ وإنما يتعلق، بالأحرى، برؤية كيف أن بعض الأشخاص، في ذلك العصر، استطاعوا أن يروا أشياء هامة، ربما دون أن يعلموا ذلك حقا.

إني أهتم بمراحل سابقة من مراحل الفكر العلمي والتأمل (فيما يتعلق بمسائل الدلالة الحالية) لكي أرى إلى أي حد استطاعت أفكار متماثلة أو متقاربة أن تصاغ، انطلاقا، في بعض الأحيان، من منظورات مختلفة عن بعضها بعضا. وأظن أن بإمكاننا أن نرى في أغلب الأحيان، وبفضل تقدّم المعارف، كيف استطاع مفكر ينتمي إلى الماضي أن يتلمس [طريقه] باتجاه بعض الأفكار الدالة إلى الحد الأقصى، وبطريقة جد بنائية وغريبة في الغالب، لعل [ما يقودها هو]، فحسب، وعي جزئي بطبيعة بحثه. وقد أعطيت صورة مجازية [لموقفي ذاك]. إنني أتصرف لا كتاجر عاديات، بل كهاوٍ للفن، أي كشخص يبحث عما يمكن أن يكون ذا قيمة في القرن السابع عشر، مثلا، قيمة تأتي، في قسمها الأعظم، من المنظور المعاصر، كليةً، الذي أقاربها من خلاله. وكلا نوعي المقاربة مشروع. وأظن أن بالإمكان توجيه النظر نحو مراحل سابقة من مراحل المعرفة العلمية، والإبانة، بفضل ما نعرفه اليوم، عن القيمة التي كانت لهؤلاء الناس، هؤلاء المفكرين الكبار، رغم تحديدات

عصرهم. على هذا النحو اهتممت بديكارت (Descartes) ، وبهمبولت (Hum-boldt) ، الذي لم يكن يعتبر نفسه ديكارتياً: وذلك لأنه كان يتكلم عن إبداعٍ حر قائم على نسق من القواعد المستَنْبطَة. . .

ويمكن لأي شخص يخوض في عمل فكري أن يقوم بنفس الشيء مع ذاته: ويمكننا الإحاطة بمعرفته الحالية عن طريق مقارنتها بالمعرفة التي كانت لنا قبل عشرين سنة، بحيث نرى، وإن على نحو ملتبس، إلى أيِّ اتجاه نحاول أن نذهب، نحو أي شيء لم يعد ممكناً إدراكه سوى اليوم. .

□ ماذا كانت اختلافاتك السياسية [معه]؟

■ لقد كنت أفصل، من جهة، بين مهمتين فكريتين،أولاهما هي تصوّر مجتمع مستقبلي مطابق لحاجيات الطبيعة البشرية، إن شئت؛ والثانية هي تحليل طبيعة السلطة والقمع في مجتمعاتنا الحالية. أما بالنسبة له، إن أنا فهمت الأمر، فإن كل ما يمكن تصوّره ليس سوى نتاج للمجتمع البورجوازي في العصر الحديث: مثل مفهوم العدالة أو مفهوم تحقيق الجوهر الانساني ذاتهما اللذين ليسا سوى ابتكارات توصلت إليها حضارتنا، ناجمة عن نظامنا الطبقي. هكذا يتم تقليص العدالة إلى مجرد ذريعة تقدّمها طبقة من الطبقات ترغب في الحصول على السلطة، ولن تكون المسألة هي الصعود إلى السلطة من أجل إقامة العدالة. إن الأسئلة المجردة حول العدالة لا تطرح، بل وربما لا يمكن طرحها، على نحو معقول.

لقد كان فوكو يقول، ودائماً إن أنا فهمت جيداً، أننا نخوض صراع الطبقات من أجل أن نفوز، لا لأن الصراع يؤدي إلى مجتمع أكثر عدالة. وإن لي رأياً مختلفاً تماماً بهذا الخصوص. فالصراع الاجتماعي يمكن تبريره، في رأيي، بالاستناد، فحسب، إلى حجة ـ حتى وإن كانت غير مباشرة وتقوم على مسائل واقع وقيمة أسيء فهمها ـ ترى أن ما يترتب عنه سوف يكون لصالح البشر، وسيؤدي إلى مجتمع أجدر بالانسان. لنأخذ مسألة العنف مثلاً. إني لست من دعاة السلم الملتزمين، ولن أقول إن استعمال العنف أمر سيء في جميع الظروف والحالات. إلا أن هذا الاستعمال لا يمكن تبريره إلا إذا أدّى إلى قدر أكبر من العدالة. إذا كان الهدف الوحيد لدكتاتورية البروليتاريا هو وضع باقي

الناس في محرقة الجثث، فإنها غير مبررة. إنها ليست مبررة إلا إذا مكّنت من القضاء على القمع الطبقي. إننا لم نكن متفقَين، لأنه حيثما تحدثت عن العدالة كان هو يتحدث عن السلطة. أو على الأقل، هذه هي الطريقة التي ظهر لي بها اختلاف وجهتي نظرنا.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني

تنظم

وزارة الشؤون الثقافية ومكتب معارض الدارالبيضاء

SOEC

العرض الدولي الأول
للنشر والكتاب

من 30 أكتوبر إلى 8 نوفمبر 1987

التجريبية والعقلانية

نعام تشومسكى

□ لقد انتقدت، لمرات عديدة، النزعة التجريبية الفلسفية والعلمية. فهل يمكنك أن تحدد مأخذك عليها مزيداً من التحديد؟

■ الأمر وما فيه هو أن النزعة التجريبية قد طوّرت، وعلى نحو غريب، نزعة ثنائية في ذات الوقت الذي كانت تدّعي فيه رفضها لها. لقد كانت النزعة التجريبية تقول، من جهة، إن الجسد يتكون من أعضاء متنوعة، متخصصة، معقّدة إلى الحدّ الأقصى ومحدّدة وراثياً. وكانت تضيف إلى ذلك قولها إن هذه الأعضاء تدخل في تفاعل [مع بعضها بعضاً] بطريقة محدّدة، بدورها، من قبل البيولوجيا البشرية. ومن جهة أخرى، كانت تحدِّد الدماغ باعتباره صفحة بيضاء، فارغة، غير مبنيّة، متشاكلة، على الأقل طالما أن الوقائع الذهنية هي المعنية. ولست أرى أي سبب للاعتقاد بذلك؛ لست أرى أي سبب للاعتقاد بأن الأصبع الصغير عضو أعقد من الدماغ: على عكس ذلك، فإن كل ما نعلمه اليوم يخبرنا بأن الدماغ ربما كان أعقد عضو في الكون. وليس ثمة أي سبب للاعتقاد بأن أسمى الملكات العقلية، التي سميت على هذا النحو، مفصولة، بأي وجه من الوجوه، عن تعقد التنظيم هذا.

إن النزعة التجريبية معتقد، وليست فرضية: فنزعتها الثنائية ليس مما يمكن الدفاع عنه.

قد يكون بإمكاننا القول إن النزعة الثنائية التي يُدخلها المعتقد التجريبي هي نزعة منهجية أكثر منها جوهرية. بمعنى أنها تَعتَبرُ من قبيل المسلّم به، ضرورةَ دراسة الجسم بواسطة مناهج العلم العادية، لكنها فرضت، فيما يتعلق بالروح، بعض الأحكام المسبقة، التي انتزعت، ضمناً،

هذه الـدراسة من البحث العلمي. والواقع أن الدوغمائية تبدو لي، فوق ذلك، أكثر لفتاً للنظر في أحدث الفترات. إن هيوم، على سبيل المثال، يجهد نفسه حقاً في إظهار أن مبادئه الأولية المتعلقة باكتساب المعرفة البشرية تكفي لكي تشمل فئة لا بأس منها من الحالات، وذلك رغم أنه غالباً ما يرغم المشنعين عليه على التقيّد بإظهار كيف يمكن لمفهوم من المفاهيم أن يُشتقّ من انطباع الحواس، وباستنتاج أن هذا المفهوم غير مشروع، انطلاقاً من إخفاق هذه المحاولة (وهي حجة تقوم مصداقيتها على قبولنا بمجموع هذه الفرضيات غير المعقولة بصدد طبيعة الروح). يضاف إلى ذلك أن هيوم كان يريد أن يضفي على الغـريزة الحيوانية مبـدأً أسـاسياً هو مبدأ الاستدلال الاستقرائي. [أما] في الصيغ الحديثة للمعتقدات، فإن هذه يجري افتراضها في الغالب دون بذل أي مجهود جدّي لإعطائها مضموناً من المضامين، ودون أن تجيب، بالأحرى، على انتقادات القدماء.

وليس ثمة أي سبب للاعتقاد اليوم بأن مبادىء هيوم، أو ما يماثلها وإن على نحـو ملتبس، منـاسِبَـةٌ للإحـاطـة بأصـل «أفكـارنا» أو معارفنا ومعتقداتنا، ولا للإعتقاد بأنها تملك أية علاقة بالموضوع. ليس ثمة مكان لأي مذهب قبلي يهمّ تعقد الدماغ أو «تشاكله»، طالما أن الوظائف الذهنية العليا معنية. وينبغي لنا أن نشرع بتقصيّ مختلف البنيات المعرفية التي يتم تطويرها على نحو عادي من طرف البشر خلال نموّهم وعلاقتهم بالمحيط المادي والاجتماعي، كما ينبغي أن نشرع، في أفضل الحالات الممكنة، في تحديد المبـادىء المتحكمة في هذه البنيات المعرفية. ومع توفرنا على بعض الفهم لطبيعة الأنساق المحصّل عليها، سوف يمكننا، على نحو معقول، أن ندرس أسس تحصيلها. وفي اعتقادي أن ما نعرفه عن هذه المسائل يوحي بأن العقل، مثله في ذلك مثل الجسم، هو نسق من الأعضاء ـ قد يكون بإمكاننا تسميتها «أعضاء ذهنية»، عن طريق المماثلة ـ أي أنساقاً نوعية على نحو عالٍ، منظمةً بناءً على برنامج وراثي يحدّد وظيفتها وبنيتها ومدة تطوّرها وسـيره، وذلـك بطريقـة مفصّلة ما يكفي من التفصيل؛ مع ذلك، فمن الطبيعي، أن يتوقف التمفصل الخاص لهذه المبادىء الأساسية على التفاعل مع المحيط، مثلما هو الأمر في حالة النسق البصري الذي سبق أن تحدّثنا عنه. وإذا كان هذا صائباً، فلن يصبح بمقدورنا القول بأن الدماغ معقد

فحسب، بل وبـأنـه غير متشاكل. إنه مكوّن، في اعتقادي، من أعضاء «ذهنية» لها نفس التخصصات والتباينات التي يتوفر عليها باقي الجسم.

□ لهذا السبب، دون شك، نجدك تلحّ على الاستقلال الذاتي للنحو، وعلى واقع أن البنيات النحوية لا تتوقف على الأنساق المعرفية الأخرى. فهل يبدو لك من المستحيل التفكير على نفس النمط في اللغة وفي بنيات المعرفة؟

■ لست ضد المقـارنات، ولكني أظن أننا لن نكتشف شيئاً في هذا الاتجاه. لاحظي أن مثل هذا الحديث لا يدور في الفسيولوجيا قط؛ إذ لا أحد يقـترح فيهـا دراسـة بنية العين وبنية القلب أولاً، ثم البحث بعد ذلك عن التماثلات القائمة بينها. وقد يتم ذلك دون أن نأمل في العثور عليها. وإذا كان الـدماغ يكمن حقاً في نسق من الأعضاء الذهنية، المتفاعلة بالتأكيد، لكن المختلفة في بنيتها جوهرياً، فإنه لا يمكن لنا توقع العثور على تماثلات.

ولكي تكون الأمور واضحة، فإني لست أقترح كل هذا الآن باعتباره معتقداً جديداً، يعوّض المذهب التجربي. بل على العكس من ذلك ينبغي لنا فحسب، وكما هو الأمر في دراسة الجسم، أن نحتفظ بذهن مفتوح تجاه هذا الموضوع. إننا نعرف عدة أنظمة معرفية بعض المعرفة، لا شك أن اللغة هي أكثـر حالاتهـا أهمية في الوقت الراهن. وهذا التغلغل القليل يبدو لي موحياً بالخلاصات السابقة. المهم، طبعاً، هو تحديد أعمق المبادىء والبنية التفصيلية لمختلف الأنسـاق المعـرفية وتفاعلاتها والشروط الكلية التي تتوفر فيها. وإذا انتهينا إلى أن هذه الأنساق حُصِلَ عليها بطريقة متشاكلة مع عدد قليل جدّاً من البنيات المخصوصة، فذاك أمر جيد. إلا أنه حتى اللحظة، على الأقل، يبدو لي أن خلاصات مختلفة تمام الاختلاف [هي ما] تمت الاشارة إليه. هذا هو ما أعنيه حين أقول إنه ليس بالامكان توقع العثور على تماثلات.

□ ولا على ظواهـر تبعية، ومع ذلك فإن بعض علماء النفس يؤكـدون أن الإدراك يؤثـر على البنيـة الكـامنة للجمل. وإن الوجه الأساسي في نقدك للنزعة التجريبية هو الفرضية العقلانية التالية: أن بنية الدماغ مُحدّدة قبلياً من طرف نظام الرموز (le code) الوراثي، وأن

الدماغ مبرمَج لتحليل التجربة وبناء معارف لهذه التجربة. ويمكن لهذا أن يبدو مزعجاً.

■ لست أرى في هذا المقترح أي أمر مزعج. فالجميع متحرر، في الفسيولوجيا، من المعتقد التجربي. ولا أحد يرى أن من المقلق طرح السؤال: ما هي المعلومة الوراثية التي نحن في حاجة إليها لتفسير نمو ذراعين بدل جناحين؟ لماذا يصبح هذا معضلة مقلقة حين يتعلق الأمر بالدماغ وبالخصائص العقلية؟ إننا نعود إلى الثنائية التجربية.

□ هذا الموقف ليس لائقاً بـ«العلوم الانسانية» المعاصرة.

■ وخاصة في الفسيولوجيا التجربية: من **سكينر** (Skinner) إلى **بياجي** (Piaget). إن **بياجي** يعتبر نفسه مناهضاً للنزعة التجربية: وفي اعتقادي أنه على خطأ. وفعلاً، فهو يطور نوعاً من «النزعة التفاعلية البنّاءة»: حيث يتم بناء المعارف الجديدة في تفاعل مع المحيط. إلا أنه يتلافى السؤال الأساسي وهو: كيف تُبنى هذه المعارف، ولماذا هذه المعارف [بالذات] لا غيرها؟ إن **بياجي** لا يجيب. والجواب الوحيد هو افتراض بنية وراثية فطرية تحدِّد سير [عملية] النضج. وطالما أنه يعتبر الادلاء بهذا الجواب من قبيل العبث، فإنه يعاود السقوط في النزعة التجربية. وما يصادر عليه لا ينتهي، بداهة، إلى الإحاطة بما يحدث.

[إنني أقول هذا] لا لأنفي الأهمية القصوى للعمل الذي قام به **بياجي** و **جماعة جنيف**، والذي فتح آفاقاً جديدة كل الجدة في دراسة المعرفة البشرية. فقط [أريد أن أقول] إن تأويل نتائجهم هو الذي يبدو لي مريباً إلى الحدّ الأقصى، وخاصة موقفهم تجاه ما يدعوه **بياجي** بـ«النزعة الفطرية» الذي يبدو لي خاطئاً تماماً.

إن نفس المشاكل تظهر في الفلسفة لدى **كوين** (Quine) (وخاصة في كتابه «**من زاوية نظر منطقية**» (From a logical point of view)، كامبريدج ماساشوستس؛ هارفارد، 1953). حيث يؤكد، أحياناً، أن النظريات يجري تطويرها كلية من قبل استقراء يُماهي بنية التكييف الشرطي (Conditionnement). في حين يذهب، أحياناً أخرى، إلى العكس، فيقول إن النظريات

لا يحدِّدها التكييف الشرطي ولا الاستقراء في البداية، وإنما تحدّدها الفرضيات المجردة التي يحتمل أنها ترتبط بقدرة فطرية.

وهو يتأرجح بين الموقفين.

□ لا شك أن التيار الفكري الذي كان أكثر مناهضة لاستقلال النحو من حيث هو «عضو ذهني»، هو النزعة الوظيفية. فهي تسعى لتفسير شكل اللغة بإضفائها دوراً حاسماً على وظيفتها. هذه الوظيفة المفترضة هي التواصل: حيث ينبغي لكل شيء، في اللغة، أن يساهم في التواصل، في تواصل أفضل، وعلى عكس ذلك فإنه لا شيء يعتبر لسانياً ما لم يساهم في التواصل. هل هذه الصورة صائبة؟

■ نعم، فالنزعة الوظيفية تؤكد أن استعمال اللغة يؤثر على شكلها. بهذا المعنى فهي تنويع من تنويعات النزعة التجريبية. لكن ما تقوله قد يكون صحيحاً، شريطة موضعته على المستوى اللائق به. وقد فكّرت أنا نفسي في أن علّة وجود التحوّلات النحوية يمكنها أن تكون وظيفية: لتبسيط الاستذكار مثلا.

ولو أن بإمكاننا البرهنة على هذا الأمر، لكان ذلك مهمّاً. لكن، ما معنى ذلك في العمق؟ أكيد أن للقلب وظيفة: هي ضخّ الدّم. وشكل القلب محدّد، في قسم كبير منه، من طرف هذه الوظيفة. مع ذلك، فإذا طرحنا على أنفسنا السؤال التكويني ـ الفردي (ontogénétique): كيف صار قلبنا على ما هو عليه؟ كيف يتحول الفرد، انطلاقاً من الجنين، إلى جهاز عضوي بالغ؟ فإن الجواب لا يكون وظيفياً. ذلك أن قلب الفرد لا يتطور ليتطابق مع الوظيفة التي ينبغي له تأديتها.

من هنا فإن كل عضو يتوفر على بعض الوظائف، لكن دراسة هذه الوظائف لا تدخل ضمن البحث في النمو الوجودي ـ التكويني للجهاز العضوي. وما من أحد سيفترض أن مجموعة من الخلايا تقرّرُ أنه ربما كان من الأفيد [بالنسبة لها] أن تصير قلباً، مادام مثل هذا العضو ضرورياً لضخّ الدم. إذا صارت هذه المجموعة قلباً، فإن ذلك يتم بفضل المعلومة الموجودة في نظام الرموز الوراثي، الذي يحدّد بنية الجهاز العضوي.

إذن، أين يتموقع التفسير الوظيفي لطبيعة القلب؟ [إنه يتموقع] على مستوى النشوء. ومن الممكن أن يتطوّر قلب من القلوب، أثناء نشوئه، لتلبية وظيفة من الوظائف. إنني أبسِّط كثيراً جدّاً، بطبيعة الحال. إلا أن ها هنا منطلقاً يجدر بنا أن نحتفظ به في الذهن. فالتفسير الوظيفي، في [حالة] الأجهزة العضوية المعقدة، ليس مرتبطاً بالطريقة التي تتطوّر بها الأعضاء لدى الأفراد.

لنعد إلى اللسانيات: إن بالامكان تقديم ملاحظات مماثلة لهذه. وعلى حدّ علمي، فإنه لم يُقترح أي مبدأ وظيفي ذي احتمالية واقعية. لكن لو كان الأمر كذلك، لو أنه تم اقتراح مبدأ يقول: إن شكل اللغة هو كذلك لأن واقع اكتساب هذا الشكل يتيح لهذه الوظيفة أن تكون مُرضية ـ لكان ذلك مبدءاً يهمّ النشوء، لا اكتساب اللغة من طرف الفرد.

□ **بالتالي، وطالما أن لسانياتك هي نظرية في اللسان وفي اكتساب اللغة من طرف الفرد، فإن النزعة الوظيفية لا يمكنك الاحتفاظ بها باعتبارها مبدءاً نظرياً أساسياً. بالمقابل، فإن بالإمكان ملاحظة أن مشروعية علاقة التبعية: وظيفة/ بنية لم تكن لترقى إلى مستوى المشكلة بالنسبة للسانيين الوظيفيين: وذلك لأن قصدهم لم يكن تفسير اكتساب اللغة، بل كان وصف متونٍ لسانية.**

■ إني أشك في أن يقبل اللسانيون الوظيفيون هذا الوصف، الشيء الذي لا يعني أنه غير صائب، فبإمكانهم أن يقبلوا الخلاصة القائلة إن التطوّر التكويني ـ الفردي توجهه اعتبارات وظيفية، وهو أمر يبدو لي مقبولاً مثله في ذلك مثل القول بأن نمو القلب لدى الفرد توجّهه منفعة امتلاك عضو يضخ الدم. أو إن بإمكانهم، أكثر من ذلك، القول بأن المسائل التي تتعلق بقواعد اكتساب اللغة لا تعنيهم. ومع ذلك يبدو لي أن النقطة الأساسية هي انعدام أي نقاش حقيقي حول النزعة الوظيفية على المستوى الغائم الذي نناقش فيه التطوّر المحتمل للنشوء، وانعدام أي وسيلة للاعتماد على تصوّرات وظيفية من حيث هي مفاهيم شارحة خارج هذا المستوى. بل إن ثمة ما هو أكثر من ذلك: إذ ينبغي تجنب نوع من التبسيط التعميمي يتعلق بما نطلق عليه استعمال اللغة. ليس ثمة أي سبب للاعتقاد، وأنا حريص على تكرار ذلك، بأن الشرط

الـوظيفي الذي ينبغي أن يتوفر في الألسن شرط يميل إلى تيسير التواصل. وللتأكيد على أن مثل هذه الوظيفة هي الـ هدف الذي تسعى اللغة إليه، ينبغي الاجابة على عدد معين من الأسئلة. لماذا تلك [الوظيفة] لا غيرها؟

إن طرق استعمال اللغة متنوعة. وأكيد أن هذه تنقل معلومات، إلا أنها تُستعمـل، كذلـك، لإقامة علاقات بشرية، وللتعبير عن الفكر، وللّعب، ولـلأنشطة الذهنية والإبداعية، إلخ. وفي اعتقادي أنه ما من سبب يدفعنا لتفضيل إحدى هذه الطرق على الأخرى. لكن، لو كان عليّ أن أختار، لقلت شيئاً قديماً جداً، ألا وهو أن اللغة تستعمل، أساساً، للتعبير عن الفكر. .

وإذا كان سريان المعلومات يشكل جزءاً من استخدامات اللغة، فإن من الخطإ أن نجعل منه وظيفة أساسية. إذ لا شيء يثبت ذلك، لا التجربة ولا الاستبطان. والواقع أن ما نعنيه بإثبات أن هذا الشيء هو الـ هدف من اللغة، أو هو وظيفتها الأساسية، مازال بعيداً عن أن يكون واضحاً.

وأضيف مرة أخرى أن هذا التعدّد في طرق [استعمال اللغة] يتحقق في أتفه محادثاتنا اليومية.

والحقيقة أن كثيراً من الشكوك تصاحب إثباتات أولئك الذي يعتبرون اللغة أداة للتواصل. لو أنك ألححت عليهم بعض إلحاح، لو أنك طلبت منهم أن يحدِّدوا [أقـوالهم]، فستسمعـين أنهم يدرجـون التـواصـل الذاتي ضمن التواصل، وإذا قبلت بذلك، فإن مفهوم التواصل يفقد كل مضمون، وذلك لأن التعبير عن الفكر يصير نوعاً من التواصل. لكن، إذا أكدوا على أن هدف اللغة هو نقل المعلومات: فإن هذا القول إما مغلوط وإما فارغ كلية، حسب التأويل الذي نعطيه له، حتى وإن صدر ذلك عن أفضل نوايانا. هذا الابهام هو الذي يجعل كل نقاش مخادعاً بهذا الصدد.

إن الـسـؤال الحقيقي هو: كيف يؤدي هذا الجهـاز العضـوي هذه الوظائف، وما هي بنيته، الذهنية والمادية؟

□ إن النزعة التجريبية (والنزعة الوظيفية، على نحو خاص) عرفت نجاحاً فائق الحد. وحتى اليوم، فإنها لازالت الفلسفة المهيمنة،

رغم البراهين التي قُدِّمت حول أخطائها. إلى أي شيء يعود في رأيك، هذا النجاح، هذا البقاء؟ أ إلى ظروف إيديولوجية وسياسية؟

■ بالنسبة لهذه النقطة، ينبغي أن نظل حذرين، وذلك لأننا ندخل ميدان التخمين. حين تكون بضعة مفاهيم مهيمنة، فإن من المعقول جداً أن نتساءل لماذا. ويمكن أن يعود أحد أسباب ذلك لكونها صحيحة، أو متحققاً منها، إلخ. لكن حين تكون غير ذات أسس تجربية، وقليلة المعقولية بالنسبة للفكر، فإن السؤال يطرح بحيوية أكثر: [إذ] يمكن للسبب أن يكون إيديولوجياً فعلاً. طبيعي أن البرهنة غير مباشرة، مادمنا لا نتوفر على أية وسيلة للتحقق من الركائز الإيديولوجية للقبول بمذهب معين.

ويبدو أن المفهوم الأدواتي للغة مرتبط بالمفهوم التجربي القائل بأن البنية الفكرية للبشر مصوغة لتلبية حاجياتهم الأولية فحسب (الغذاء، الرفاهية، الأمن، إلخ). فلماذا هذا الاختزال للحاجيات الفكرية والفنية إلى حاجيات أولية؟.

هل الاغراء [الذي تمارسه] مختلف تنويعات المذهب التجربي يقوم على التحقق التجربي؟ كلا. فهذه التحققات باطلة. وهل يعود إلى قوته التفسيرية، بطريقة من الطرق؟ كلا، وذلك لأنه لا يستطيع تفسير أي شيء. هل يعود ذلك لكونه يعيد إنتاج شيء مماثل لأنساق أخرى نعرفها معرفة أفضل؟ كلا. ومن جديد، فإن كل الأنساق التي تعرفها البيولوجيا هي أنساق مختلفة كلياً. الذكاء الحيواني مختلف كلياً. وكذلك هي بنيات الجهاز العضوي البشري. من ثم فإن جميع الفرضيات العقلانية التي يمكننا اللجوء إليها لتفسير هذه الهيمنة هي فرضيات لا تقوم على أساس.

ومما يسهل ملاحظته أن هذا المذهب ليس «مقبولاً به» فحسب: فنحن لا نسائله فحسب، وإنما نفترضه، ضمناً، باعتباره إطار البحث ذاته.

وقد يفسِّر تدخل عامل سوسيولوجي، على نحو طبيعي، لماذا يتم تبني وجهة النظر هذه على نحو واسع. ويمكننا أن نتساءل: من الذي يقبل هذه المذاهب ويمدّ في أعمارها؟ إنه الأنتلجنسيا بالأساس، التي تضم علماء كما تضم غيرهم. ما هو دور الأنتلجنسيا؟ لقد سبق أن قلت ذلك، إنه التلاعب

بالضبط الاجتماعي، بأشكالٍ مختلفة. فعلى سبيل المثال، نجد الأنتلجنسيا العلمية في أنظمة تسمى اشتراكية، تنتمي إلى النخبة التي تنظم المجتمع وتضبطه. وقد لوحظت هذه الواقعة من قبل اليسار المناهض للبلشفية، وقد أثار والتركندل (W. Kendell) الانتباه، عن حق، إلى أن لينين (Lénine) في كتب [له] مثل «ما العمل؟» يتصوّر البروليتاريا بمثابة لوح أبيض تطبع عليه الانتلجنسيا «الجذرية» وعياً اشتراكياً. إن المجاز صائب هنا، فعلى الانتلجنسيا الجذرية، بالنسبة للبلاشفة، أن تحمل إلى الجماهير، من الخارج، وعياً اشتراكياً؛ وبما أنها تنتمي إلى الحزب فإن عليها تنظيم المجتمع وضبطه لانجاز البنيات الاشتراكية.

إن هذه المجموعة من المعتقدات تنطبق خير انطباق على الانتلجنسيا التكنوقراطية: فهي تضفي عليها دوراً اجتماعياً هاماً جداً. ولتبريره، يكون من المفيد جداً الاعتقاد بأن الكائنات البشرية، أجهزة عضوية فارغة، طيّعة، ممكن ضبطها، والتحكم فيها، إلخ... والنزعة التجريبية تليق لذلك تماماً.

وعلى نحو مماثل، فإن الأنتلجنسيا المعاصرة للمجتمعات الرأسمالية ـ في و.م.أ، مثلاً ـ تصعد إلى السلطة عن طريق خدمتها للدولة. نفس الشيء يصح، إذن، بالنسبة لأنتلجنسيا الغرب الليبرالية. وتفهم مصالح الدولة مخطط التحكم في المجتمع على هواها: ألا وهو الحفاظ على الايديولوجيا الرأسمالية والمؤسسات الرأسمالية، في إطار رأسمالية الدولة. وفي هذه الحالة كذلك فإن مفهوم الجهاز العضوي الفارغ، مفيدٌ جداً. ومن المعقول تماماً أن يكون المسيرون الاجتماعيون قد خضعوا لتأثير هذا المفهوم لأنه يناسبهم.

إن هذه الملاحظات تصدق على السنوات المائة الأخيرة، وذلك لأننا، قبل ذلك، نجد أنفسنا أمام وضع أكثر تعقيداً يربط ليبرالية اليسار بالمذاهب التجريبية. وما من شك أنه قد وجد، في هذا العصر، اتجاه عام يربط النزعة التجريبية بمذهب اجتماعي تقدمي، وخاصة الليبرالية الكلاسيكية؛ وذلك رغم أنه، كما سبق أن قلنا، لم يكن هذا هو واقع الحال دوماً. ونحن نتذكر أفكار ماركس الشاب، الذي كان بعيداً عن روح المذاهب التجريبية، حتى وإن كان من السهولة بمكان العثور على أحد التجريبيين في التقليد الماركسي اللاحق. فلماذا هذه الصلة بين الفكر الاجتماعي التقدمي والمذهب التجريبي؟ لأنه كان

يبدو أن النزعة التجريبية ـ بل وكانت [فعلاً] على نحو من الأنحاء ـ ذات مستتبعات اجتماعية تقدمية، في مواجهة المذاهب الرجعية والحتمية، التي كانت ترى أن البنية الاجتماعية والعبودية والاستبداد والتراتبية تستند إلى طبيعة بشرية ثابتة. ضد هذا المذهب، جاءت الفكرة القائلة بأن الطبيعة البشرية نتاج تاريخي ذو مضمون تقدمي، شبيه بمضمون أولى لحظات التصنيع الرأسمالي.

لقد كانت النزعة الحتمية تؤكد، بجدٍّ، أن بعض الناس ولدوا لكي يصيروا عبيداً، بطبعهم. خذي قمع المرأة [مثلاً]: إنه يقوم على مثل هذه المفاهيم. أو خذي مفهوم الأجرة: إن تأجير المرء نفسه في السوق البشرية ينظر إليه باعتباره خاصية بشرية أساسية أو ثابتة.

في مقابل ذلك، كان من الطبيعي الالحاح على الطبيعة التاريخية للماهية البشرية، إلا أن هذا الموقف مغلوط، وذلك لأن الطبيعة البشرية ثابتة، باستثناء التغيرات البيولوجية للنوع [البشري].

□ لكن ليس هذا هو نفس تعريف الطبيعة البشرية، إذ لم يعد المقصود هو تحديد علم نفس للطبائع.

■ بطبيعة الحال، هكذا فإن هذه الأفكار، ورغم مضمونها التقدمي في الأصل، قد صار لها، لاحقاً، مضمون اجتماعي رجعي. هذا ما يمكنني، وبطريقة جدّ تأملية، قوله بصدد نجاح النزعة التجريبية. وقد تناولت، على نحو أكثر ملموسية، في كتابي «**تأملات حول اللغة**»، الأصول الفلسفية للعنصرية. وهو أمر يبعث، كثيراً، على الاستغراب. وقد طُرحت مؤخراً فكرة تقول إن الايديولوجيا التجريبية، في **أنجلترا**، قد عقدت معاهدة مؤقتة مع الأمبريالية الانجليزية الوليدة: [بحيث كانت] العنصرية هي الايديولوجيا الأكثر ضرورة بالنسبة للامبريالية. يضاف إلى ذلك أن بعض الفلاسفة التجريبيين (**لوك**، مثلاً) كانوا مرتبطين، في الغالب الأعم، بالأمبريالية في حياتهم المهنية. وربما لم يكن من المخالف للصواب التفكير بأن النجاح الكبير الذي عرفته المعتقدات التجريبية، في بعض الدوائر على الأقل، ممكن ربطه بواقع أنه يتيح إمكانية معينة لصياغة مذهب عنصري في صيغ يصعب التوفيق بينها وبين التصوّرات التقليدية المتعلقة بـ «الماهية البشرية».

وقد سبق أن قيل، على نحو معقول فيما يبدو لي، إن العنصرية تشكل، بالقوة، استحالة منطقية في إطار المذهب العقلاني، شريطة أن نأخذه مأخذ الجد: ذلك أن هذا المذهب يضع أمامها، على نحو من الأنحاء، حاجزاً مفهومياً. وسبب ذلك بسيط. فالمذهب الديكارتي يعرِّف الناس بأنهم كائنات مفكِّرة: وبأن الجوهر المفكر ليس له أي لون. ليست ثمة كلمة «عقل أسود» أو «عقل أبيض». إما أنك آلة، وإما أنك كائن بشري، شبيه بكائن بشري آخر. أما الاختلافات فسطحية، ولا أهمية لها، ولا تمس **الماهية البشرية**.

يضاف إلى ذلك اعتقادي بأنه ليس من قبيل المبالغة أن نرى في المذهب الديكارتي حاجزا مفهومياً ـ متواضعاً ـ في وجه العنصرية. وبالمقابل، فإن الاطار التجربي لا يعطي أي تعريف مخصوص للبشرية: فالانسان يُعرَّف بمجموعة من الخصائص العرضية، اللون واحد منها. لذلك فإن من أسهل الأمور أن يغدو المرء عنصرياً في هذا الاطار، رغم أن هذا ليس محتوماً.

لست أريد أن أبالغ في أهمية هذه الحجج، لكن بإمكاننا أن نفسر، عن طريقها، استعمال النزعة التجربية من قبل الأمبريالية، المحتاجة إلى العنصرية لتبرير تحطيم ما احتلّته.

ثم ينبغي أن أشدِّد، فوق ذلك، على أن هذه التخمينات، أو غيرها مما يتعلق بالعوامل الأيديولوجية أو الاجتماعية التي تساعد على نجاح كل مذهب، ينبغي فهمها كما هي: أي على أنها تخمينات موحية على الأكثر. ومن جديد، فإن مثل هذه المسائل تظهر، خاصة، حين يكون لمذهب من المذاهب كثير من الجاذبية وكثير من النجاح وسط الأنتلجنسيا، رغم قلة علاقاته مع الوقائع ورغم عدم توفره على قيمة تفسيرية. إن هذا هو أمر النزعة التجربية، في رأيي.

□ هكذا تجد النزعة التجربية نفسها مدعومة من قبل اليسار واليمين... الأمر الذي يفسر كون الأنحاء التوليدية كثيراً ما تهاجم من طرف أنتلجنسيا تقدمية، تحديداً بسبب إحالتك على الفرضية المدعوة فرضية «الأفكار الفطرية»، أي على التحديدات الوراثية المفروضة على اللسان. و هذه الفرضية التي تتهَم بالمثالية.

■ إن عكس ذلك تماماً هو الصحيح. فقد ينظر مادي منطقي إلى واقع توفر الحياة النفسية على ثلاث بنيات فطرية هامة باعتباره واقعاً بديهياً. وكيف يمكن للأمر أن يكون غير ذلك؟ لقد سبق أن قلت بأنه إذا افترضنا أن الكائن البشري ينتمي إلى العالم العضوي، فإننا سنتوقع منه أن يشبه باقي العالم البيولوجي: أي أن يُحدَّد تركيبه المادي، وأعضاؤه ومبادىء نضجها تحديداً وراثياً. وليس ثمة ما يدفعنا لاستثناء العالم الذهني من ذلك: إن الفرضية التي تخطر على الذهن بشكل طبيعي هي أن هذه الأنساق الذهنية، الفريدة في العالم البيولوجي بسبب تعقّدها الخارق للعادة، تمثل مميزات عامة للأنساق الفيزيائية. ويبدو أن البحث يشير إلى أن العقل البشري يتمثل في نسق من الملكات (اللغة واحدة منها) وأن كلاً من هذه الملكات تستقي طبعها ونموها من عامل بيولوجي معين. إن البنيات الفيزيائية، مثلها في ذلك مثل باقي الجسم، تكبر مع الوقت، وفعل الوسط محدود في ذلك.

أودّ أن أؤكد، أيضاً، على أنه حتى الاعتبارات النوعية، بل وأكثر هذه الاعتبارات بداهة، تفترض هذه الخلاصة؛ وفعلاً فإن من الصعب أن نتبين كيف يمكن لنا أن نجد تفسيراً آخر غير التفسير القائل بأن بنيات معقدة ومتداخلة إلى الحد الأقصى يتم الحصول عليها، بطريقة متماثلة لدى الأفراد، استناداً إلى معطيات جد محدودة، وناقصة في الغالب.

□ لازال بعض علماء النفس يحاولون إنطاق العلامات: وبالتالي فهم يرفضون الاختلاف النوعي القائم بين الانسان والحيوان، وهو اختلاف أخذته من النزعة الديكارتية، على ضوء البيولوجيا الحديثة. هل لأولئك الذين يعارضون النزعة الفطرية نفس الموقف؟

■ تصوّري عالِماً من المريخ يدرس الناس، من الخارج، دون أحكام مسبقة. وافرضي أنه يتوفر على كثير من الوقت: ألف سنة [مثلاً]. سيلاحظ، توّاً، أنه يوجد على سطح هذه الأرض جهاز عضوي وحيد، تتغير معايير حياته على نحو ملحوظ [لكن] دون تحوّل يطابق ذلك على مستوى تركيبه: هو الانسان. إن القردة تحيا مثلما كانت تحيا منذ ملايين السنوات، في حين أن الحياة البشرية تتغير جذرياً وبسرعة مفرطة. إنها منوعة إلى الحدّ الأقصى، وليس ثمة اختلاف في النوع. خذي إنساناً من العصر الحجري، ودعيه يكبر

في نيويورك، إنه سيصبح نيويوركياً. ودعي رضيعاً أمريكياً يكبر في غينيا الجديدة، إنه سيصبح واحداً من أفراد البابو «الأصليين». وما الاختلافات الوراثية التي تصادفينها سوى اختلافات سطحية ومبتذلة. ووحدها الكائنات البشرية تتوفر على ميزة خارقة للعادة، هي القدرة على العيش بطرق جدّ مختلفة. إن البشر يملكون التاريخ، والتطوّر الثقافي، والتمايز الثقافي. ولابد لكل عالم موضوعي من أن يندهش أمام هذه الاختلافات النوعية بين البشر وغيرهم من الكائنات العضوية: مثل دهشته للاختلاف بين الحشرات والفقاريات. وإلا فإنه مجنون.

خذي معياراً آخر: التكاثر. إن البشر يمثلون، على هذا الصعيد، نوعا مدهشاً من حيث نجاحه. ربما لا يكون مدهشاً حين مقارنته بعالم الحشرات... أو بالنسبة للدجاج (الذي ينجم تكاثره، في الواقع، بفعل التدخل البشري)... لكن إذا قارنا البشر بالأجهزة العضوية المعقدة، الكلاب أو قردة الشمبانزي، فإنهم أكثر بكثير. بالتالي فإن البشر متمايزون، ومن جميع النواحي. وكيف يمكن لعالم من العلماء ألاّ يرى ذلك؟

حتى أكثر الملاحظات سطحية تكفي لاظهار أن هناك اختلافات نوعية، بين الناس وغيرهم من الأجهزة العضوية المعقدة، ينبغي تفسيرها. وإذا بحث ملاحظنا المريخي المفترض فيما هو أبعد من ذلك، فسيجد أن البشر فريدون من زوايا متعددة، إحداها هي قدرتهم على اكتساب نسق لساني معقّد ومنوّع، يمكن استعماله بحرية وبأمهر الطرق وأعقدها، [اكتساباً يتم عن طريق] الانغماس في الجماعة اللسانية التي يستعمل فيها هذا النسق. ويبدو لي أن ملاحظاً عقلانياً سيخلص من ذلك إلى أنه ينبغي افتراض خصائص نوعية لـ «الذكاء»، خاصة بالنوع؛ وإذا كان طُلعةً مقداماً، فقد يحاول تحديد البنيات الذهنية المحدَّدة وراثياً، والتي تضم المآثر الفريدة لهذا النوع.

□ أظن أن رفض «الأفكار الفطرية» ينبع، أيضاً، من ربطها بالمفهوم الديكارتي عن الروح...

■ هذه المسألة. لكن اعتبري هذه المسألة، مسألة الروح البشرية، قديمة من زاوية ظهورها التاريخي. لقد ظهرت عند ديكارت (Descartes)

مثلاً، باعتبارها مبدءاً علمياً في منتهى العقلانية. وإن دليله على وجود الروح ليس، بوجه من الوجوه، مختلفاً جداً عن دليل نيوتن (Newton) حول الانجذاب في ظل الجاذبية. وقد كان ديكارت على خطأ، طبعاً، إلا أن خطوته، في حد ذاتها، كانت علمية. ورفض القبول بها هو الموقف غير العلمي.

لفهم ذلك، يكفي، مثلاً، ودون مبالغة في أهمية ذلك، القيام بهذه المقارنة مع نيوتن. لقد أظهر نيوتن أن الميكانيكا الكلاسيكية ـ الميكانيكا الديكارتية ـ لم يكن بإمكانها الاحاطة بحركة الأجرام السماوية. ولتفسير هذه الحركة، صادر على قوة جاذبية جديدة، قوة جذب من بعيد؛ وهي قوة اعتبرت، بمقاييس ذلك الوقت، خفية أو غامضة. وقد أظهر أننا نستطيع، على هذا النحو، الاحاطة بالوقائع. وقد صارت مصادرته حساً مشتركاً لدى الأجيال الموالية، مع لابلاص (Laplace)، الخ. إن فكرة لم يكن ممكناً تصوّرها من قبل فيزياء سابقة على نيوتن، صارت، فيما بعد، جزءاً من العلم، وذلك لأنها كانت تملك قدرة تفسيرية.

وقد كان ديكارت، من جهته، يعتقد ـ عن خطأ ـ بأن ميكانيكا الفعل وردّ الفعل يمكنها أن تحيط، على وجه التقدير، بالعالم الطبيعي، ما عدا أشياء مثل الوعي والابداعية البشرية. وبالتالي، لكي يفسر ما لم تستطع ميكانيكاه تفسيره، صادر على جوهر آخر، على قوة أو خاصية أخرى. ويمكنك، أيضاً، أن تتصوّري شيئاً آخر لا يشكل جزءاً، بدوره، من ميكانيكا الفعل وردّ الفعل. لكن، لنفرض أن ديكارت أو الديكارتيين كان بإمكانهم الذهاب الى ما هو أبعد، وأنهم استطاعوا اختراع رياضيات للروح؛ في هذه الحالة سوف يشكل اعتقادهم جزءاً من علم الأجيال الموالية، مثل فيزياء نيوتن.

وإني أقول، وأعيد القول، بأن الروح، الجوهر الثاني عند ديكارت، هي مقترح علمي: إنها خاطئة، لكنها منطقية. وقد أظهر ديكارت، وهو راض تمام الرضى، أن ميكانيكاه يمكنها تفسير الأحاسيس البشرية، لكنها لا تستطيع تفسير الوعي ولا الابداعية بالمعنى الذي سبق أن تحدثنا عنه. وكان عليه أن يصادر على مبدأ جديد. ولربما خلق، بنظرية تفسيرية، علماً جديداً. إذ من السليم تماماً أن نقترح مبادىء جديدة، ونبحث عن مستتبعاتها.

ويمكننا ملاحظة، أن معتقد ديكارت القائل بأن الروح جوهر بسيط لا يقبل التحليل، كان يقف حجر عثرة في وجه تطوّر نظرية تفسيرية للروح، لنظرية يمكن مقارنتها، في آخر المطاف، بفيزياء موسعة على نحو لائق - إلا أن هذه مسألة مختلفة كل الاختلاف

وعلى نفس النحو فإنه ينبغي، لرفض ثنائيته على نحو صائب، أن نظهر بأن مصادرته لا جدوى منها، وذلك لأن بإمكاننا تفسير الروح البشرية بطريقة أخرى. لنبحث... وسيكون ممتعاً أن نحتاج الى مذهبه... ومن المعقول، رغم أن الأمر في حاجة الى برهنة، أن نكون في حاجة الى مبادىء مختلفة كلياً عن مبادىء الفيزياء الحالية، لتفسير الظواهر العقلية. لكن، إذا اقترحت مثل هذه المبادىء، فإن عليك إظهار أنها تعمل، وأنه لا يمكننا إرجاعها الى المبادىء القديمة.

وينبغي للمرء، في كل هذه المسائل، أن يحترس من الوقوع في الدوغمائية.

□ لتحديد ما يعارضك بالنزعة التجريبية، أعتقد أن من المهم التذكير بأن العضو الذهني، بالنسبة لك، هو ما يقابل النحو، لا اللغة. لقد كان البنيويون يظنون أن المرء يستذكر الجمل المسموعة، أي اللسان، وأن هذا [العمل] كان هو النحو. إلا أن هذه الذاكرة المبنية، أي النحو، بالنسبة لك، هي شيء آخر تماماً. ينبغي التأكيد على هذا الاختلاف، وذلك أنه غالباً ما يقع خلط بين مجموع القواعد التي تجعل جمل لسانٍ من الألسن ممكنة، وبين هذا اللسان من حيث هو مجموعة من المتواليات المسجلة في الذاكرة.

وعلى العكس من ذلك، بالنسبة لسوسير (Saussure)، فإن اللسان هو المودع في الذاكرة. لم يكن ممكناً، بالنسبة له، أن يميز الذكرى التي يمكن أن نملكها عن هذه الجملة المسموعة أو تلك، عن «ذكرى» الشكل النحوي. إن الوضع مختلف هنا تماماً. فالذاكرتان مختلفتان، ويعود بنا النحو الى ملكة اللغة... لكن، ألا تعتقد أن لبساً آخر سوف يتولد بسبب غموض الكلمة الانجليزية language (التي تعني لسان langue ولغة language)، سيفهم المرء أن اللسان هو الفطري..

■ وهو أمر سيكون غير معقول، طبعاً، لو أن اللسان الفرنسي فطري، لكنت أتكلمه. . .

لكن، ينبغي التأكيد على أن إوالية اكتساب اللغة هي الفطرية. إننا لنواجه موقفاً عجيباً؛ ففي جماعة لسانية معينة، نجد أن أطفالاً جد مختلفين عن بعضهم بعضاً، وذوي تجارب مختلفة الى الحدّ الأقصى، يتوصلون الى امتلاك أنحاء متماثلة، بل ومتماهية عملياً. إن هذا هو ما ينبغي تفسيره؛ حتى ضمن جماعة جد مقلّصة ـ خذي الطبقة المهيمنة في باريس ـ فإن التجارب مختلفة. لكل طفل تجربة مختلفة، وكل طفل يواجه معطيات مختلفة ـ وفي النهاية، يظل النسق، في الجوهر، ذاته. علينا أن نفترض، بالتالي، أن كل هؤلاء الأطفال يتقاسمون نفس النسق الداخلي، الذي يميّز، الى حد بعيد، النحو الذي سيقومون ببنائه.

□ تفسرُ الفرضية التكوينية، أيضاً، لماذا لا يعود ممكناً بالنسبة للفرد الذي تجاوز فترة النضج ـ المراهقة ـ أن يتعلم لساناً من الألسن؛ إن الأطفال ـ الذئاب لا يتكلمون، ونحن لا نتكلم اللسان الذي نتعلمه في سن متأخر إلا بلكنة. بدون هذه الاكراهات البيولوجية، قد لا نجد تفسيراً للّكنة الأجنبية. . .

■ نعم، يبدو لي أن ثمة عمراً لتعلم لسان من الألسن، مثلما هو الأمر بالنسبة لنمو الجسم البشري. إن النمو محدّد وراثياً، مثله في ذلك مثل نضج الأعضاء الجنسية. وسيكون، طبعاً، من قبيل العبث ادعاء أن المحدَّد وراثياً هو ما نراه عند الميلاد.

إن الموت بدوره، وفي نطاق معين، محدّد وراثياً. أما القول بأن الخصائص المحددة وراثياً لجهاز عضوي معين لا يمكنها أن تتجلى قبل ظهور الشروط المناسبة لها، وبأن البرنامج الوراثي ينبسط، عامة، بطريقة محددة جزئياً، وخاضعة، جزئياً، لتأثير عوامل بيئية، فإنه مجرد تحصيل حاصل مضمَر. إن هذا يمثل شيئاً مبتذلاً في دراسة النمو المادي، ومرة أخرى، فإن التخلي عن الثنائية المناهجية للمعتقد التجربي، لا يترك سبباً لأن نفاجأ باكتشاف ظواهر مماثلة في دراسة أسمى الوظائف العقلية.

أمـا فيما يخص الاعتقاد بأن «اللسانيات الانثروبولوجية » الحديثة قد دحضت مسلمات النحـو الكلّي، فليس هذا غير صحيح فحسب، وإنما لا يمكنه أن يكون صحيحاً، لسبب هام جداً. والسبب هو أن النحو الكلّي قام بتمييز واضح بين «البنية العميقة» و«البنية السطحية». فالبنية العميقة لجملة ما هي الشكـل المجرّد والضّمني الذي يحدّد معنى الجملة. وهو حاضر في الذهن، ولكنه غير ممثّل مباشرة، وبالضرورة، في الاشارة الفيزيقية. أما البنية السطحية لجملة ما فهي التنظيم الفعلي للاشارة الفيزيقية ضمن عبارات ذات أحجـام متفـاوتة، وضمن كلمات ذات مقولات متنوعة، مع بعض الحروف والأشكال الصرفية (inflections) والترتيب، وهلمّ جراً. ولقد كانت الفرضية الأساس [التي تقدم بها] النحويون الكلّيون تقول إن اللغات نادراً ما تختلف فيما بينها على مستوى البنية العميقة ـ وهي التي تعكس الخصائص الأساسية للفكر والتصوّر ـ، وإنما بإمكانها أن تختلف اختلافا واسعاً على مستوى البنية الـسـطحـية، وهـو مستـوى ذو أهمية ضئيلة جداً. إلا أن اللسـانيات الانثـروبـولـوجية الحـديثـة لا تحاول دراسـة البنية العميقة وعلاقاتها بالبنية السـطحية، بل إن اهتـمامها مقصور على البنية السطحية ـ أي على الشكل الصوتي لملفوظ ما وتنظيمه ضمن وحدات ذات أحجام متفاوتة. وبالنتيجة، فإن المعلومات التي تزوّدنا بها لا تمتّ بصلة مباشرة للفرضيات المتعلّقة بالبنية العميقـة التي تقـدّم بها النحـويون الكلّيون. أو يبـدو لي، في الـواقع، أن المعلومات المتوفرة لدينا الآن لا توحي بأنهم لم يذهبوا بعيداً جداً في احتمالهم لكلية البنية الضمنية، وإنما أفرطوا في الحذر وضبط النفس فيما اقترحوه.

أما النقد الرابع [الموجه إلى] النحو الكلّي ـ خصوصاً كونه ضلّ السبيل في بحثه عن التفسيرات بالدرجة الأولى ـ فإنني لن أناقشه. ويبدو لي أن هذا النقـد مؤسس على سوء فهم لطبيعـة البحث العقلاني برمّته. وثمة سخرية خاصة تكمن في كون هذا النقد يقدّم باعتبار أن قصده الصريح هو أن يجعل اللسـانيات «علمية». ونـادراً ما يتم التساؤل عن أن اهتمام العلوم الطبيعية منصبّ على مشكل تفسير الظواهر تحديداً، وعلى أنها لا تلقي بالا إلى الوصف الدقيق ما لم يكن يمتّ بصلة إلى مشاكل التفسير.

وأعتقد أننا سنتعلم كثيراً من الدراسة المتأنيّة لما أنجزه النحويون الكلّيون المنتمـون إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويبدو لي، في الواقع، أن

اللسانيات المعاصرة ستحسنُ صنعاً لو أنها اتخذت مفهومهم للغة نقطة انطلاق ضمن الأعمال الجارية حالياً. فهم لم يكتفوا بوضع تمييز واضح وجيد التأسيس بين البنية العميقة والبنية السطحية، وإنما درسوا أيضاً طبيعة البنية العميقة، وزوّدونا بتلميحات وتبصّرات تتعلق بالقواعد التي تربط البنيات الذهنية المجرّدة والضمنية بالشكل السطحي، أي بالقواعد التي قد نسميها الآن: «التحولات النحوية». بل وأكثر من ذلك، فالنحو الكلّي تطوّر كجزء من تقليد فلسفي عام زوّدنا بتبصّرات عميقة وهامة ـ تبصّرات أصبحت، أيضاً وإلى حدّ بعيد، في طي النسيان ـ حول استعمال اللغة واكتسابها، بل، وفضلا عن ذلك، حول إدراك المعرفة واكتسابها على وجه العموم. وبإمكاننا استغلال هذه التبصّرات وتطويرها. فالفكرة القائلة إن على دراسة اللغة أن تعمل ضمن إطار ما يمكن لنا تسميته الآن، «علم النفس المعرفي» فكرة سديدة. وثمة حقيقة كبيرة في النظرة التقليدية [التي تعتبر] أن اللغة تزوّدنا بأكثر الوسائل فعالية لدراسة طبيعة العقل البشري وإوالياته، وأننا لا يمكن لنا، خارج هذا السياق، إدراك أوسع القضايا المحدِّدة للاتجاهات التي ينبغي لدراسة اللغة أن تتطوّر ضمنها.

لقد أشرف تقليد النحو الكلّي على نهايته خلال مدّة تتجاوز القرن. وتضافرت عوامل كثيرة في انحطاطه. أولها هو أن المشاكل المطروحة لم تكن في متناول التقنية والفهم المتوفرين آنذاك. إن مشكل صياغة القواعد التي تحدّد البنيات العميقة وتربطها بالبنيات السطحية، ومشكل تحديد الخصائص المجرّدة العامة لهذه القواعد ـ وهو مشكل أعمق من الأول ـ لم يكن بإمكان [النحويين] دراستهما بأي نوع من التدقيق، ومن ثم، ظل النقاش محصوراً في مستوى التلميحات والأمثلة والمقاصد المصوغة بصورة رجراجة. إن المشكل المتعلق بالإبداع اللغوي الذي تتحكّم فيه قاعدة ما، على الخصوص، لم يكن ببساطة مصوغاً بما يكفي من الدقة، حتى يتسنّى للبحث أن يمضي بعيداً جدّاً. وثمة سبب ثان وراء انحطاط النظرية اللسانية التقليدية، ويكمن في النجاحات المرموقة التي حقّقتها اللسانيات المقارنة الهندية ـ الأوروبية خلال القرن التاسع عشر. وبدا أن هذه الانجازات قد قزّمت مآثر النحو الكلّي، وحدَت بعدد من اللسانيين إلى الاستهزاء بـ «الآراء الوهمية» و«الميتافيزيقية» [التي يتبناها النحويون] الذين كانوا يحاولون تناول صنف من المشاكل أوسع [مما يتناوله غيرهم] ـ وكانوا، في تلك المرحلة من مراحل تطوّر النظرية

اللسانية، يناقشون هذه الموضوعات بصورة غير حاسمة، إلى حدّ بعيد. والآن، وعندما نلقي بنظرنا إلى الوراء، بإمكاننا أن نرى بوضوح تام أن مفهوم اللغة المستعمل من طرف المقارنين الهنديين ـ الأوروبيين كان مفهوماً بدائياً إلى أقصى حدّ. إلا أنه كان يناسب المهام المطروحة آنذاك. ومن ثم، لا نستغرب كبير استغراب لكون هذا المفهوم الخاص باللغة، وهو المفهوم الذي وسّعه وطوّره اللسانيون البنائيون والوصفيون المنتمون للقرن العشرين، أصبح سائداً بصورة شاملة تقريباً، كما لا نستغرب لكون النظرية اللسانية المنتمية للتقليد السابق طُرحت جانباً وطواها النسيان. وقد يكون هذا مثالا فريداً في تاريخ الفكر.

إن اللسانيات البنائية ثمرة مباشرة للمفاهيم التي ظهرت ضمن الدراسة المقارنة الهندية ـ الأوروبية، التي كانت منشغلة، في المقام الأول، باللغة بوصفها نسقاً من الوحدات الفونولوجية الخاضعة للتغيير المنهجي ضمن بعض السياقات المحدّدة صوتياتياً. ولقد أعادت اللسانيات البنائية تأويل هذا المفهوم بالنسبة لمرحلة ثابتة من مراحل لغة ما، واستقصت العلاقات الموجودة بين هذه الوحدات والنماذج التي تشكّلها، وحاولت أن توسّع، بنجاح متفاوت، نفس النوع من التحليل ليشمل «مستويات أعلى» من البنية اللسانية. وافتراضها الأساس في ذلك هو أن طرائق التقطيع والتصنيف بإمكانها، إذا ما طُبّقت على المعطيات تطبيقاً منهجياً، عزل وتحديد جميع الأنواع من العناصر التي تشتغل ضمن لغة معينة برفقة الإكراهات التي تخضع لها. وقد تشكّل قائمة هذه العناصر وعلاقاتها وقيود «توزيعـ»ها، في أغلب الآراء البنيوية، نحواً كاملاً للّغة.

إن للّسانيات البنيوية إنجازات حقيقية. ويبدو لي أن مأثرتها الرئيسية تكمن في كونها زوّدتنا بقاعدة واقعية ومنهجية تتيح لنا الرجوع إلى المشاكل التي كانت تشغل النحويين الكليين التقليديين مع بعض الأمل في توسيع وتعميق نظريتهم عن البنية والاستعمال اللغويين. فاللسانيات الوصفية الحديثة قد أغنت كثيراً مجال المادة الواقعية المتوفرة، كما زوّدتنا بمعيارين جديدين كل الجدّة: هما الوضوح والموضوعية. ومع هذا التقدّم في الدقة والموضوعية، أصبح بإمكاننا الرجوع، مع أمل جديد في النجاح، إلى مشكل بناء نظرية تتناول لغة

معينـة ـ أي نحـوهـا ـ وإلى دراسـة النظرية العامّة للّغة، وهي دراسة أكثر طمـوحـاً. ومن جهة أخرى، يبدو أن مساهماتـ[ها] الحقيقة في نظرية البنية اللغوية مساهمات قليلة، وأن مفاهيم اللسانيات الحديثة تشكل، وعلى نطاق واسع، نكوصاً إذا ما قورنت بالنحو الكلّي. ثمّة تقدم حقيقي في الصوتيات الكلية ـ وأحيل هنا على أعمال **ياكبسون** (Jakobson) على الخصوص. وبإمكاننا الاستشهاد بنظرات نافذة جديدة وهامة. ولكن يبدو لي على العموم أن أهم مساهمات اللسانيات البنائية مساهمات مناهجية أكثر منها جوهرية. ولا تنحصر هذه المساهمات المناهجية في الرفع من معايير الدقة. وبصورة أدق، فالفكرة القائلة إن بإمكاننا دراسة اللغة باعتبارها نسقاً شكلياً، وهي تصوّر عرف تطوراً قوياً وفعـالاً ضمن أعمال **هاريس** (Harris) **وهوكيت** (Hockett)، فكرة ذات دلالة خاصة. والواقع، أن هذه النظرة النافذة والعامة، والتقنيات التي ظهرت مع تطوّرهـا، مكّنتنا، خلال السنوات القليلة الماضية، من مقاربة المشاكل التقليدية مرّة أخـرى. وقـد أصبح بإمكاننا الآن، وعلى الخصوص، دراسة مشكل الإبداع المقيّد بقاعدة ضمن اللغة الطبيعية، فمشكل بناء أنحاء تولّد بصورة صريحة البنيات العميقة والسطحية، وتعبر عن العلاقات الرابطة بينها، و[دراسة] المشكل المتعلق بتحديد الشروط الكلية التي تحدّ من شكل وتنظيم القواعد النحوية في لغة بشرية، وهو مشكل أعمق. وعندما تتم صياغة هذه المشاكل ودراستها بصورة واضحة، سنجد أنفسنا أمام تصوّر للغة لا يختلف عن الذي أوصى به النحو الكلّي. فضلا عن ذلك، أعتقد أننا سنتوصّل إلى خلاصـات حول السـيروارت الـذهنية تشبـه إلى حد بعيد السيرورات التي طوّرتها، بعناية وتبصّر، الفلسفة العقلانية للذهن، وهي الفلسفة التي زوّدت النحو الكلّي بخلفيته الفكرية. وأعتقد أنه بإمكاننا بهذا المعنى، التشوّف إلى توليف منتج يضمّ التقليدين الرئيسيين ضمن البحث اللساني.

فإذا كان هذا الرأي صحيحاً من حيث المبدأ، أمكننا المضي إلى إيجاز المشاكل التي تواجه اللساني بالطريقة التالية. عليه، أولا وقبل كل شيء، أن ينقل المعطيات نقلا دقيقاً. ولكن ما هو أقل وضُوحاً، رغم كوْنه صحيحاً، هو أن المعطيات لن تكون ذات قيمة خاصة في حدّ ذاتها، بالنسبة إلى اللساني، وإنما تكون كذلك بالقدر الذي تلقي فيه أضواء على نحو اللغة التي تمّ أخذها منه، وحيث أعني بتعبير «نحو اللغة» النظرية التي تتناول الإواليات الخاصة

ببناء الجملة، [أي] تلك التي تقيم العلاقة بين الصوت والمعنى ضمن هذه اللغة، وفي المستوى الثاني من مستويات الدراسة، يكون اللساني مَعنياً بإعطاء صياغة دقيقة لهذا النحو من حيث الوقائع، أي صياغة للقواعد التي تولّدالبنيات العميقة والسطحية، وتجعلها تترابط فيما بينها، والقواعد التي تعطي تأويلا صوتياتياً للبنيات السطحية وتأويلا دلالياً للبنيات العميقة. ولكن، ومرّة أخرى ليس هذا العرض الصحيح للمبادىء النحوية، [بالنسبة] للغة ما، ذا أهمية في حدّ ذاته في المقام الأول، وإنما يكون كذلك في حدود إلقائه الأضواء على المسألة الأعم الخاصة بطبيعة اللغة، أي طبيعة النحو الكلّي. فالأهمية الأولى التي يكتسيها نحو صحيح تكمن في كونه يزوّدنا بقاعدة تقوّي أو تدحض نظرية عامة للبنية اللسانية، تقيم مبادىء عامة تهم شكل النحو.

وإذا تقدمنا خطوة الى مستوى أعلى من مستويات التجريد، فإن نحواً كلياً ـ أي نظرية عامة للبنية اللسانية تحدّد شكل النحو ـ يهمّ في المقام الأول من حيث المعلومات المتعلقة بالبنية الفكرية الفطرية التي يُزوِّدنا بها. وبصورة خاصّة، ينبغي لنظرية عامة من هذا القبيل أن تزوّدنا هي نفسها بفرضية تهم بنية فكرية فطرية غنية بما يكفي لتخبرنا عن اكتساب الطفل لنحو ما على أساس المعطيات المتوفّرة له. وبصورة أعمّ، إن نحواً خاصاً بلغة معيّنة ونظرية عامة للغة يكُونان هامين، في المقام الأول، لأنهما يزوّداننا بنظرة نافذة حول طبيعة العمليات الذهنية، وإواليات الإدراك والإنتاج، وحول الإواليات التي نكتسب المعرفة عبرها. وليس ثمة كبير شك في كون النظريتين الخاصّتين بلغات معيّنة، وفي كون النظرية العامة للبنية اللسانية تزوّد كل من تهمّه هذه القضايا بدليل ملائم جداً. ويبدو لي واضحاً جدّاً أن البحث اللساني يجد، ضمن هذا الإطار العام، تبريره العقلي.

«الوضعية الحالية في اللسانيات: الاتجاهات الراهنة» (ص ص: 3 ـ 7)

1 ـ 2: أهداف النظرية اللسانية:

ينبغي لنا التمييز بين ما يعرفه المتكلم بلغة ما معرفة ضمنية (وهو ما يمكن لنا تسميته «مقدرتـه») وما يقوم به [فعلا] (أي «أداؤه»). فالنحو هو، من المنظور التقليدي، بيان عن المقدرة. إنه يصف ويحاول أن يخبرنا عن قدرة

المتكلم على فهم جملة اعتباطية ضمن لغته، وعلى إنتاجه لجملة مناسبة في مقام معيّن. فإذا كان نحواً بيداغوجياً، حاول تزويد الطالب بهذه القدرة. أما إذا كان نحواً لسانياً، هدف إلى اكتشاف وعرض الإواليات التي تجعل هذا الأداء ممكناً. ويمكن لنا التعبير عن مقدرة المتكلم ـ المستمع، بصورة مثالية، باعتبارها نسقاً من القواعد التي تربط الإشارات بالتأويلات الدلالية لهذه الإشارات. ومشكلة النحوي هي اكتشاف هذا النسق من القواعد. أما مشكلة النظرية اللسانية فهي اكتشاف الخصائص العامة لأي نسق من القواعد يمكننا استعماله كقاعدة للّغة البشرية، أي أن تبلور بصورة مفصّلة، ما يمكننا تسميته، بتعابير تقليدية، **الشكل العام للغة**، الذي يثوي خلف كل تحقّق معين، وخلف كل لغة طبيعية معيّنة.

ويعطينا الأداء الدليل على التحرّي حول المقدرة، وفي نفس الوقت، لا يستتبع الاهتمام الأول الذي نوليه للمقدرة أي إهمال لوقائع الأداء أو لمشكلة تفسير هذه الوقائع. وبالعكس، يصعب على المرء أن يرى كيف يمكن له دراسة الأداء دراسة جدية، دون اعتماده على قاعدة نظرية صريحة للمقدرة تدعمها، والواقع أن المساهمات في فهم الأداء كانت نتاجات جانبية تفرّعت عن دراسة الأنحاء التي تمثل المقدرة.

ولنلاحظ بالمناسبة، أن الشخص لا يكون واعياً، على وجه العموم، بالقواعد التي تحكم تأويل الجملة ضمن اللغة التي يعرفها. وليس ثمة أي سبب لافتراضه أن بالإمكان جلب [هذه] القوانين إلى مستوى الوعي. بل وأكثر من ذلك، ليس ثمة من سبب لتوقعنا أنه واع تمام الوعي حتى بالنتائج التجريبية لهذه القواعد المدمجة ـ أي واع بالطريقة التي تُمنح فيها إشارات ما تأويلات دلالية عبر قواعد اللغة التي يعرفها (بل ويعرفها حق المعرفة أصلاً). ومن الهام أن ندرك أنه لا مفارقة في هذا، بل هذا ما ينبغي توقعه في الواقع.

ولقد تبنّت الأعمال الجارية في إطار النحو التوليدي هذا الإطار التقليدي من الاهتمامات والانشغالات. ومع ذلك، فإنه يحاول المضي أبعد من النحو التقليدي بصورة أساسية. إن الأنحاء التقليدية تحتكم، كما تم التشديد على ذلك مراراً وتكراراً، إلى ذكاء القارىء بصورة جوهرية. فهي لا تصوغ القواعد النحوية صياغة فعلية، وإنما تعطي، بالأحرى، أمثلة وتلميحات تمكّن

القارىء الذكي من تحديد النحو، بصورة غير مفهومة تماماً. إنها لا تعطينا تحليلاً لـ «ملكة اللغة» التي تجعل هذا الأداء ممكناً. ولكي نمضي بدراسة اللغة وراء حدودها التقليدية، ينبغي لنا التعرف على هذا القيد، وتطوير وسائل تجاوزه. وهذا هو المشكل الأساس الذي انكبّت عليه جميع الأعمال المنجزة ضمن النحو التوليدي.

إن أكثر المظاهر لفتا للنظر ضمن المقدرة اللسانية هو ما يمكننا تسميته «الابداعية اللغوية»، أي مقدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة، يفهمها مباشرة متكلمون آخرون رغم أنها لا تمتّ للجمل «المألوفة» بأي شبه مادي. وقد تمّ التعرّف على الأهمية البالغة لهذا الوجه الابداعي للاستعمال اللغوي العادي منذ القرن السابع عشر على أقل تقدير، وكان هو النواة ضمن لسانيات **همبولت** (Humboldt) العامة. ومع ذلك، فإن اللسانيات الحديثة مرتبكة جداً في فشلها في فهم هذا المشكل المركزي. والواقع، فحتى مجرد الكلام عن «اعتياد المتكلم على الجمل» يعتبر سخافة. إن الاستعمال العادي للغة يتضمن إنتاجاً وتأويلاً لجمل شبيهة بجمل سبق [للمتكلم] سماعها، مادامت قواعد نفس النحو تولّدها. ومن ثم، لا يمكننا أن نقول عن جمل ما، وبصورة جدية، إنها «مألوفة» إلا [في حالة] الكليشيهات أو الصيغ الراسخة من هذا النمط أو ذاك. إن مدى صحة هذا الأمر لم يُقدَّر حق قدره حتى من طرف أولئك اللسانيين (مثل أ. يسبرسن (O. Jespersen) الذين أولوا بعض الاهتمام لمشكل الابداعية. وهذا واضح من الوصف الشائع للاستعمال اللغوي باعتباره قضية «عادة نحوية» [مثلاً: أ. يسبرسن، **فلسفة النحو**، (لندن، 1924)]، ومن الهام أن ندرك أنه لا وجود لأي معنى لـ«العادة» معروف ضمن علم النفس يصحّ فيه هذا الوصف للاستعمال اللغوي (بنفس القدر الذي لا وجود فيه لأي مفهوم لـ «التعميم»، ضمن علم النفس أو الفلسفة، يؤهلنا لوصف الجمل الجديدة للاستعمال اللساني المعتاد باعتبارها تعميمات لأداء سابق). إن الألفة [التي نشعر بها لدى] الإحالة على الاستعمال اللغوي العادي باعتباره قضية «عادة»، أو باعتباره مؤسساً على «التعميم» بصورة أساسية، لا ينبغي لها أن تعمينا عن الوعي بأن هذه الأوصاف خاطئة بكل بساطة، إذا ما كنا نستعمل الألفاظ بالمعنى التّقني أو المحدّد تحديداً جيّداً، ولا يمكن قبولها إلا باعتبارها استعارات ـ بل واستعارات شديدة التضليل، مادامت تميل إلى هدهدة

اللساني، [وتقوده] إلى الاعتقاد الخاطىء بأن المشكل المتعلق بأخذ المظهر الإبداعي ضمن الاستعمال اللغوي العادي ليس، في نهاية المطاف، مشكلا خطيراً جداً.

وإذا عدنا الآن إلى الموضوع المركزي، [قلنا] إن **نحوا توليديا** (أي نحوا صريحا لا يحتكم إلى «ملكة اللغة» لدى المتكلم، وإنما يحاول، بالأحرى، إدماج إواليات هذه الملكة) هو نسق من القواعد الرابطة بين الإشارات والتأويلات الدلالية لهذه الإشارات. إنه **كاف وصفيا** في حدود مناسبة هذا الاقتران لقدرة المتكلم ـ المستمع المؤمثَل. وتكمن هذه الامثَلة (على الخصوص) في كوننا نقوم بالتجريد، خلال دراستنا للنحو، انطلاقا من عوامل متعددة أخرى (مثل قيود الذاكرة، مظاهر الشرود، تغيير القصد خلال الكلام، الخ) تتفاعل مع القدرة الضمنية لإنتاج الانجاز الفعلي.

وإذا كان على نحو توليدي أن يقرن بين الإشارات والتأويلات الدلالية، فإن على نظرية النحو التوليدي أن تزوّدنا بوسيلة عامة ومستقلة عن اللغة لتمثيل الإشارات والتأويلات الدلالية التي [جعلتها] أنحاء اللغات الخاصة تترابط فيما بينها. ولقد تم الوقوف على هذا الأمر منذ بدايات النظرية اللسانية، وقامت اللسانيات التقليدية بمحاولات متنوعة لتطوير نظريات [خاصة] بالصّوتيات الكلية وعلم الدلالة الكوني، نظريات قد تكون مستجيبة لهذا المطلب. ودون الدخول في التفاصيل، أعتقد أنه قد يكون ثمة اتفاق واسع على أننا أصبحنا نفهم المشكل الخاص بالصوتيات الكلية فهما جيدا (ولقد كان كذلك، في الواقع، خلال عدة قرون)، بينما لاتزال مشاكل علم الدلالة الكلي مخبوءة في ظلامها التقليدي. ولدينا [الآن] تقنيات معقولة جدا للتمثيل الصوتياتي يبدو [لي] أنها تكاد أن تكون متطابقة بالنسبة إلى جميع اللغات المعروفة، رغم أننا لايزال أمامنا، بالطبع، الكثير مما نتعلمه في هذا الميدان. وبالمقابل، فإن التوقّعات المباشرة بالنسبة لعلم الدلالة الكلي تبدو أكثر تعتيما، رغم أن هذا لا يشكل، بالتأكيد، سببا لإهمال دراستها، (وينبغي لنا الخروج، بوضوح، بالنتيجة المعارضة [لهذا التصور] معارضة كبيرة). والواقع، يبدو لي أن أعمال **كاتز** (Katz) **وفودور** (Fodor) **وبوستال** (Postal) توحي بطرق جديدة وهامة لإعادة طرح هذه الاسئلة التقليدية.

إن وجود علم الدلالة الكلي في حالة غير مرضية البتّة لا يعني أنه ينبغي لنا التخلّي عن برنامج بناء أنحاء تقرن الإشارات بالتأويلات الدلالية. ورغم أننا لا نستطيع أن نقول إلا النزر اليسير عن نسق التأويل الدلالي المستقل عن اللغة، فإننا نعرف الكثير عن الشروط التي ينبغي للتمثيلات الدلالية إرضاؤها في بعض الحالات الخاصة. ومن ثم، دعنا ندخل [هذا] المفهوم التقني المحايد: «الوصف التركيبي». ونعتبر أن وصفا تركيبيا لجملة ما هو موضوع (مجرد) من نوع ما، مرتبط بجملة تحدد تأويله الدلالي (ونترك هذا المفهوم الاخير غير مخصّص في انتظار تبصّرات أعمق تتمّ ضمن النظرية الدلالية) وشكله الصوتياتي تحديدا أحاديا. فعلى نظرية لسانية معينة أن تخصّص مجموعة الأوصاف التركيبية الممكنة بالنسبة إلى جمل لغة طبيعية. إن المدى الذي تُرضي فيه هذه الأوصاف التركيبية الشروط التي نعرف أنها تصدق لا محالة على الأوصاف الدلالية، يزوّدنا بمقياس واحد نقيس به نجاح وتعقّد النظرية النحوية التي نحن بصددها. ومع تقدّم نظرية النحو التوليدي، اتّضح مفهوم الوصف التركيبي وتوسّع. وسأناقش أدناه بعض الأفكار حديثة العهد حول ما من شأنه أن يشكل الوصف التركيبي لجملة ما، إذا ما كان لنظرية النحو التوليدي أن تزوّدنا بأنحاء كافية وصفيا.

ولنلاحظ أن وصفاً تركيبياً (وبالتالي و.ت) قد يحمل معلومات حول جملة تتجاوز شكلها الصوتياتي وتأويلها الدلالي. ومن ثم، علينا أن نتوقع من نحو كاف وصفياً للغة الانجليزية أن يعبّر عن واقع أن التعبيرين (1) - (3) مرتّبان حسب النظام الوارد في صيغة «درجة الانحراف» عن اللغة الانجليزية، وذلك بمنأى عن المسألة المتعلقة بالكيفية التي يمكننا أن نفرض بها التأويلات عليهما [في حالة (2) و(3)]:

(1) يبدو الكلب مرعباً (The dog looks terrifying)
(2) يبدو الكلب نابحاً (The dog looks barking)
(3) يبدو الكلب حملا (The dog looks a lamb)

ومن ثم، ينبغي لنحو تحويلي أن يحدّد لنا، على الأقل، اقترانا لإشارات ب (و.ت)، كما ينبغي لنظرية في النحو التوليدي أن تزوّدنا بتوليد (characterization لفئة الاشارات الممكنة (أي بنظرية للتمثيل الصوتياتي) وفئة (و.ت)

الممكنة. ويكون نحو ما كافياً وصفياً في حدود كونه صحيحاً وقائعياً ومن وجوه متنوعة، وخصوصاً في حدود قرنه الإشارات بالـ (و.ت)، التي ترضي، في الواقع، بعض الشروط المعطاة تجريبياً حول التأويلات الدلالية التي تدعمها. فإذا كان لإشارة ما، مثلا، تأويلان دلاليان جوهريان في لغة معينة [مثلا (4) أو (5) في الأنجليزية]، فإن نحواً لهذه اللغة سيقارب الكفاية الوصفية إذا ما عيّن وصفين تركيبيين للجملة، وسيقارب، فوق ذلك، الكفاية الوصفية في حدود نجاح هذين الـ (و.ت) في التعبير عن قاعدة هذا اللبس.

(4) هم لا يعرفون كيف يكون طعم اللحم اللذيذ [أو لذيذاً]
They don't know how good meat tastes.

(5) ما أزعج جون كان [سببه] استخفاف الجميع به
What disturbed John was being disregarded by everyone.

ففي الحالة (4)، مثلا، لا ينبغي لنحو كاف وصفياً أن يعيّن وصفين تركيبيين للجملة فحسب، وإنما ينبغي له أن يقوم بذلك بصورة تكون معها العلاقات النّحوية بين لذيذ، لحم، طعم، في أحد هذين الوصفين التركيبيين، على شكل «طعم اللحم لذيذ» بينما تكون في الآخر على شكل «إن للّحم اللذيذ طعماً صفة» (حيث ينبغي تحديد مفهوم «العلاقة النحوية» بطريقة عامة ضمن النظرية اللسانية المتناولة)، بحيث يكون هذا هو القاعدة بالنسبة للتأويلات الدلالية البديلة التي يمكن لنا إعطاؤها لهذه الجملة. وبالمثل، ينبغي له في الحالة (5)، أن يسند للزّوج **الاستخفاف ـ جون** نفس العلاقة النحوية التي [تكون] لـ «كلّ واحد يستخفّ بجون» في أحد الوصفين التركيبيين، بينما ينبغي له، في الآخر، إسناد نفس العلاقة للزوج **الاستخفاف بما (يزعج جون)**، ولا ينبغي له أن يسند أية علاقة نحوية وظيفية دلالياً لـ «**الاستخفاف ـ جون**»، ومن جهة أخرى، لا ينبغي لنحو كاف وصفيا أن يسند، في الحالة (6) و(7)، أكثر من (و.ت) واحد. وينبغي لهذا الـ (و.ت) أن يشير، في الحالة (6)، إلى أن **لجون** علاقة بـ **غير كفء**، كما هي الحال في «جون غير كفء»، كما أن **لجون** علاقة بـ «**يعتبر**» (**غير كفء**) كما هي الحال في «الجميع يعتبرون جون غير كفء». وينبغي لـ(و.ت) أن يشير، في الحالة (7)، إلى أن

لـ «نـا» علاقـة بـ «يعتبرون» (غير أكفاء)، وهـي العلاقة التي تربط «نا» بـ «يعتبرون» (غير أكفاء) في «الجميع يعتبروننا غير أكفاء».

(6) ما أزعج جـون هو أن الجميع يعتبرونه غير كفـء

What disturbed John was being regarded as incompetent by everyone.

(7) ما أزعج جـون هو أن الجميع يعتبروننا غير أكفاء

What disturbed John was our being regarded as incompetent by everyone

وبالمثل، ينبغي للنحو، في الحالة (8)، أن يسند أربعة أوصاف تركيبية متميّزة، يخصص كل واحد منها نسق العلاقات النحوية التي تثوي وراء أحد التأويلات الدلالية المتميزة الخاصة بهذه الجملة:

(8) تلقّى رجال البوليس الأمر بوقف الشرب بعد منتصف الليل

(The police were ordered to stop drinking after midnight)

إن أمثلة مثل هذه كفيلة بأن تمثّل لما هو متضمَّن في المشكل الخاص ببناء أنحاء توليدية كافية وصفياً، وتطوير نظرية نحوية تحلّل وتدرس، بصورة عامة جداً، المفـاهيم التي تظهـر ضمن هذه الأنحـاء. ومن الـواضح جداً أن الشروط الموضوعة على التأويلات الدلالية، من خلال أمثلة لا تحصى، تتوفّر على ما يكفي من الـوضـوح والغنى لكي يتسنى لنا أن نجعل مشكل تحديد مفهوم «الـوصف الـتركيبي»، وتـطوير أنحاء كافية وصفياً (بالنسبة إلى هذا المفهوم للوصف التركيبي) مشكلا ملموساً جـدّاً، رغم كون مفهوم «التأويل الدلالي» لايزال هو نفسه مستعصياً على أي تحليل عميق. وسنعود الى بعض الأفكار حديثة العهد الخاصة بالتأويل الدلالي للأوصاف التركيبية في القسم الخامس. [المقال الموالي]

ومرة أخرى، ينبغي لنحو ما أن يقرن الاشارات بالأوصاف التركيبية. وينبغي للوصف الـتركيبي المسنـد لإشـارة ما أن يُحدّد التأويل الدلالي لهذه الاشارة بطريقة تظل، من حيث التفاصيل، غير واضحة. علاوة على ذلك، ينبغي لكل وصف تركيبي أن يحدد، بصورة أحادية، الاشارة التي يشكل هو

وصفها التركيبي (وبصورة أحادية [هذه] تعني الاستعداد إلى التغيير الحرّ). ومن ثم، ينبغي للوصف التركيبي أن (أ) يحدّد تأويلا دلالياً و(ب) يحدّد تمثيلا صوتياتياً. ولنعرّف «البنية العميقة لجملة ما» باعتبارها ذلك المظهر من مظاهر الوصف التركيبي الذي يحدّد شكلها الصوتياتي. ومن ثم، ينبغي لنحو ما أن يتشكّل من ثلاثة مكوّنات: مكونٌ تركيبي يولّد الأوصاف التركيبية ويتكوّن كل واحد منها من بنية سطحية وبنية عميقة، فمكوّن دلالي يسند تأويلا دلالياً لبنية عميقة، ومكوّن صوتياتي يسند تأويلا صوتياتياً لبنية سطحية. وبالتالي، سيضمّ النحو، ككلّ، التمثيلات الصوتياتية إلى التأويلات الدلالية، كما هي مطلوبة، بحيث يتوسط هذا الضمُّ المكوّنُ التركيبي الذي يوّلد البنيتين العميقة والسطحية باعتبارهما عنصرين من عناصر الوصف التركيبي.

إن القصد من مفهومي «البنية العميقة» و«البنية السطحية» هو [تقديم] بعض التفاسير المستفيضة لمفهومي همبولت «الشكل الداخلي للجملة» و«الشكل الخارجي للجملة»، (حيث نرجّح أن المفهوم العام لـ «الشكل» أقرب الى الارتباط تحديداً بمفهوم «النحو التوليدي» نفسه). إن الاستعمال المألوف ضمن الفلسفة التحليلية المعاصرة هو ما يوحي بهذه المصطلحات [قارن مثلا فيتغنشتاين (Wittgenstein): «أبحاث فلسفية» 168 (أوكسفورد، 1953)]. ولقد استعمل هوكيت (C.F. Hockett) هذه المصطلحات أيضاً [«درس في اللسانيات الحديثة»، فصل 29، نيويورك، 1958] بنفس المعنى تقريباً.

وثمة سبب كاف لجعلنا نفترض أن البنية السطحية لجملة ما هي تقويس موصوف (labelled bracketing)، حيث يقطّعها إلى مكوّناتها المتصلة، ثم يصنّف هذه الأخيرة، فيقطع المكوّنات إلى مكوّنات أكثر تصنيفاً، الخ. ومن ثم، نجد بنية سطحية، ثاوية خلف (6) مثلا، تحلّلها إلى مكوّناتها (لعلها «ما أزعج جون»، «كون»، «الجميع يعتبرونه غير كفء»)، يسند كل واحد من هذه المكوّنات إلى مقولة معيّنة يشير إليها الوصف (labelling)، ويُقطّع بعدها كل مكون منها إلى مكوّناته (لعلها مثلا «ما أزعج جون» إلى «ما» و«أزعج جون»)، حيث يسند كل واحد منها إلى مقولة يشير إليها الوصف، الخ، وذلك حتى يتمّ التوصّل إلى المكونات الأخيرة. والواقع، أن معلومات من هذا القبيل

ضرورية لتحديد التمثيل الصوتياتي لهذه الجملة. وبإمكاننا تقديم التقويس الموصوف ضمن رسم بياني شجري، أو في إعجامات (notations) مألوفة أخرى[1].

ومع ذلك، من الواضح أنه ينبغي للبنية العميقة أن تكون مختلفة جدا عن هذه البنية السطحية. فمن جهة، لا يعبر التمثيل السطحي أبداً عن العلاقات النحوية الحاسمة بالنسبة للتأويل الدلالي، كما رأينا لتوّنا. ومن جهة ثانية، لا يمكن لنا، في حالة جملة ملتبسة كالجملة (5)، مثلا، إسناد أكثر من بنية سطحية واحدة، إلا أن من اللازم أن تكون البنيات العميقة مختلفة اختلافاً واضحاً. إن مثل هذه الأمثلة كافية للإشارة إلى أن البنية العميقة الثاوية خلف جملة ما لا يمكن أن تكون تقويساً موصوفاً لها فحسب. ومادامت لدينا الحجة بأن البنية السطحية ينبغي لها أن تكون، في الواقع، مجرد تقويس موصوف، فإننا نستخلص أن البنيات العميقة لا يمكن لها أن تكون متماهية مع البنيات السطحية. ولقد كان عجز البنية السطحية عن الإشارة إلى العلاقات النحوية ذات المعنى الدلالي (أي أن تستعمل كبنية عميقة) واقعةً أساسية حفزت تطوّر النحو التوليدي التحويلي، في صيغته الكلاسيكية والحديثة.

والخلاصة، هي أنه ينبغي لنحو توليدي تام أن يتوفر على مكوّن تركيبي، ودلالي، وفونولوجي.. فالمكوّن التركيبي يولّد الأوصاف التركيبية،

1) هكذا، بإمكاننا التمثيل لهذه الجملة: «الضجيج يزعج جون» باعتبارها تقويسا موصوفا (labelled bracketing)

(الـ) ^{تع} (ضجيج) ^{س}) $^{م س}$ (أزعج) ^{ف} (جون) ^{س}) $^{م ف}$) ج.

أو باعتبارها رسما بيانيا شجريا:

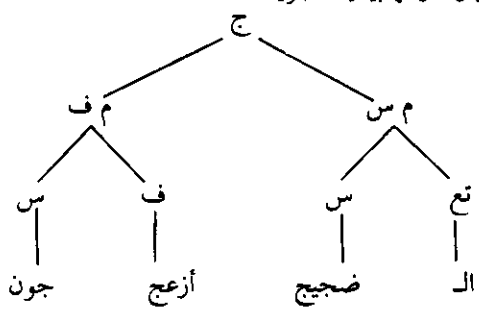

حيث يحتوي كل واحد منها على بنية عميقة وبنية سطحية، والمكوّن الدلالي يسند تأويلا دلالياً للبنية العميقة. أما المكوّن الفونولوجي فيسند تأويلا صوتياتياً للبنية السطحية. وتكون لجملة ملتبسة عدة أوصاف تركيبية، تختلف من حيث البنيات العميقة التي تحتويها (رغم أنه من غير الضروري أن يكون العكس صحيحاً).

ولكي ننطلق من هذه النقطة ونطوّر نظرية لسانية حقيقية ينبغي لنا أن نوفّر:

(9) (أ) نظريات للتمثيل الصوتياتي والدلالي.
(ب) عرضا عاما لمفهوم «الوصف التركيبي».
(ج) تخصيصاً لفئة الأنحاء التوليدية الكامنة.
(د) عرضاً عاما للكيفية التي تعمل بها هذه الأنحاء، أي الكيفية التي تولد بها الأوصاف التركيبية وتسند لها تأويلات صوتياتية ودلالية، بحيث تقرن، بهذه الطريقة، الاشارت الممثلة صوتياتياً بالتأويلات الدلالية.

وإلى حدّ الآن لم أفتأ أناقش سوى مسألة الكفاية الوصفية للأنحاء، ومشكل تطوير نظرية لسانية ستزوّدنا بقاعدة بناء أنحاء كافية وصفياً. مع ذلك، وكما تم الالحاح على ذلك مراراً وتكراراً، فإن أهداف النظرية اللسانية يمكن أن توضع في نقطة أعلى من هذه. أن تكون هذه [الأهداف] في نقطة أعلى فذاك، في الواقع، شرط أساسي حتى بالنسبة لدراسة الكفاية الوصفية. ومن الجوهري أيضاً أن تثار مسألة «الكفاية التفسيرية» للنظرية اللسانية. ويمكن لنا أن نقدّر طبيعة هذه المسألة حالا إذا ما استعملنا التعابير الخاصة بمشكل بناء وسيلة (و.ت) وهمية خاصة باكتساب اللغة، وسيلة بإمكانها أن تزوّدنا بنحو (ن) كاف وصفياً باعتباره «خَرْجاً» (output)، للغة (ل)، على أساس بعض المعطيات اللسانية الأولية القادمة من (ل) باعتبارها «دَخْلاً» (in-put)، أي وسيلة يُمثل لها بصورة خطاطية كالتالي (10):

(10) المعطيات اللسانية الأولية ← [و ت] ← ن

ونريد، بالطبع، أن تكون الوسيلة (و.ت) مستقلة عن اللغة، أي قادرة على تعلّم أية لغة بشرية معينة، دون سواها. وبكلمات أخرى، نريدها أن تزودنا

بتعـريف ضمني لمفهوم «اللغة البشرية». ولو كان بإمكاننا تطوير مواصفات خاصة بوسيلة لاكتساب اللغة من هذا القبيل، لكان بمقدورنا أن ندّعي، بصورة واعية، القدرة على توفير تفسير للحدس اللساني ـ أي المقدرة الضمنية ـ الـذي يتمتّـع به متكلم لغـة ما. وقد يتأسس هذا التفسير على افتراض أن مواصفات الوسيلة (و. ت) تزوّدنا بقاعدة الاكتساب اللغوي، وهي المعطى اللسـاني الأوّلي المنبثق من لغـة معينـة، [المعـطي الـذي] يوفّر لنا الشروط التّجريبية التي يَتطوّر نحو توليدي ضمنها. و[تظلّ] المشاكل الخاصة بتطوير مواصفة لـ(و. ت)، مستقلّة عن اللغة وكافية تجريبياً، واضحة وضوحاً يُعفينا من النقـاش المـطوّل. كما يبـدو لي أن الأهمية الحيوية لإثـارة هذا المشكل، ومتـابعتـه متابعة مكثّفة في كل مرحلة من مراحل البحث اللساني، تتجاوز إمكانية مناقشتها تجاوزاً تاماً.

ولكي نتـابـع دراسـة الكفـاية التفسـيرية، بإمكـاننا أن نباشر عملنا بطريقتـين متـوازيتين. إذ ينبغي لنا، أولا، أن نحاول توفير مواصفة لمظاهر النظرية اللسانية المثبتة في (9)، تكون منسجمة، ما وسعها الانسجام ـ مع التنوّع المعروف للغات ـ وبتعبير آخر، ينبغي لنا تطوير فرضية خاصة بالكليات اللسانية يكون غناها على قدر الحجج المتوفّرة التي يمكن لها أن تتدعّم بها. ومن ثم، يمكن إسناد هذه المواصفة للنسق (و. ت) باعتبارها خاصية جوهرية. وبـإمكاننا، ثانيا، أن نحاول تطوير مسعى للتقويم العام، باعتباره خاصية جوهرية من خصائص (و. ت)، مسعى سيمكننا من انتقاء عضو معيّن من فئة الأنحاء التي ترضي المواصفات (9)، (أو سيمكّننا، بصورة معقولة، من انتقاء مجموعة صغيرة من البدائل، رغم أن هذه الامكانية المجرّدة تكاد لا تستحقّ المنـاقشـة حاليا)، على قاعـدة المعطيات اللسانية الأوّلية المقدّمة. ومن ثم، سيمكّن هذا المسعى الـوسيلةَ من انتقاء فرضية من الفرضيات الممكنة قبليا ـ أي واحد من الأنحاء المسموح بها ـ فرضية منسجمة مع المعطيات المحدّدة تجريبيا والمنبثقة من لغة محدّدة. وبعد انتقائه لهذه الفرضية، سيكون قد «تحكّم» في اللغة التي يصفها هذا النحو (وهكذا، يعرف أكثر بكثير ممّا «تعَلّم» بصورة صريحـة). فأمام نظرية لسانية تخصّص (9)، وأمام مسعى تقويمي، نكون قادرين على تفسير مظهر من مظاهر مقدرة المتكلم، كلّما تسنّى لنا أن نُظهر، بنـوع من المعقـولية، أن هذا المـظهر المعيّن من مقدرته يحدّده نحو من أكثر

الأنحاء تقويما، نحوٌ من النوع المسموح به، [أي أنه] منسجم مع المعطيات المنتمية إلى الصنف الذي كان معَرّضا له بالفعل.

ولنلاحظ أن المسعى التقويمي (أو مقياس البساطة، كما يسمّى غالبا في النقاشات التقنية) هو نفسه فرضية تجريبية متعلقة بالخصائص الكلية للّغة، إنه، بتعبير آخر، فرضية، صحيحة كانت أو خاطئة، حول الشروط الأساسية لاكتساب اللغة. ولدعم هذه الفرضية أو دحضها، ينبغي لنا تناول الحجج المتعلقة بالعلاقة الوقائعية الموجودة بين المعطيات اللسانية الأولية والأنحاء الكافية وصفيا. وينبغي لنا أن نسأل فيم إذا كان بإمكان المسعى التقويمي المقترح التوسّط، في الواقع، لهذه العلاقة المحدّدة تجريبيا. ومن ثم، يكون لمسعى تقويمي مكانة الثابت الفيزيائي، ويكون من المستحيل، على وجه الخصوص، دعم اقتراح معينّ أو نبذه على أساس حجة قبلية.

ومن الهام أن نُقرّ بأن الشيء قد يثير الخلاف فيما قلناه لتوّنا. فبإمكان المرء أن يختار، أو لا يختار، التعامل مع الكفاية التفسيرية. [لكنه] عندما يختار القفز على هذا المشكل، فلعلّه (بل إنه لا محالة، في رأيي) سيجد نفسه قد أغفل أحد أهمّ المصادر [التي تثوي خلف] الحجة المتعلقة بالمشاكل التي ظلت عالقة (وخصوصا مشكل الكفاية الوصفية) [2]. ومن ثم، سيكون وضعه

(2) والسبب في ذلك بسيط جدا. فاختبار نحو كاف وصفيا بالنسبة للغة ما (ل) يتحدّد دائما تحدّدا ضعيفا جدا، (بالنسبة للساني)، من طرف المعطيات الواردة من (ل). وبإمكان اللساني أن يقدم معطيات أخرى واردة من دراسة أنحاء كافية وصفيا، في لغات أخرى، ولكن على شرط أن يكون للساني نظرية تفسيرية من النوع الذي فرغنا من رسمه رسما تخطيطيا. وبإمكان مثل هذه النظرية أن تحصل على الدعم التجريبي من خلال نجاحها في تزويد لغات أخرى بأنحاء كافية وصفيا. وتفرض علاوة على ذلك، وبصورة مسبقة، شكل النحو [الصالح] لـ (ل)، وطريقة التقويم المؤدية إلى انتقاء هذا النحو، [انطلاقا من] معطيات معينة. وتسمح [النظرية] بهذه الطريقة، لمعطيات تنتمي إلى لغات أخرى، بلعب دورٍ في تبرير النحو المختار باعتباره فرضية تجريبية تتعلق بالناطقين بـ(ل). هذه مقاربة طبيعية جدا. وبتتبّعها يصل اللساني إلى خلاصة تهمّ الناطقين بـ(ل) على أساس الافتراض المدعّم دعما مستقلا حول طبيعة اللغة بصورة عامة ـ أي على أساس الافتراض المتعلق ب «الملكة اللغوية» العامة،

شبيهـا جدا بوضـع ذلـك الشخص الذي قرّر أن يحصر اهتمامه في البنيات السـطحية (مستبعـدا البنيات العميقـة)، أو في الأجزاء الأولى من الجمل. وينبغي له أن يُظهر أن هذا الحصر لاهتمامه قد ترك موضوعا قابلا للتطبيق. لكنه، وفي جميع الحالات، يفتقد إلى أي أساس، يؤهّله، بالتأكيد، للتحفظ على محاولـة اللسانيين الآخرين لدراسة المسألة العامة التي حدّد لها (بصورة اصطناعية، في رأيي) مظهرا واحدا.

«موضوعات في نظرية النحو التوليدي»، 1966
(ص ص. 9 ـ 17، 18، 20 ـ 23)

وإلى حدّ الآن، لم نتناول المسألة التالية، وهي المسألة الحاسمة جدا: ما هي العلاقة بين النظرية العامة والأنحاء الخاصّة الناتجة عنها؟ وبتعبير آخر، ما هو المعنى الذي يمكن لنا إعطاؤه لمفهُوم «الناتجة عنها»، في هذا السياق؟ إن مقاربتنا ستختلف، في هذه النقطة، اختلافاً حاداً عن نظريات كثيرة تتعلّق بالبنية اللسانية.

إن أقوى ما يمكن لنا أن نطالب به العلاقة بين نظرية للبنية اللسانية والأنحاء الخاصة بها، هو أنه ينبغي للنّظرية أن تزوّدنا بمنهج عملي وآلي لبناء النحو بناء فعليا، أمام متن من الملفوظات. ولنقل إن نظرية مثل هذه تزوّدنا **بطريقة للبحث** عن الأنحاء.

وفي مستوى أدنى، قد يكون ما نطالب به النظرية، هو أن تكون ملزمة بأن تزوّدنا بمنهج عملي وآلي يسمح لنا بأن نحدّد فيما إذا كان نحوٌ مقترح بالنسبة إلى متن مُعطى، هو بالفعل أحسن نحو للّغة التي أخذ منها هذا المتن أم لا. وبـإمكـاننا أن نعتبر بأن هذه النظرية ـ التي لا تهتمُّ بمسألة: كيف بُني هذا النحو ـ تزوِّدنا **بطريقة للحكم** على الأنحاء.

= التي تجعـل اكتسـاب اللغـة أمـرا ممكنا. ولكل من النظرية التفسيرية العامة للغة والنـظرية الخـاصّـة بلغـة معينـة، [وهي] النـاتجـة عن تطبيق النظرية العامة على المعطيات، [لكل منهما] محتوى نفسي، الأولى باعتبارها فرضية حول البنية الذهنية الفـطرية، والثـانية باعتبـارهـا فرضية حول المعرفة الضمنية، التي تبرز من خلال تعرّضها إلى التجربة المناسبة.

وفي مستوى أكثر دنوا، قد يكون مطلبنا هو أن النظرية، أمام متن معطى، وأمام نحوين (ن$_1$) و(ن$_2$) مقترحين، ملزمة بأن تقول لنا ما هو أحسن نحو للغة التي أُخذ منها المتن. وفي هذه الحالة، بإمكاننا القول إن النظرية تزوّدنا **بطريقة تقويمية** للأنحاء.

أما وجهة النظر التي تبنّيناها هنا فهي أنه من غير المعقول أن نطالب النظرية اللسانية بتزويدنا بأكثر من طريقة تقويمية عملية خاصة بالأنحاء. أي أننا نتبنّى أضعف المواقف المثبتة أعلاه. وكما أؤوّل أغلب الاقتراحات الخاصّة بتطوير النظرية اللسانية ـ وهي اقتراحات أكثر دقة من غيرها ـ، فإنها تحاول أن ترضي أقوى هذه المتطلبات الثلاثة. أي أنها تحاول أن تبسط مناهج للتحليل قد يستعملها الباحث فعلا، لو كان لديه الوقت لذلك، قصد بناء نحو للغة ما، وانطلاقا من المعطيات الخام مباشرة. وأعتقد أن التوصّل إلى هذا الهدف بصورة مفيدة مسألة مشكوك فيها، ولديّ شك في أن أية محاولة لإرضائه، ستقود إلى متاهة من الطرائق التحليلية، يتزايد تبلورها وتعقيدها، وستفشل في تزويدنا بالأجوبة على أسئلة هامة كثيرة حول طبيعة البنية اللسانية. وأعتقد أننا إذا خفضنا أبصارنا إلى الهدف، الأكثر تواضعا، في تطوير طريقة تقويمية للأنحاء، أصبح بإمكاننا تركيز اهتمامنا، بصورة أكثر وضوحا، على مشاكل البنية اللسانية، وهي مشاكل حاسمة حقا؛ وأصبح بإمكاننا التوصّل إلى أجوبة أكثر إرضاء لها. ولا يمكن تحديد صحّة هذا الحكم إلا عبر تطوير نظريات تنتمي إلى هذه الأنواع المختلفة تطويرا فعليا، وعبر مقارنتها. ومع ذلك، فلنلاحظ أن أضعف هذه المتطلبات الثلاثة يظل قويا بما يكفي ليضمن مغزى للنظرية التي ترضيه. وثمة مجالات عملية قليلة يمكن لنا أن نفكّر ملياً في إمكانية تطوير منهج آلي، وعملي، وعام لها [يؤهلنا] للانتقاء وسط نظريات عديدة، كلها منسجمة مع المعطيات المتوفّرة.

«البنيات التركيبية»، (ص ص. 50 ـ 53)

1 ـ 3 : استقلالية النحو

من الآن فصاعدا، سأعتبر **اللغة** مجموعة (متناهية أو غير متناهية) من الجمل، كل واحدة متناهية من حيث الطول، ومبنية انطلاقا من مجموعة

متناهية من العناصر. فكل اللغات الطبيعية، سواء كان شكلها منطوقا او مكتوبا، لغات بهذا المعنى، مادامت كل لغة طبيعية تتضمن عددا متناهيا من الفونيمات (أو الحروف ضمن أبجديتها)، ويمكن التمثيل لكل جملة باعتبارها متتالية متناهية من الفونيمات (أو الحروف)، رغم وجود العديد من الجمل، بصورة لا متناهية. وبالمثل، بإمكاننا أن نعتبر أن مجموعة «الجمل» المنتمية إلى نسق مشكلن معين للرياضيات لغة [كذلك]. إن الهدف الأساس، ضمن التحليل اللساني للغة ما (ل)، هو فصل المتتاليات **النحوية**، التي هي جمل (ل) عن المتتاليات **اللانحوية**، التي ليست جملٍ (ل)، ثم دراسة بنية المتتاليات النحوية. ومن ثم، سيكون نحوُ (ل) وسيلة تولّد جميع متتاليات (ل) النحوية، ولا تولّد أية من المتتاليات اللانحوية. وثمة طريقة لرَوز كفاية نحو مقترح لـ(ل)، وهي أن نحدّد فيم إذا كانت المتتاليات التي يولّدها نحوية فعلًا، أي يقبلها متكلم أصلي، إلخ، أم لا. وبإمكاننا اتخاذ بعض الخطوات نحو توفير مقياس سلوكي للنحوية، حتى يتسنى [لنا] تنفيذ هذا الرائز للكفاية. مع ذلك، وخدمة لمقاصد هذا النقاش، ليتصوّر [القارىء] أننا نفترض المعرفة الحدسية بالجمل الانجليزية النحوية، ونسأل عن نوعية النحو الذي سيكون قادرا على إنتاج هذه [الجمل] بصورة فعالة ومضيئة نوعا ما. ومن ثم، نواجه مهمة مألوفة [خاصة بـ] تفسير مفهوم حدسي معيّن ـ وهو، في هذه الحالة، مفهوم «النحوي في الانجليزية»، وبصورة أكثر عمومية، مفهوم «النحوي».

ولنلاحظ أنه يكفي، لكي نحدّد أهداف النحو بصورة دالّة، أن نفترض معرفة جزئية بالجمل وباللاجمل، أي بإمكاننا أن نفترض، بالنسبة إلى هذا النقاش، أن بعض المتتاليات والفونيمات هي جمل بصورة نهائية، وأن بعض المتتاليات الأخرى ليست جملا على الاطلاق. وفي حالات متوسطة عديدة، علينا أن نكون مستعدين لترك النحو يقرّر بنفسه، عندما يكون مبنيا بأبسط صورة، تجعله يتضمّن الجمل الواضحة ويُقصي اللاجمل الواضحة. وهذه سمة واضحة من سمات التفسير. ومن ثم، سيزوّدنا عدد معيّن من الحالات الواضحة بمقياس للكفاية [يحكم] أي نحوٍ خاص. [أما] بالنسبة إلى لغة واحدة، تدرس بمعزل عن غيرها، فإن هذا لا يعطينا سوى رائز ضعيف للكفاية، مادام بإمكان أنحاء مختلفة عديدة التعامل مع الحالات الواضحة كما ينبغي. ومع ذلك، بإمكاننا تعميم هذا [ليصبح] شرطا قويا جدا، إذا ما

ألححنا على أنه ينبغي للأنحاء ـ وهي أنحاء بنيت كلها تبعا لنفس المنهج ـ أن تتعامل مع الحالات الواضحة، ضمن كل لغة، تعاملا مناسبا. أي أن أيّ نحـو مرتبطٌ بمتن الجمـل الموجودة ضمن اللغة التي يصفها ، بصورة سبق لنظرية لسانية معينة أن حدّدتها بالنسبة لجميع الأنحاء. ومن ثم، لدينا رائز قوي جدا لروز كفاية نظرية لسانية تحاول أن تعطينا تفسيرا عاما لمفهوم «جملة نحوية»، من حيث هي «جملة ملاحظة»، وتفسيرا لمجموعة الأنحاء المبنية وفقا لنظرية مثل هذه. وذلك متطلّب معقول، علاوة على ذلك، مادمنا لا نهتمّ باللغات الخاصة فحسب، وإنّما بالطبيعة العامة للّغة أيضا. وثمة الكثير مما يمكننا إضافته إلى هذا الموضوع الحاسم، ولكن هذا قد يبعدنا كثيرا عن الميدان.

فعلى أيّ أساس تُرانا نقوم فعلا بفصل المتتاليات النحوية عن المتتاليات اللا نحوية؟ لن أحاول إعطاء إجابة كاملة عن هذا السؤال هنا، ولكنني أرغب في الإشارة إلى أن عددا من الأجوبة التي تقترح نفسها مباشرة لا يمكن أن تكون صحيحة.

أولا: من الواضح أنه لا يمكننا التعرّف على مجموعة من الجمل النحوية في أي متن خاص من الملفوظات التي يحصل عليها اللساني في عمله الميداني. فكـل نحـو للغـة سيُسقط المتن المتنـاهي، والعـرَضي نوعا ما، للملفوظات الملاحَظَة، على مجموعة (يفترض أنها لا متناهية) من الملفوظات النحوية. ومن هذا المنظور، يعكس نحوٌ ما سلوكَ المتكلم الذي يكون بإمكانه، على قاعدة تجربة متناهية وعرضية مع اللغة، أن ينتج أو يفهم عددا لا متناهيا من الجمل الجديدة. حقا، يمكننا أن نعتقد أن أي تفسير مستفيض لمفهوم «نحوي ضمن (ل)» (أي أن أي توليد لـ «نحوي ضمن (ل)» «من حيث هو ملفوظ ملاحَظ لـ (ل)») يعطينا تفسيراً لهذا المظهر الأساس من السلوك اللساني.

ثانيا: لا يمكن مطابقة مفهوم «نحوي» بـ «ذي معنى» أو «دالّ» بأي معنى دلالي. فالجملتـان (11) و (12) فارغتان كلتاهما من المعنى. إلا أن متكلماً بالانجليزية سيتعرّف على أن الأولى هي وحدها النحوية.

(11) إن الأفكار الخضراء الخالية من اللّون تنام نوما عنيفا

Colourless green ideas sleep furiously

وجميع الاحتمالات الضعيفة جدا، و[يحلّ] « ممكن» [4] محلّ جميع الاحتمالات الأقوى». ومع ذلك نرى أن هذه الفكرة شديدة الخطأ، ولا يمكننا فهم تحليل بنائي ما باعتباره تلخيصا مجملا ثم تطويره عبر شحذ حواشيه غير الواضحة، [لتدخل] في الصورة الاحصائية الكاملة. فإذا رتّبنا متتاليات ذات طول معين، وحسب التقدير الاحصائي للّغة الانجليزية، وجدنا أن المتتاليتين، النحوية واللا نحوية، تتوزّعان كلتاهما عبر اللائحة، ويبدو أنه لا وجود لأيّة علاقة خاصة تربط نظام التقدير بالنحوية. ورغم فائدة وأهمية الدراسات اللغوية الاحصائية والدلالية، وهي أهمية لا يمكن إنكارها، يبدو أنها [تفتقر] إلى أية صلة وثيقة بالمشكل الخاصّ بتحديد مجموعة الملفوظات النحوية أو توليدها. وأعتقد أننا مضطرّون إلى أن نستخلص أن النحو يتمتّع بالحكم الذاتي ضمن المعنى، [بل] إنه مستقل عنه، وأن النماذج ذات المنحى الاحتمالي لا تسعفنا بأية نظرة نافذة إلى بعض من المشاكل الأساسية للبنية التركيبية.

«البنيات التركيبية» (ص ص. 13 ـ 17)

---

(4) س. ف. هوكيت، «الموجز في الفونولوجيا»، بالتيمور، 1955 (ص 10).

التركيب وعلم الدلالة

نعام تشومسكي

٦ ـ ١ : استـــهلال:

تتلخص المشـاكـل التي تعترض طريقنا، عندما نحاول تحديد مكان «علم الدلالة» (نظرية المعنى، بصورة تقريبية)، ضمن النظرية التحويلية التوليدية للّغة، في السؤالين التاليين: ما هي الفروق الدقيقة، إن كان ثمة فروق، بين الظواهر التركيبية والدلالية؟ ومع تسليمنا بوجود فروق، فما هي العلاقة بين المكونات التركيبية والمكونات الدلالية [داخل] نحو ما؟ وينحل السؤال الأخير إلى عدد من الأسئلة المستقلة ذات الأهميـة الكبرى بالنسبة لتـطوّر النـظريـة اللسانية. هكذا، هل ينبغي للمكوّن التركيبي أن يدخل كدَخْل (input) للمكوّن الدلالي، أي ألا تكون الظواهر التركيبية مستقلة عن الظواهر الدلالية فحسب، وإنما تكون كذلك «سابقة» لها بشكل أو بآخر؟ أم ينبغي أن يكون العكس هو الصحيح، أي هل ينبغي لخرْج (output) المكوّن الدلالي أن يدخل كدخل للمكوّن التركيبي؟ بل وأبعد من ذلك، إذا قررنا أن الـتركيب ينبغي له أن يشكـل دخـلا للمكوّن الدلالي، فأي مكوّن تركيبي جزئي، ضمن النحو، كفيل بتحديد هذا الدخل؟ هل هو المكوّن العميق (أو الأساس)؟ أم هو المكوّن السطحي (أو التحويلي)؟ أم هما الاثنان معاً؟ إن هذه الأسئلة تطرح نفسها بشدة في وقتنا الراهن، وتجد جميع وجهات النظر الموحى بها أعلاه (بما في ذلك رفض الفرق بين التركيب وعلم الدلالة) نفسها ممثّلة في الأدبيات الراهنة.

لقـد كان الفـرق بين الـظواهـر التركيبية والظواهر الدلالية، أو بين «النحو» و«المعنى»، ينعكس تقليدياً من خلال الفرق بين الأنحاء والمعاجم، اللذين كان ينظر إليهما دائماً باعتبارهما [عنصرين] جوهريين في دراسة اللغة. أما الحاجة الى المعجم فيبرهن عليها عبر الجمل الواردة في (٦)، التي تُظهر

بعض العلاقات الدالة، وهي علاقات لا يمكن للنحو أن يعلّلَها ظاهرياً. فهذه الجمل متماهية نحوياً، إلا أنها تختلف بصورة تجعلنا نؤوّل (أ) و(ب) على أنهما مختلفان من حيث المعنى، بينما نؤوّل (ب) و(ج) على أن لهما نفس المعنى.

(٦)

(أ) ثمن المنزل مرتفع

(ب) ثمن السيارة (car) مرتفع

(ج) ثمن السيارة (automobile) مرتفع.

وثمة مواقف أخرى لا يَستطيع فيها أي نحو تمّ تصوّره إلى حدّ الآن أن يعلّل جميع الوقائع المناسبة للجمل وعلاقاتها المتبادلة. قد يُنظر، مثلا، إلى بعض الجمل على أن ترادفها وثيق، رغم أن لها بنية تركيبية مختلفة جذرياً (علاقات المبني للمعلوم والمبني للمجهول، مثلا)، بينما لا ينظر إلى بعض الجمل الأخرى، المختلفة تركيبياً، على أنها مترادفة (علاقات الإثبات والنفي، مثلا).

لقد أمسك التقسيم التقليدي للمعطيات اللسانية ـ حيث قسمها إلى ظواهر نحوية ومعجمية ـ بالفرق بين التمثيلات الدلالية والتمثيلات التركيبية، إلا أنه لم ينصّ على الطبيعة الدقيقة للعلاقة التي تجمع بينهما. ومع تطوّر النظريات التحويلية التوليدية الخاصة باللغة، ظهر جلياً أن وصفاً لسانياً يتناول النحو والمعجم باعتبارهما كيانين يفتقران إلى قواعد تربط بينهما، ليس وصفاً جديراً بأن يكون تخصيصاً كافياً وصفياً للواقائع اللغوية، أو لمقدرة المتكلمين الأصليين. ولنمثّل لهذه النقطة بمثال نتناوله من تعلّم اللغة. فكل أستاذ يدرّس لغة أجنبية يعلم أن طالباً لا يتكلم بطلاقة غيرُ قادر على بناء جمل «صحيحة» ضمن اللغة ـ الهدف، على أساس معلوماته النحوية والمعجمية وحدها. فبالاضافة إلى هذه المعلومات، ينبغي له أن يأخذ بعين الاعتبار العلاقات الدلالية القائمة بين الكلمات ضمن الجملة. فإذا لم نعط لمتكلم غير ذرب اللسان قواعد تؤهله لانتقاء الكلمات المناسبة لسياق خاص بجملة معيّنة، كان عرضة لبناء جمل صحيحة[1] نحوياً، إلا أنها «خالية من المعنى»،

(١) لاحظ أن هذا يفترض وجود تمييز بين «الصحيح نحويا» و«الصحيح دلاليا» [المحرّران].

أو جمل تضمّ كلمات «مستعملة بالمعنى المغلوط»، بالنـظر إلى مجال تركيبي خاص. ومن جهة أخرى، بمقدور المتكلم الذرب اللسان التمييز بين الجمل الشاذة دلالياً والجمل القياسية (regular) دلاليا، وبإمكانه كذلك الوقوف على الالتباسات الدلالية («The bank is green» هذه الجملة يمكن لها أن تحيل على عمارة أو ضفة نهر)، كما أنه يعلم متى تكون جملتان بنيتاهما التركيبيتان مختلفتان [مجرد] إعادة للسبك فيما بينهما (paraphrases) .

وبالنظر إلى هذه الوقائع، غدَت اللسانيات مهتمة بالعلاقات القائمة بين الـتركيب وعلم الـدلالـة، وبـإمكانية تحقيق نوع من الدمج بين هذين الميدانين من ميادين الوصف اللساني. ولقد كانت مقاربة تشومسكي لتأويل الجمل تأويلا دلالياً مؤسسة على عمل كاتز وفودور (Katz and Fodor) ، وهو عمـل أدمـج في كتاب كاتز وبوستال: النظرية المدمجة للأوصاف اللسانية، (1964). ومع ذلك، فلقد ابتعد تشومسكي حديثا عن هذه المقترحات في نقطة مهمّة. وسنناقش طبيعة هذا التحويل للنظرية أدناه.

يحدّد كاتز وفودور (1963) المكوّن الدلالي لنظرية لسانية ما باعتباره «أداة إسقـاطيـة»، تؤوّل موضـوعـات تركيبيـة مجردة، وتتكـوّن من معجم ومجموعة من القواعد الإسقاطية. [ومن ثم]، سيمنح معجم مثالي معنى لكل مادة معجميـة ضمن اللغـة، كما ستحـدّد القواعد الإسقاطية تأويلا دلاليا للسـلاسـل (strings) التي يُولّـدهـا المكـوّن القاعدي التركيبي. لاحظ أن التـأويـلات الـدلاليـة مخصصـة للبنيـات العميقة فحسب، عوض البنيات السطحية. والسبب في ذلك توحي به الجملة التالية: visiting aunts can be boring [قد تكون زيارة الخالات (أو العمات) مملّة. (أو) قد تكون الخالات (أو العمات) اللائي تزورننا مملاّت]، حيث إننا، ولكي نخصّص تأويلا دلاليا غير ملتبس، في حاجة إلى الوصول إلى المعلومات الموجودة في بنيتها العميقة.

وحسب كاتز وفودور، فإن أية مادة معجمية موجودة في السلسلة العميقة «تحصـل على معنى»، على أسـاس المعلومات الدلالية التي يوفرها المعجم. وبعـد ذلـك، تمزج القـواعد الإسقاطية معانيَ المواد المعجمية المفردة قصد الـوصـول الى معنى يهمّ الجملة كلّها. [ومن ثم]، يكون هذا الترتيب هو التعبيرَ عن قدرة المتكلم على فهم أية جملة جديدة، على أساس الكلمات التي

تشتمل عليها، والتي سبق للمتكلم أن عرفها. ومع ذلك، لا يحصل متكلم ما على معنى جملة، على أساس المواد المعجمية وحدها. بل هو قادر على تعيين معاني لا لكلمات مفردة أو جمل تامة فحسب، وإنما أيضاً لأجزاء فرعية من الجمل، مثل المركّب الإسمي، أو المركّب الفعلي، الخ. فالقواعد الإسقاطية تعيد بناء هذه المظاهر من قدرة المتكلم الدلالية عبر « عملها في اتجاه الأعلى»، وعبر المستويات المختلفة للبنية المكوّنية، حيث تقيم قراءة [خاصة] بكل مكوّن من مكونات الجملة، وقبل أن تسلمنا قراءة الجملة ككلّ.

ومن الجليّ أن هذه المقترحات تعكس إلحاح تشومسكي على استقلالية التركيب. وحسب هذه النظرة إلى البيعلاقة الموجودة بين التركيب وعلم الدلالة، فإنه ينبغي تنظيم النحو بصُورة يشكل ضمنها خَرْج المكوّن القاعدي التركيبي (syntactic base component) دخلا للمكوّن الدلالي. وبتعبير آخر، يحتلّ المكون القاعدي، من حيث قدرته على تحديد البنيات التركيبية العميقة، موقع المركز في نظرية تشومسكي حول اللغة.

إن متطلب كاتز وبوستال القاضي بأن تكون التأويلات الدلالية مخصّصة فقط للبنيات العميقة معناه أن المكوّن التحويلي الجزئي [التابع] للمكوّن التركيبي لا يساهم بأية صورة من الصور في التأويل الدّلالي. ومن ثم، يأتي القول «إن التحويلات لا تغير المعنى». وكما رأينا [. . .]، فقد شكل هذا الترتيب للنحو خروجاً دالا عن اقتراحات تشومسكي في «البنيات التركيبية»، حيث كان دخل المكوّن التحويلي مشكّلا من مجموعة من السلاسل ذات النواة البسيطة، وحيث كان بإمكاننا أن نجعل سلسلة أساسية (kernel string)، مثلا، تأخذ صيغة النفي أو الأمر عبر التحويلات المناسبة. وكان ينتج عن ذلك الترتيب، وبصورة آلية، أن التحويلات لا بد وأن تكون لها نتائج دلالية هامة. ومع ذلك، فأنْ تكون جملة ما حسب اقتراحات كاتز وبوستال التالية (1964)، منفية أو في صيغة الأمر، فإن ذلك وارد في المكوّن القاعدي عبر استعمالنا لـ«واسم» (marker) اختياري (نف) أو (مر). ويؤوّل هذان «الواسمان» تأويلا مباشراً عبر المكوّن الدلالي، بصورة تكون فيها العملية [المؤدية إلى] التحويل النافي غير مرتبطة إلا باختيارنا للرمز (نف). وبتعبير آخر، إن التحويل النافي فارغ دلاليا، ويقتصر فقط على تخصيص

النتائج الدلالية المتحدّرة من اختيارنا للرمز (نف) (كموقع العنصر «لا» من الجملة مثلا). ولقد أثبت تشومسكي مؤخراً أن هذا الحصر لطبيعة التحويلات حصر مبالغ فيه، وأن ثمة حالات يكون للتحويلات آثار دلالية فيها، رغم أنها قد تكون ذات طبيعة محدودة.

وتتجلّى، إحدى خصائص المضارع التام (present perfect aspect) في الانجليزية مثلا، في كونه يحمل مسلمة تقضي بأن الفاعل حي. هكذا، ومادمنا نعلم أن أينشتاين ميت، فلن نقول: «Einstein has taught me physics»، وإنما: «Einstein taught me physics». ولنتأمل الآن ما قد يحصل لو أننا نستعمل صيغة البناء للمجهول باستعمالنا المضارع التام. ففي هذه الحالة، بإمكاننا القول: «I have been taught physics by Einstein»، مادامت صيغة البناء للمجهول لا تحمل مسلّمة أن أينشتاين حي يرزق. ومن ثم، يبدو أن صيغتي البناء للمعلوم والبناء للمجهول، في الانجليزية، قد تختلفان من حيث المسلمات التي تعبران عنها. وفي الأمثلة المستشهد بها تساهم البنية السطحية في معنى الجملة، وينتج عن ذلك أنه ينبغي أن تكون للتحويل نحو المجهول (passive transformation) آثار دلالية.

ويعطينا التحويل الاستفهامي مثالا آخر عندما يطبّق على جمل تحتوي على صيغة [معينة] (a modal)، باعتبارها مكوّنا مساعداً (auxiliary). ومن الواضح أن الجملتين [التاليتين]: «I shall open the window» [سأفتح النافذة] و «Shall I open the window?» [هل أفتح النافذة؟] مختلفتان اختلافا كبيراً من حيث المعنى، علاوة على إن إحداهما إخبارية (de-clarative)، والأخرى استفهامية. إن الجملة الثانية ليست طلباً للإجابة فحسب، وإنما هي أيضاً طلب ضمني للنصيحة أو اتخاذ قرار. وبالتالي، يبدو، في هذه الحالة، أن للتحويل الدلالي نتائج دلالية، وأنه «غير ناتج» «not triggered» عن «واسم» سؤ في المكوّن القاعدي فحسب.

لقد أدّت بنا تأملات من هذه الطبيعة إلى الرأي القائل إن المكوّن الدلالي لا يعمل على خرْج المكوّن التركيبي العميق فحسب، وإنما يعمل أيضاً على خرْج المكوّن التحويلي. وباختصار، هو ذا ما يشكّل خروج تشومسكي حديث العهد عن النظرية المعيار، كما هي موجودة لدى كاتز وبوستال

(1964) و تشومسكي (1965). ويمكن التمثيل للفرق بين النظرية المعيار والنظرية المحوّلة ـ وهو فرق يهمّ علاقات الدخل بالخرج ـ عبر رسم بياني نورده كالتالي:

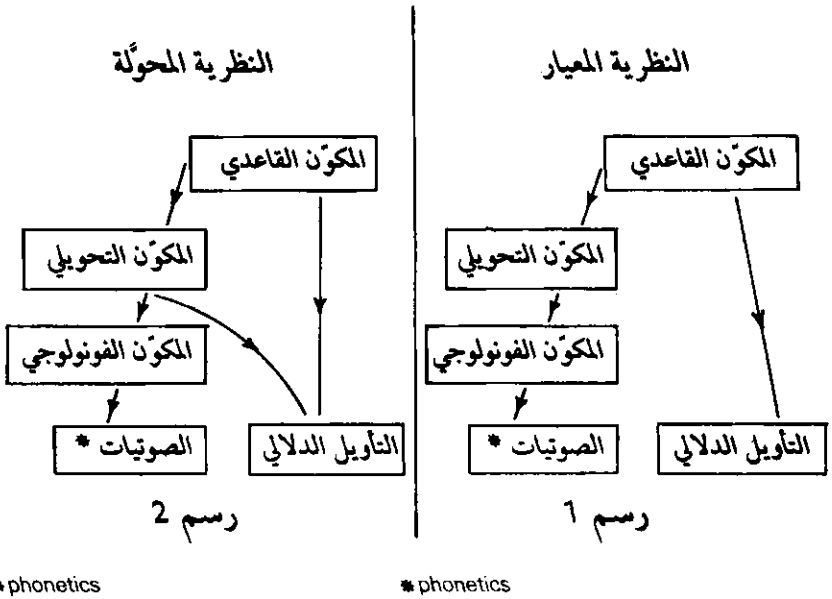

وقال بعض اللسانيين بأن الفروق المعنوية بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، بين الصيغة الاستفهامية (modal-interrogative) والصيغة الاخبارية (modal declarative)، وهي فروق أشرنا إليها أعلاه، يمكن أن يعبّر عنها جميعا ضمن المكوّن العميق للنحو، إذا كان [هذا] المكوّن ذا طبيعة دلالية، لا ذا طبيعة تركيبية، أو، بصورة أدلّ، إذا كان الفرق بين المكوّن الدّلالي والمكوّن التركيبي العميق مطموسا. فإذا تمّ تبني هذا المقترح، كفّ المكوّن الدلالي عن أن يكون أداة للاسقاط التأويلي من نوع الأدوات التي وصفها كاتز وبوستال بل إنه سيحدّد مجموعة لا نهائية (نظريا) من التمثلات الدلالية، وهي تمثلات قد تستعمل كدخل مباشر في المكوّن التحويلي التركيبي. ومن ثم، [جاءنا] تعبير «النحو المؤسّس دلاليا» أو «الأنحاء الدلالية». أما أن يكفّ المكوّن التركيبي العميق والمستقل، النابع من النظرية

المعيار، عن الوجود، باعتباره مستوى مستقلا [من مستويات] الوصف، فلن يكون ذلك إلا نتيجة من النتائج المترتبة عن هذه المقترحات.

وبإمكاننا التمثيل بيانيا للعلاقات الرابطة بين الدخل وخرجه، في بنية خطية أساسا، وضمن نحو مؤسس دلاليا، باعتباره متعارضا مع التنظيم الثلاثي، التابع للنظرية المعيار (انظر الرسمين (1) و(2) كما يلي:

الأنحاء الدلالية

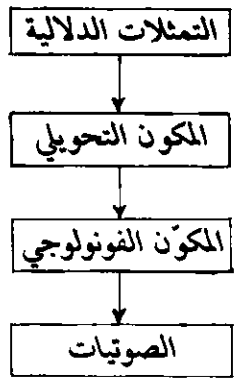

الرسم 3

وتتأسس اعتراضات تشومسكي على الأنحاء الدلالية المقترحة (وخاصة من طرف ج. ماكولي (J. McCawley) وفلمور (C.F. Fillmore))، على ثلاثة أدلة. فإما ألا تنطبق الأنحاء الدلالية على الوقائع اللغوية، وإما أنها غير منسجمة منطقيا، أو أنها مجرّد متغيّرات تدوينية (notational)، ضمن النظرية المعيار، أي أنها هي نفسها من حيث الجوهر، إلا أنها مختلفة من حيث التعبير.

وفي القسم 1 ـ 2 ينفي تشومسكي أن يكون ثمة إجراء خاص بتحديد الخصائص الدلالية للمفوظ ما باستقلال عن النحو، وإجراءات أخرى أبعد لتحديد التركيب (أو الفونولوجيا) التابع للغة، انطلاقا من هذه الخصائص

الدلالية المحفّزة تحفيزا مستقلا. ومع ذلك، سترتبط المقولات والعمليات التركيبية، بصورة أو بأخرى، بالمعنى والاستعمال اللغوي، مثلما ترتبط المقولات والعمليات الفونولوجية، بصورة أو بأخرى، بالواقع الفيزيقي والادراكي. إن إقامة تركيب عميق ومستقل لا تنفي الامكانية [القائمة على] وجود اعتبارات دلالية واردة في النحو. أما أن يكون هذا هو الحاصل فمسألة لاتزال مفتوحة في الوقت الراهن.

[ومن ثم، ندرج] أول مقتطف من هذه المقتطفات، وهو مأخوذ من «البنيات التركيبية» (1957)، أما المقتطفات الأخرى، فمن «مظاهر من نظرية التركيب» (1965). إن تشومسكي منشغل، في « البنيات التركيبية»، بمشاكل تتعلّق بالوصف التركيبي أكثر من تعلقها بالوصف الدلالي، وهو يميل للنّظر إلى علم الدلالة من زاوية الاستعمال اللغوي. إلا أن تشديده يتغير في [كتاب] المظاهر، حيث يكمن أحد انشغالات تشومسكي في اهتمامه بالبيعلاقة [التي تربط] التركيب بعلم الدلالة في نموذج نحوي من نماذج المقدرة.

ـ المحرّران ـ

1 ـ 2 : الخصائص الصورية والدلالية في اللغة

إننا قد دخلنا، باقتراحنا أن بإمكان البنية إعطاءنا نظرة نافذة إلى مشاكل المعنى والفهم، أرضاً خطرة. وليس ثمة مظهر من مظاهر الدراسة اللسانية أكثر عرضة للخلط، وأكثر حاجة إلى الصياغة الواضحة والمتأنية من المظهر المعني بنقط الربط بين التركيب وعلم الدلالة. والسؤال الجدير بالطرح هو: «كيف تشتغل الأدوات التركيبية المتوفّرة ضمن لغة معينة داخل الاستعمال اللغوي الفعلي؟». مع ذلك، وبدل انشغالها بهذا المشكل الهام جدا، خضعت دراسة الترابطات بين التركيب وعلم الدلالة خضوعا كبيرا لقضية جانبية، وسؤال تمت صياغته صياغة مغلوطة. أما المسألة فتجلّت فيم إذا كانت المعلومات الدلالية ضرورية لاكتشاف النحو أو انتقائه، أم لا. وينهض تحدّي من يردّون بالايجاب في هذا الخصام كالتالي: «كيف يمكنكم بناء نحو ما دون الرجوع إلى المعنى»؟

ومـع ذلـك، فإن السؤال نفسه مطروح بشكل مغلوط، مادام المعنى الضمني، [القـاضي] بأننـا قادرون، وبجلاء، على بناء نحوٍ ما اعتمادا على المعنى، يفتقر إلى الدعم افتقارا كليا. وبإمكاننا أن نسأل، بنفس القدر من المسوّغات: «كيف يمكن بناء نحوٍ ما دون [سابق] معرفة باللون الذي يحمله شعر المتكلمين؟» أما السؤال الجدير بالطرح، فهو كالتالي: «كيف يمكن لنا بناء نحو ما؟» وليس لدي علم بأية محاولة مفصّلة لتطوير النظرية الخاصة بالبنية النحوية بتعابير دلالية جزئيا، أو بأي مقترح نوعي وصارم [يهدف إلى] استعمال المعلومـات الـدلالية في بنـاء الأنحـاء أو تقـويمها. ومما لا يمكن إنكاره أن «الحـدس في الشكـل اللسـاني» ذو نفع كبير بالنسبة إلى الباحث في الشكل اللسـاني (أي النحو). ومن الواضح جدا كذلك أن الهدف الرئيسي [الذي تتوخّاه] النظرية النحوية هو إحلال مقاربة صارمة، وموضوعية نوعا ما، محل الاعتماد الغامض على الحدس. ومع ذلك، ثمة دليل ضئيل على أن «الحدس بالمعنى» مفيد قطعا، ضمن البحث الدائر راهناً حول الشكل اللساني. وأعتقد أن اللا تناسب الذي يشوب الايحاءات المتعلقة باستعمال المعنى ضمن التحليل النحـوي لا يظهـر [بجـلاء] إلا لأنها غامضـة، ولأن ثـ[illegible]ـيلا تعيسا لخلط «الحـدس بالشكل اللساني» بـ «الحدس بالمعنى»، وهما تعبيرات لا يجمعهما سوى غموضهما، وعدم الرغبة فيهما ضمن النظرية اللسانية. ومع ذلك، ونظرا للقبول الواسع الذي حظيت به هذه الايحاءات، فإن بعضها قد يستحق منا الفحص الموجز، رغم أن عبء تقديم الدليل يقع على عاتق اللساني الذي يدّعي أنه استطاع تطوير تصوّر نحوي ما بتعابير دلالية.

وضمن أكثر المزاعم المقدمة شيوعا، باعتبارها تعزّز اعتماد النحو على المعنى، لنا ما يلي:

(3)

أ ـ لا يتميّز ملفوظان فونيميا، إلا إذا كانا مختلفين معنىً، وفي هذه الحالة فقط.

ب ـ إن المورفيمات هي أصغر العناصر الحاملة للمعنى.

ج ـ إن الجمل النحوية هي الجمل التي تحمل معنى دالاّ.

د ـ إن العلاقة النحوية بين الفاعل والفعل (subject - verb) (أي م س ـ

م ف باعتبارها تحليلا للجملة) تطابق «المعنى البنائي» العام القائم بالفعل ـ الفعل؛

ي ـ إن العلاقة النحوية فعل ـ مفعول (verb - object) أي فعل ـ م س ـ باعتبارها تحليلا لـ م ف) تطابق المعنى البنائي فعل ـ هدف (action - goal) أو فعل ـ موضوع الفعل (action - object of action)؛

هـ ـ إن الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول، المطابقة لها، جملتان مترادفتان.

لقد عبّر عدد كبير من اللسانيين عن الرأي القائل إن التمايز الفونيمي ينبغي له أن يُحدّد بتعابير المعنى التمايزي (أو الترادف، إذا استعملنا لفظة أكثر اعتيادا)، كما هو مقترح في (3). ومع ذلك، يظهر لنا مباشرة أن (3أ) لا يمكن قبولها، كما هي، باعتبارها تحديدا للتمايز الفونيمي. فإذا لم يكن علينا طلب السؤال، كانت الملفوظات المعنية علامات مميزة، لا نماذج. إلا أن ثمة علامات ملفوظة متمايزة فونيميا ومتماهية معنى (مترادفة)، وعلامات ملفوظة متماهية فونيميا ومختلفة معنى (جناسات تامة homonyms). ومن ثم، تكون (3أ) خاطئة في كلا الاتجاهين. إنها تدحض، من اليسار إلى اليمين، من طرف أزواج مثل «أعزب» و«غير متزوّج»، بل وتدحض بصورة أكثر جدّية من طرف مترادفات مطلقة مثل: /ekinámiks/ و /iykinámiks/ (علم الاقتصاد) أو «ádult» و «adúlt» (بالغ)، / ráešin و /reyšin/ (حصّة)، وألفاظ كثيرة أخرى، قد تتعايش حتى ضمن أسلوب واحد من أساليب الخطاب. كما أن (3أ) تتعرّض للدّحض، من اليمين إلى اليسار، من طرف أزواج مثل «bank» (ضفة النهر) و «bank» (للتوفير) [2]، و «metal» (معدن) و «medal» (ميدالية) (داخل لهجات متعدّدة)، وثمة أمثلة أخرى عديدة. وبتعبير آخر، إذا خصّصنا علامتين ملفوظتين لنفس النموذج الملفوظ، على أساس (3أ)، فإننا سنحصل، وببساطة، على التصنيف الخاطىء في حالات متعدّدة.

(2) لاحظ أننا غير قادرين على إثبات أن «bank»، ضمن «river bank»، و «bank» ضمن «the savings bank» تواردان (occurrences) لنفس الكلمة، مادامت هذه بالضبط هي المسألة قيد البحث. أن نقول إن علامتين ملفوظتين هما تواردان لنفس الكلمة معناه أنهما متمايزان فونيميا، وهذا هو ما يُنتظر من مقياس الترادف (3أ)، احتمالا، أن يحدّده بالنسبة لنا.

وبالطبع، لا يمكن البرهنة على أن المفاهيم الدلالية غير ذات نفع ضمن النحو، كما أنه لا يمكن البرهنة على عدم ورود (irrelevancy) أيّة مجموعة أخرى من المفاهيم. ومع ذلك، فإن البحث في هذه المقترحات يبدو لنا، بصورة لا تتغير، وكأنه يؤدي إلى الخلاصة [القائلة] إن قاعدة صورية تامة هي القادرة وحدها على تزويدنا بأساس صلب ومنتج (productive) قصد بناء النظرية النحوية. إن البحث المستفيض في كل مقترح ذي توجّه دلالي، سيمضي [بنا] خارج حدود هذه الدراسة، بل وسيكون غير ذي جدوى، إلا أنه بإمكاننا، وبصورة موجزة، إيراد بعض من الأمثلة المضادة الواضحة للإيحاءات المألوفة لدينا، والشبيهة بـ(3).

فبعض المورفيمات مثل «to» [أن]، ضمن «I want to go» (أريد أن أذهب)، أو الحامل الزائف «do»، ضمن «did he come?» (هل أتى؟)، لا يمكن أن يقال عنها إنها تحمل دلالة في أي معنى مستقل إلا بصعوبة، ويبدو من المعقول أن نفترض بأن مفهوما مستقلاً للمعنى، إذا كان معطى بصورة واضحة، قد يخصّص بعض المعنى لبعض اللامورفيمات (non morpehmes) من قبيل «gl.» ضمن «gleam» (ومضة) «glimmer» أو (وميض)، و «glow» (وهَج). هكذا، لدينا أمثلة مضادة للمقترح (3ب) القائل إن المورفيمات ينبغي لها أن تحدّد باعتبارها عناصر تحمل حدّا أدنى من المعنى. وسبق لنا أن أعطينا، ضمن القسم 1ـ3، [أنظر المقال السابق] الأسس [التي تدفعنا] إلى اطّراح «المغزى الدلالي» (semantic significance)، باعتباره مقياسا عاما للنحوية، وكما هو مقترح في (3ج). أما الجمل التي تشبه «توصّل «جون» برسالة» (John received a letter)، أو «توقفَ القتال» (the fighting stopped) فإنها تظهر، وبوضوح، استحالة الدفاع عن توكيد (3د) القاضي بأن العلاقة النحوية فاعل ـ فعل لها «المعنى البنيوي» الذي يملكه من يقوم بالفعل والفعل، إذا اعتبرنا، وبجدّية، أن المعنى مفهوم مستقل عن النحو. وبالمثل، فإن التحديد (3ي) الذي يربط أي معنى بنائي، باعتباره فعلا ـ هدفا، بالعلاقة فعل ـ مفعول، بوصفها كذلك، تعوّقه جمل مثل: «لن ألقي بالا إلى عدم كفاءته (I will disregard his incompetence) أو «فاتني القطار» (I missed the train) وبإمكاننا أن نقدِّم وصفا، في تعارض مع (3 هـ)، للظروف التي قد تكون فيها جملة «كمّية» مثل: «كل واحد في القاعة يعرف لغتين على الأقل»

(everyone in the room knows at least two languages) جملة صحيحة، بينما تكـون الجملة المبنية للمجهول المقابلة لها، «لغتان على الأقل معروفتان من طرف كل واحد في القاعة» (at least two languages are known by everyone in the room) جملة خاطئة، وذلك في ظل التأويل العادي لهاتين الجملتين ـ في حالة وجود شخص في القاعة لا يعرف سوى الفرنسية والألمانية، بينما لا يعرف آخر سوى الاسبانية والايطالية. ويظهر لنا هذا أنه ليست ثمة علاقة دلالية، (تكافؤ واقعي)، كائنا ما كان ضعفها، تربط عموما بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

ومـع ذلك لا ينبغي لهذه الأمثلة المضادة أن تعمينا عن واقع أن ثمة تطابقـات مدهشـة بين البنيات والعناصر المكتشفة ضمن التحليل النحوي الصـوري والـوظائف الدلالية النوعية. فليس ثمة توكيد من توكيدات (3) خاطيء كلية، بل إن بعضهـا قريب جدا من الصحّة. ومن ثم، يبدو من الواضح أن تطابقات لا يمكن إنكارها، رغم أنها تطابقات غير كاملة، تقع بين الخصـائص اللغوية الصورية والدلالية. ويوحي لنا واقع أن التطابقات يشوبها هذا القدر من انعدام الدقة بأن المعنى سيكون غير ذي نفع نسبيا، باعتبـاره قاعـدة للوصف النحـوي. ويعزّز هذا التحليلُ الدقيق كل اقتراح يعـرض الاعتـماد على المعنى، ويظهر، في الواقع، أننا قد نخطىء (بعض) التبصرات والتعميمات الهامة حول البنية اللسانية لو أننا تتبّعنا بعض الأساليب الـدلالية الغائمة تتبعا ضيقا جدا. فلقد رأينا، مثلا، أن العلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول ليست سوى مثال لمظهر عام جدا، وأساسي جدا، من مظاهر البنية اللسانية الصورية. ولم يكن للشبه القائم بين المبني للمجهول والمبني للمعلوم، والنفي، بين الاخبارية والاستفهامية، وغيرها من العلاقات التحويلية، أن يظهر للنور لو أننا لم نستكشف العلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول، حصرا، في إطار مفاهيم مثل الترادف.

ومـع ذلـك، لا يمكننا تجاهل واقع أن ثمة تطابقات بين الخصائص الدلالية والصورية، وينبغي دراسة هذه التطابقات ضمن نظرية لغوية أعمّ نوعـا ما، نظرية ستضمُّ نظرية للشكـل اللساني ونظرية للاستعمال اللغوي باعتبـاره تفـريعات (subparts). وبعد تحديدنا للبنية التركيبية للغة، يكون

بإمكاننا دراسة الطريقة التي تستعمل بها هذه البنية التركيبية ضمن الاشتغال اللغوي الفعلي. وقد يكون استكشاف معين للوظيفة الدلالية التي تلعبها بنية المستوى خطوة معقولة نحو [بناء] نظرية للترابطات بين التركيب وعلم الدلالة. والواقع أن الارتباطات بين شكل اللغة واستعمالها قد تزوّدنا ببعض المقاييس التقريبية للكفاية [قصد بناء] نظرية لسانية والأنحاء التي تقود إليها هذه النظرية. وبإمكاننا الحكم على النظريات الصورية من حيث قدرتها على تفسير وتوضيح مجموعة منوّعة من الوقائع حول الطريقة التي تستعمل بها الجمل وتفهم. وبتعبير آخر، يحلو لنا أن نرى الإطار التركيبي للغة ـ وهو إطار يعزله النحو ويظهره ـ قادرا على تعزيز الوصف الدلالي، وبالطبع، سنثمّن تثمينا أعلى نظرية حول البنية الصورية تقود إلى أنحاء تستجيب لهذا المتطلب استجابة أكبر.

ويبدو أن البنية التركيبية والبنية التحويلية تزوّداننا بالأدوات التركيبية الرئيسية المتوفرة ضمن اللغة، قصد تنظيم المحتوى والتعبير عنه. وينبغي لنحو [خاص] بلغة معينة أن يظهر كيف تتحقق هذه البنيات المجرّدة تحققا فعليا، ضمن اللغة المعنية، بينما ينبغي للنظرية اللسانية أن تسعى إلى توضيح هذه الأسس بالنسبة إلى النحو، وتوضيح المناهج الصالحة لتقويم الأنحاء المقترحة و[إجراء] الاختيار بينها.

ومن الهام أن ندرك أننا لسنا في حاجة، خلال محاولتنا التعامل مع النحو وعلم الدلالة ونقط ارتباطهما، إلى تغيير الطابع الصوري الصرف للنظرية [التي تهم] البنية النحوية نفسها. ولقد سبق لنا أن أوجزنا، في الفقرات السابقة من هذا الكتاب، تطوّر بعض المفاهيم اللسانية الأساسية ضمن تعابير صورية صرفية. واعتبرنا أن مشكل البحث التركيبي يكمن في بناء أداة [صالحة] لانتاج مجموعة معينة من الجمل النحوية، كما يكمن في دراسة خصائص الأنحاء التي تقوم بذلك بصورة فعّالة. ولم تلعب المفاهيم الدلالية كالإحالة والمغزى والترادف أي دور خلال النقاش. أما النظرية الموجزة فقد تشكو، بالطبع، من ثغرات جدّية ـ خصوصا الافتراض القائل إن مجموعة الجمل النحوية معطاة بصورة مسبقة، [وكان افتراضا] قويا جدا، كما أن مفهوم «البساطة» الذي لجأنا إليه تصريحا أو تلميحا بقي دون تحليل. ومع ذلك، فلا يمكننا ملء أو تضييق

هذه الثغرات أو تلك، ضمن هذا التطوّر الذي تعرفه النظرية النحوية، عبر بناء هذه النظرية على قاعدة دلالية جزئيا.

ومن ثم، لم نعدُ أن درسنا اللغة، إلى حدّ الآن، باعتبارها وسيلة أو أداة، وحاولنا وصف بنيتها دون إحالة صريحة على الطريقة التي تستعمل بها هذه الوسيلة. أما الباعث على هذا المتطلب الشكلي، الذي فرضناه على أنفسنا ـ وهو المتطلب [المتعلق ببناء] الأنحاء ـ فهو باعث بسيط جدا، إذ يبدو أنه لا توجد ثمة أية قاعدة أخرى تعطينا نظرية صارمة، فعالة، و«كاشفة»، للبنية اللسانية. إن المتطلب القاضي بأن تكون هذه النظرية فرعاً صورياً صرفاً متطلب يتساوق تماما مع الرغبة في صياغته بصورة تعطينا ترابطات موحية، ودالّة، مع نظرية دلالية موازية. والواقع أنه بإمكاننا أن نتوقّع من هذه الدراسة الصورية للبنية اللغوية، باعتبارها وسيلة، أن تزوّدنا ببعض النظريات النافذة إلى الاستعمال اللغوي الفعلي، أي إلى عملية فهم الجمل.

ولكي نفهم جملة ما، ينبغي أن تتجاوز معرفتنا تحليل هذه الجملة على أي مستوى من المستويات اللسانية. إذ تلزمنا كذلك معرفة إحالة ومعنى المورفيمات أو الكلمات التي تتكون منها. وبالطبع، لا يمكننا أن نتوقع من النحو أن يكون ذا نفع كبير هنا. فهذه المفاهيم تشكل مادة علم الدلالة. وغالبا ما يكون من المناسب لنا، أو الضروري، أن نحيل، خلال وصفنا لمعنى كلمة ما، على الاطار التركيبي الذي عادة ما تكون هذه الكلمة جزءا لا يتجزأ منه؛ فعندما نصف معنى «ضرب»، مثلا، فإننا سنصف لا محالة منفّذ (agent) الفعل ومتقبّله من حيث كونهما «الفاعل» و«المفعول»، وهما مفهومان يحلّلان أحسن ما يحللان ظاهريا باعتبارهما مفهومين صوريين صرفين ينتميان إلى النظرية النحوية. وسنرى، بالطبع، أن عددا وافرا من الكلمات أو المورفيمات التابعة لمقولة نحوية واحدة تخضع للوصف الدلالي بتعابير مشابهة جزئيا، كوصف الأفعال من حيث الفاعل والمفعول، إلخ. ولا نستغرب لذلك، معناه أن الأدوات التركيبية المتوفّرة ضمن اللغة أصبحت تستعمل استعمالا منهجيا جداً. ومع ذلك، سبق أن رأينا أن تعميمنا انطلاقا من هذا الاستعمال المنهجي المتقدم، وإرجاعنا «المعاني البنائية» إلى مقولات أو بناءات نحوية، وكذا إرجاعنا «المعاني المعجمية» إلى الكلمات والمورفيمات، يشكل خطوة ذات شرعية مشكوك فيها.

وثمة استعمال آخر شائع لمفهوم «المعنى البنائي»، مع أنه استعمال ملتبس، ويتعلق بمعاني [مرتبطة] بما يدعى المورفيمات «ذات الاشتغال النحوي»، من قبيل (ing) و (ly) والحروف، إلخ. ويجد الرأي الدّاعي إلى أن معاني هذه المورفيمات تختلف اختلافا أساسيا عن معاني الأسماء والأفعال والنعوت ـ وأصناف كبيرة أخرى ربما ـ دعماً من خلال احتكامه إلى واقع أن المورفيمات يمكن توزيعها ضمن تتابع من الفراغات، أو المقاطع اللفظية (syl-lables)، بصورة يتخذ فيها الكلّ مظهر الجملة، وفي الواقع، بصورة يتسنى فيها تحديد المقولة النحوية التي تنتمي إليها العناصر الفارغة من المعنى. ونحن نعلم أن المقطع التالي مثلا: «Pirots karulize elatically» يتكون من ثلاث كلمات، هي: الاسم والفعل والحال بحكم وجود s و ize و ly بها، على التوالي. إلا أن هذه الخاصية لا تميّز مورفيمات «نحوية» عن غيرها تمييزا حادّا، مادامت الفراغات، ضمن مقاطع من قبيل: «The Pirots karul – yesterday» أو «give him – water» [أعطه ـ ماء]، محدّدة أيضا باعتبارها صيغة مختلفة (va-riant) للماضي، في الحالة الأولى، وباعتبارها (الـ) «the» و(بعض الـ) «some» إلخ، لا «a» [النكرة]، في الحالة الثانية. وما يفسّر أننا كنا مضطرين إلى إعطاء فراغات بدل كلمات فارغة من المعنى هو الانتاجية أو «اللاتحدّد» (open – endedness) الذي تمتاز به المقولات: اسم، فعل، نعت، إلخ، في تعارض مع المقولات: أداة [التنكير أو التعريف]، لاصقة فعلية (verbal Affix)، إلخ. وعلى وجه العموم، عندما نوزّع مقطعا من المورفيمات إلى مقطع من الفراغات، فإننا نحصر انتقاء العناصر التي يمكننا وضعها في مواقع شاغرة، قصد تشكيل جملة نحوية. وكائنة ماكانت الاختلافات الموجودة بين المورفيمات في علاقتها بهذه الخاصية، فإنها تفسر في صيغة مفاهيم نحوية مثل: الانتاجية، حرية التركيب، وحجم صنف الاستبدال، أحسن من تفسيرها في أية صيغة مفترضة من صيغ خاصية المعنى.

«البنيات التركيبية» (ص ص 93ـ95)

3ـ6 الحدود بين التركيب وعلم الدلالة:

إننا إذ نتابع هنا، في هذه النقطة، اختيار [معالجتنا] لعلاقة التركيب بعلم الدلالة ضمن سياق «مظاهر من نظرية التركيب» و(1965)، يلزمنا

التـذكـير بأننا قد [سبق لنا]، [. . .]، أن عالجنا هذه الجملة: «قد يفزع الصـدقُ الطفل»، وتوصلنا إلى أن نحوا تقليديا قد يزوّدنا، فيما يتعلق بهذه الجملة، بثـلاثـة نماذج من المعلومـات، ولقـد سبق لنـا أن ناقشنا [. . .] نموذجين منها، أي النموذج المقولي والنموذج الوظيفي. والآن ها نحن نعود إلى النموذج الثالث، الذي نعيد [كتابته] في (4):

(4) إن س طفل اسم معدود (باعتباره متميزا عن الاسم الكتلي Mass) (Noun الزبدة، والاسم التجريدي الصدق)، واسم عام (باعتباره متميزا عن اسم العلَم جون والضمير هو)، كما أنه، فضلا عن ذلك، اسم كائن حي (باعتباره متميزا عن كتاب)، واسم إنسان (باعتباره متميزا عن النحلة). أما أفزِع فهو فعل متعدّ (باعتباره متميزا عن وَرَد)، لا يدع مجالا لشطب المفعول به (باعتباره متميزا عن قرأ وأكل)، ويتخذ المظهر المستمر (Progressive Aspect) تلقائيا (باعتباره متميزا عن عرف (know)، وملَك (own)) ويقبل فاعلا مجردا (باعتباره متميزا عن (أكل وأعْجِب بـ. . .) ومفعولا به بشريا (باعتباره متميزا عن (قرأولبس)].

ـ المحرّران ـ

إن معلومات من قبيل تلك المقدمة ضمن (4) تثير أسئلة عديدة، أسئلة صعبـة ومـربكـة جدا، فبدءا، لا يتجلّى لنا بتاتا المدى الذي ينبغي ضمنه للمكون التركيبي أن يوفّر لنا هذه المعلومات. ثانيا، ثمة سؤال هام فيم وإلى أي مدى تكون الاعتبارات الدلالية واردة في تحديد بعض المقولات الفرعية، من قبيل تلك التي استخـدمنـاها في (4). وهي مسألة متميّزة، رغم كونها معرّضة للخلط في غالب الأحيان. ولا ترتبط [فيما بينها] إلا إذا كانت القاعدة المستعملة في إقامة التمايزات قاعدة تركيبية بحتة، عندئذ ينبغي، وبكل تأكيد، تقديم المعلومات ضمن المكون التركيبي داخل النحو. وبإمكاننا تسمية هاتين المسألتين مسألة التقديم ومسألة التبرير، بالتناوب.

وبقدر ما يتعلق الأمر بمسألة التبرير، فإن لسانيا يحرّكه اهتمام جادّ بعلم الدلالة سيحاول، فيما نحتمل، أن يعمّق التحليل التركيبي ويوسّعه إلى النقطة التي يمكن فيها [لهذا التحليل] أن يعطينا المعلومات المتعلقة بالتفريع المقولي (subcategorization)، عوض إحالة هذا على الحدس الدلالي غير الخاضع

للتحليل، وحيث لا يوجد، في هذه اللحظة، أي اقتراح يتعلق بقاعدة دلالية للقيام بالتمييزات الضرورية. وبالطبع، فالمسألة مفتوحة فيم إذا كانت المحاولة ستكلّل بالنجاح، ولو جزئيا.

ولن أهتم هنا إلا بمسألة تقديم المعلومات من النوع الذي ورد في (4). وأفترض طوال [هذا البحث] أن المكوّن الدلالي [التابع] لنحو توليدي، شأنه في ذلك شأن المكون الفونولوجي، مكوّن تأويلي بحت. وينتج عن ذلك أن جميع المعلومات المستعملة في التأويل الدلالي ينبغي لها أن تقدَّم ضمن المكون التركيبي التابع للنحو.

ورغم أن مسألة تبرير التفريعات المقولية من صنف المقوّلات المقدمة في (4)، مسألة تتجاوز إطار النقاش الجاري حاليا، فقد يكون من المفيد، مع ذلك، أن نمسّه مسا موجزا. إن ما يدور الرهان حوله هو، أساسا، مرتبة بعض التعابير من قبيل:

(5)

(I) The boy may frighten sincerity.	(I) إن الطفل قد يفزع الصدق.
(II) Sincerity may admire the boy.	(II) إن الصدق قد يعجب بالطفل.
(III) John amazed the injustice of that decision.	(III) إن جون قد أدهش جور هذا القرار.
(IV) The boy elapsed.	(IV) إن الطفل انقضى.
(V) The boy was abundant.	(V) كان الطفل وفيرا.
(VI) The harvest was clever to agree.	(VI) كان المحصول حاذقا في موافقته.
(VII) John is owning a house.	(VII) جون مالك لدار.
(VIII) The dog looks barking.	(VIII) يبدو الكلب نابحا.
(IX) John solved the pipe.	(IX) وجد جون حلاّ للغليون.
(X) The book elapsed.	(X) الكتاب انقضى.

ومن الواضح بالنسبة لأي واحد يعرف الانجليزية أن لهذه التعابير مرتبة تختلف عن جمل مثل:

(6)

(I) قد يفزع الصدق الطفل. (I) Sincerity may frighten the boy.

(II) قد يعجب الطفل بالصدق. (II) The boy may admire sincerity.

(III) أدهش جور هذا القرار جون (أو اندهش جون لجور هذا القرار). (III) The injustice of that decision amazed John.

(IV) انقضى أسبوع. (IV) A week elapsed.

(V) كان المحصول وفيرا. (V) The harvest was abuhdant.

(VI) كان الطفل حاذقا في موافقته. (VI) The boy was clever to agree.

(VII) يملك جون دارا. (VII) John owns a house.

(VIII) يبدو الكلب مفزعا. (VIII) The dog looks terrifying.

(IX) حلّ جون المشكلة. (IX) John solved the problem.

(X) تفرّق الأطفال. (X) The boys dispersed.

إن التمييز بين (5) و(6) ليس مثار نقاش. ومن الواضح، أنه ينبغي لنظرية كافية لتأويل الجمل (أي نحو كاف وصفيا) تعليله نوعا ما. فالعبارات الواردة في (5) تنحرف بطريقة ما (ولا تنحرف كلها بنفس الطريقة ضرورة) عن قواعد الانجليزية. فإذا كان من سبيل إلى تأويلها، فإنها غير قابلة للتأويل، وبكل تأكيد، بالطريقة التي تؤول بها الجمل المطابقة لها في (6). بل ويبدو أن التأويلات مفروضة عليها بحكم التماثلات التي تربطها بالجمل غير المنحرفة.

وثمة حالات واضحة جدا من حالات الخرق للقواعد التركيبية البحتة، مثل:

(7)

(I) (الـ) (طفل) (يمكن) (أفزع) (الصدق). (I) sincerity frighten may boy the .

(II) (الصدق) (يمكن) (أفزغ) (الـ) (طفل). (II) boy the frighten may sincerity.

وثمة أمثلة شائعة [معيارية] تمثل للتنافر الدلالي (أو «التداولي») البحت، مثل:

(8)

(I) إن أطبـاء العيون (oculists) أكثر دربة، على وجه العموم، من أطباء العيون (eye-doctors) .

(II) كلا أبوي (parents) جون متزوّج من عمتيّ (أو خالتي].

(III) إنني أستظهر القطعة الموسيقية (score) [المنتمية] للسوناتا التي أتمنّى تأليفها في يوم ما.

(IV) إن قطعة الثلج التي نجحت في إذابتها مؤخرا قد تكسّرت.

(V) لقد كنت أعرف أنك ستأتي، إلا أنني كنت مخطئا.

إن الأمثلة الواردة في (5) تشترك في خاصية تقع على الحدود بينهما، [ومن ثم]، ليس من الـواضح جدا كيف يمكن تفسير مرتبتها الشاذّة. وبكلمات أخرى، ينبغي لنا مواجهة المشكل المتجلّي في تحديد المدى الذي يمكن ضمنه تمديد نتائج ومناهج التحليل التركيبي أو الدلالي، قصد تعليل انحراف هذه التعابير وتأويلها. ومن نافل القول أن نفس الاجابة قد لا تكون مناسبة في جميع هذه الحـالات، كما أن اعتبـارات دلالية بحتـة أو تركيبية بحتة قد لا تزوّدنا بالاجـابة في حالة معيّنة. والواقع، أنه لا ينبغي لنا التسليم، ضرورة، بأنه يمكن الفصل بين الاعتبارات التركيبية والاعتبارت الدلالية فصلا حادا.

6ـ4 درجات النحوية:

يبـدو أن التمييز بين الخصـائص النـابعـة من التفريع المقولي الدقيق والخصائص الانتقائية [. . .] مترابط كبير ترابط بتمييز هام يعود للاستعمال اللغوي. فكل خاصية سياقية مثل هذه تشترك مع قاعدة معينة تحصر المواد المعجمية، التي تحتوي على هذه الخاصية، ضمن سياقات معينة. وبإمكاننا، في كل حالـة، بنـاء جملة منحـرفـة من خلال خرق للقاعدة. هكذا تكون الأفعـال، في القسم 3، مصنّفـة في تفـريعـات مقـولية، بصورة حصرية، باعتبارها أفعالا لازمة، ومتعدية، وقبـ ـ نعتية، وقبـ ـ جملية، إلخ. وفي هذه الحالات سيعطينا خرق القواعد سلاسل مثل هذه:

ويبدو أن الجمل التي تنحرف عن قواعد الانتقاء المتضمِّنة لخصائص معجمية «من مستوى أعلى»، كخاصية [معدود] مثلا، جمل تحظى بقبول أقل، وتؤوَّل بصعوبة أكبر من الجمل المتضمِّنة لخصائص «من مستوى أدنى»، كخاصية [إنسان] ومن الهام أن نضع نصب أعيننا، في نفس الوقت، أن القواعد المتضمنة لخصائص تركيبية من مستوى أدنى لا تحتمل كلها قواعد الانتقاء التي تتضمّن هذه الخصائص. وهكذا، تنتج هاتان الجملتان:

(12)

(i) كان الكتاب الذي قرأته رائجا — (i) The book who you read was a best seller

(ii) من صادفته هو جون. — (ii) Who you met is John

الاخفاق في التقيّد بالقواعد المتضمّنة للخاصية [إنسان]، إلا أنهما غير مقبولتين تماما - رغم أننا، بالطبع، قد نفرض عليهما، بسهولة، وبصورة مطرّدة لا محالة، تأويلا ما. إنهما تختلفان، من حيث درجة المقبولية وطريقة التأويل، اختلافا تاما عن الجمل الناتجة عن الاخفاق في التقيد بقواعد الانتقاء المتضمّنة للخاصية [إنسان]. هكذا، وكائنة ما كانت الطريقة التي نعالج بها قواعد الانتقاء، فلا شك أن خصائص مثل [إنسان] تلعب دورا في القواعد التركيبية البحتة (مادمنا قد أقصينا، وبكل تأكيد، أمثلة (12) على أسس تركيبية بحتة).

وبالمثل، فلننظر في الخاصية الانتقائية [+ مجرد]. . . . - . . . [+ حي] التي نضفيها على أفعال مثل أفزع، سلّى، سحر، . . . إن هذه الخاصية متضمّنة في قواعد يستحيل اختراقها، شأنها في ذلك شأن القواعد التي تعطينا:

The book which you read was a best seller

(كان الكتاب الذي قرأته رائجا)، وتعطينا:

What you found was my book

(إن ما عثرت عليه كان كتابي)

بينما تستثني (12). ومن ثم، يمكن للمفردات التي خصّصناها إيجابيا في علاقتها بهذه الخاصية أن تظهر في موقع النعت. بحيث تكون لنا جمل من قبيل: ظهر شخص مفزع (مسلّ، ساحر) جدا بصورة مفاجئة، ولا تكون لنا جمل مثل:

(13)

(أ) ظهر شخص ماش جدا (I) A very walking person appeared

(ب) ظهر شخص ضارب جدا (II) A very hitting person appeared

إن هاتين الجملتين، مثلهما في ذلك مثل (12)، قابلتان للتأويل بصورة مباشرة، وربما بصورة أحادية، إلا أنهما، وبجلاء، لا نحويتان، بصورة أكثر جدية ـ وذلك بالمعنى الحدسي الذي نحاول الآن تفسيره ـ من الأمثلة التي أوردناها سابقا عن خرق قواعد الانتقاء. هكذا، يبدو أن هذه الخاصية السياقية التي أدخلناها انتقائيا متضمنة أيضا في القواعد التي لا يمكن لنا خرقها دون ابتعادنا عن النحوية ابتعادا كبيرا.

ومن ثم، فإن أمثلة كـ (12) و(13) تدعم ملاحظتين هامتين. فمن الواضح، أولا، أن خصائص مثل [إنسان] و[+ مجرّد]. . . ـ . . . . [+ حي] تلعب دورا في اشتغال المكوّن التركيبي، مهما يكن تصوّرنا للتركيب، وطالما نتّفق على أن (12) و(13) منحرفة تركيبيا. ولا تعزى الميزة الخاصة التي تتمتع بها أمثلة (10) إلى واقع أن هذه الجمل تخرق قواعد تتضمّن «خصائص من مستوى أدنى»، وإنما تعزى إلى واقع أن هذه القواعد المخروقة قواعد انتقاء. ومن الواضح، ثانيا، وانطلاقا من أمثلة (12) و(13)، أننا لا يمكننا ربط مفهوم «النحوية» بـ «القابلية للتأويل» (أي سهولة التأويل، أو أحاديته، أو انتظامه)، أو لا يمكننا ربطه بصورة بسيطة على الأقل. وثمة، دون شك، جمل مثل (12) و(13) قابلة للتأويل بصورة أحادية ومنتظمة ومباشرة، رغم أنها أمثلة نموذجية للخروج عن الصياغة الجيدة. ومن جهة أخرى، ثمة جمل مصوغة صياغة جيدة وكاملة، إلا أنها قد تطرح صعوبات في التأويل، وتكون موضوعا لتأويلات متنوعة، بل وربما متصارعة. وبصورة أعم، من الواضح أن المفهوم الحدسي للصياغة النحوية الجيدة ليس مفهوما بسيطا بأي وجه من الوجوه، ومن الواضح أن تفسيرا كافيا له سيتضمّن بناءات نظرية ذات طبيعة مجردة جدا، كما يتضح أن ثمة عوامل متنوعة ومتعدّدة تحدّد الكيفية التي يمكن لنا بها تأويل جملة ما، كما تحدّد إمكان ذلك.

وتكون محاولات بعض اللسانيين لاعطاء تعريف دقيق إلى بُعد واحد، على الأقل، من أبعاد درجة النحوية أجدر بالقبول ـ لو أنها لم تتجاوز مسألة

الانحراف عن قواعد الانتقاء ـ منها لو توسّعت لتشمل المجال الكامل الذي تشغله الأمثلة المنحرفة عن الصياغة الجيّدة. والواقع، وتبعا لهذا الاقتراح، أن بإمكاننا أن نستخلص أن الوظيفة الوحيدة لقواعد الانتقاء هي أن تفرض تراتبا للانحراف عن النحوية على مجموعة معينة من الجمل، وخصوصا على تلك الجمل التي بإمكاننا توليدها عبر بعض إكراهات الانتقاء، في الوقت الذي نبقي فيه النحو دون تغيير، بطريقة أخرى.

ولنلاحظ أن قواعد النحو تفرض ترتيبا جزئيا من حيث الهيمنة ضمن الخصائص التي تشكل رمزا معقدا داخل واسم مركبي.

ولنفترض أن [الفعل] التوليدي **أفزع** يرافقه رمز معقد يتشكل من الخصائص [التالية] [+ ف، + ـ م س، + [+ مجرد]. . . ـ . . . [+ حي]، وغيرها، وأن القواعد النحويةلا تفرض رتبة مهيمنة [+ ف]، [+ ـ م س]، [+ [+ مجرد]. . . ـ . . . [+ حي]] [. . .].

وبتعابير من هذا القبيل، بإمكاننا تحديد درجة انحراف سلسلة نتجت عن إحلال لفظة معجمية محل **أفزع** ضمن هذا الواسم المركبي. وسيكون الانحراف أكبر كلما كانت أعلى خاصية من الخصائص المطابقة للقاعدة ضمن تراتب الهيمنة، ملطفة. ومن ثم، قد يكون الانحراف، ضمن مثالنا، أكبر إذا كانت اللفظة التي حلت محل أفزع لا فعلا، ويكون أصغر إذا كانت فعلا، إلا أنه فعل غير متعدّ، وأصغر من ذلك إذا كانت فعلا متعديا، دون أن يكون فاعله مجردا، وهكذا ستكون لنا رتبة الانحراف التالية:

(14)

(أ) قد الفضيلة الصدقُ الطفلَ	Sincerity may virtue the boy
(ب) قد ينقضي الصدقُ الطفلَ	Sincerity may elapse the boy
(ج) قد يستحسن الصّدقُ الطفلَ	Sincerity may admire the boy

ويبدو أن هذا يعطينا تفسيرا طبيعيا لمعنى واحد، على الأقل، من معاني كلمة «انحراف». ولقد سبق لنا أن اقترحنا، في مكان آخر، أن حجم المقولة التي يتم الاستبدال داخلها، قد يحدّد درجة النحوية (أي مدى الانحراف التركيبي) الموجودة ضمن سلسلة ما.

ويظهر أن الخصائص التي أدخلتها قواعد التفريع المقولي الصارم تهيمن على الخصائص التي أدخلتها قواعد الانتقاء، وأن جميع الخصائص المعجمية تهيمن عليها رموز المقولات المعجمية. ويبدو، فضلا عن ذلك، أن الانحراف عن قواعد الانتقاء المتضمّنة لخصائص من مستوى أعلى أشدُّ من الانحراف عن قواعد الانتقاء المتضمنة لخصائص من مستوى أدنى. وتتجمّع هذه الملاحظات المتنوعة لتجعل من تعريف «درجة الانحراف»، الذي قدمناه لتوّنا، تعريفا طبيعيا إلى حدّ ما. وإذا كان التمييز، الذي سجلناه سابقا، أي التمييز بين قواعد التفريع المقولي الصارم وقواعد الانتقاء، صحيحا على وجه العموم، أصبح بإمكاننا المضي قُدُما لكي نضيف إلى ميزان الانحراف تقسيما لعله يتوزّع إلى ثلاثة نماذج عامة، خصوصا منها النماذج الناتجة عن:

(أ) خرق المقولة المعجمية (مثل (14 أ)؛ (ب) الصراع مع خاصية من خصائص التفريع المقولي الصارم (مثل (14 ب) و(9))؛ (ج) الصراع مع خاصية انتقائية (مثل (14 ج) و(10). وثمة، فضلا عن ذلك، تقسيمات فرعية، داخل النموذج الثالث على الأقل. وبالطبع، ثمة نماذج كثيرة أخرى (مثل (12) و(13)) [4]. وهذا غير مستغرب، مادامت ثمة قواعد لأنماط عديدة يمكن لنا خرقها.

(4) إن هذه الأمثلة لا تشرع في استنفاذ مدى الإمكانية التي ينبغي لنا تأملها ضمن دراسة شاملة لتأويل الجمل المنحرفة. فهي، بادىء ذي بدء، لا تمثل لاستعمال قلب الرتبة باعتباره وسيلة أسلوبية. فالنقاش الذي سقناه هنا حول الانحراف عن النحوية لا يعطينا أية نظرة نافذة الى هذه الظاهرة. فلنتأمل مثلا هذا السطر [الشعري]:

«Me up at does
out of the floor
quietly stare
a poisoned mouse
still who alive
is asking what
have I done that
You wouldn't have» (E.E. Cummings)

[هذا البيت] لا يطرح هنا أية صعوبة أو لبس يتعلق بالتأويل، ومن المؤكد أن محاولتنا إعطاءه درجة من درجات الانحراف من حيث عدد ونوعية القوانين النحوية التي تم خرقها قصد توليده، ستكون محاولة خارجة عن الموضوع.

٦ـ5 دور قواعد الانتقاء

تلعب قواعد الانتقاء دورا هامشيا نوعا ما ضمن النحو، رغم أن الخصائص التي تتكفّل بها قد تدخل ضمن عدد من العمليات التركيبية الصرفة (قارن بـ (12) و(13)). ومن ثم، قد يقترح البعض إقصاء قواعد الانتقاء خارج التركيب، على أن يضطلع المكوّن الدلالي بوظيفتها. ولعل هذا التغيير لن يؤوّل بنية النحو، كما وصفناه أعلاه، تأويلا تعسفيا. وبالطبع، فستظل الخصائص، التي تستعملها قواعد الانتقاء وتدخلها، ظاهرة في المواد المعجمية بالنسبة للسلاسل. أي أن طفل قد يخصّص باعتباره [+ حي] وأفزع باعتباره يسمح بفاعل مجرد ومفعول به حي، إلخ، ضمن المواد المعجمية بالنسبة إلى هذه المفردات، وفضلا عن ذلك، إذا استمررنا في تسمية خاصية من خصائص المادة المعجمية «خاصية تركيبية»، عندما تكون متضمّنة في قاعدة تركيبية صارمة، فإن هذه الخصائص [التي تتميّز بها] المادة المعجمية ستكون تركيبية أكثر من كونها دلالية (قارن بمناقشتنا لـ (12) و(13)). ومع ذلك، سيولّد النحو، بانسجام مع هذا الاقتراح، وبصورة مباشرة، حتى بعض الجمل الشبيهة بـ (10) ـ لا جملا مثل (9) بالطبع ـ، باعتبارها جيدة الصياغة. وبكلمات أخرى، قد لا يفرض المكوّن التركيبي للنحو تراتبا في درجة النحوية، في هذه المستويات الدنيا من مستويات الانحراف، والآن قد يضطلع المكوّن الدّلالي بهذه المهمة.

ولنتأمّل هذه الحالة النموذجية من حالات الخرق لقواعد الانتقاء:

(15)

أفزع جون الصدق — John frightened sincerity

هذه جملة منحرفة، تشكلت عبر تلطيف حصرَ أفزع على المفعول به ـ الحي. ومع ذلك ثمة نماذج يمكن لنا فيها خرق هذا الحصر، دون أن ينتج عن ذلك أي فقدان للمظهر الطبيعي، كحال هذه الأمثلة:

(16)

(أ) من الهراء أن نتكلم عن (ليس ثمة نشاط يتعلق بـ) إفزاع الصدق.

(ب) ليس الصدق من [تلك] الأشياء التي يمكن إفزاعها.
(ج) [ليس] بإمكاننا إفزاع الصدق.

من الواضح أنه ينبغي لنحو كاف وصفيا أن يشير إلى أن (15) جملة منحرفة (مثلما هو الشأن في حالة الأمثلة الواردة في (10))، ويشير إلى أن الأمثلة الواردة في (16) غير منحرفة. وثمة طرق متنوعة لمقاربة هذا المشكل.

ولنفترض أن قواعد الانتقاء متضمّنة في التركيب. ومن ثم، يولّد النحو (بالمعنى الذي أوردناه في الهامش (3) (15) و(16)) توليدا اشتقاقيا. إنها تولد مصحوبة بواسمات مركبية تشير إلى أنها تبتعد عن النحوية في وجه معين من الوجوه. ومادامت (15) تختلف عن (16) من حيث «انحرافها» عن وجهة النظر الحدسية، فإن هذا المفهوم الحدسي لا يطابق النحوية. بل إننا نحتمل أنها ميزة تحدّدها العملية المشتركة بين المكوّن التركيبي والمكوّن الدلالي. ومن ثم، ينبغي لنا تعيين قواعد الإسقاط الخاصة بالمكوّن الدّلالي والمواد المعجمية الخاصّة بكلمات مثل هراء، ونتكلم، بصورة تجعل ـ رغم أن المكوّن **أفزع الصدق** التابع للواسمات المركبية المعمّمة والخاصة بـ (16 أ ـ ج) موسوم باعتباره نافرا ـ القراءات المخصَّصة للمكونات التي تهيمن عليها تزيح التنافر، وتمنح، بالتالي، الجمل (16) (لا الجملة (15)) تأويلا غير منحرف في آخر المطاف. ويبدو لي أن هذه النتيجة ليست شاذة وغير محتملة بتاتا. ومن الأكيد أنه من غير المفاجىء أن نعثر على أن مفهوما حدسيا مثل «الانحراف» لا يمكن تفسيره إلا من خلال بناءات نظرية مختلفة الأنواع، بناءات لا تملك في ذاتها أي تأويل حدسي مباشر ومنتظم. ولدعم هذه الخلاصة دعما أكبر، يمكن لنا الاستشهاد بواقع أنه بإمكاننا أن نخرق حتى قواعد التفريغ المقولي الصارم خرقا ظاهريا دون أن يؤدي ذلك، بالضرورة، إلى التنافر الدلالي، مثلما هو الشأن في:

(17)

(أ) من الهراء أن نتكلم عن (ليس ثمة نشاط يتعلق بـ) انقضاء كتاب.
(ب) إن انقضاء كتاب ليس بالنشاط الذي يمكننا إنجازه.
(ج) لا يمكننا أن نقضي كتابا.

هنـا أيضـا، بإمكاننا أن نؤكد، بصورة معقولة، أن سلاسل القاعدة، التي تنحـرف عن النحوية انحرافا دالا، هي، مع ذلك، مكوّنات لجمل تتلقّى تأويلات غير منحـرفـة بحكم المميّزات الـدلالية التي تطبع بعض المفردات المعجمية وبعض البنـاءات، ويمكننـا الاستشهاد ـ بهدف أن ندعم الدليل القائل إن النحوية لا يمكنها، بأي حال من الأحوال، أن تتطابق مع مفهوم «الانحراف» الحدسي ـ بحالات تكون فيها سلاسل نحوية صرفة نافرةً على أسس لا تركيبية (أنظر القسم 1ـ3 مثلا).

ومن ثم، يبدو لي أن أمثلة من قبيل (16) لا تقدم لنا دليلا قويا جدا قصـد إبعاد قواعد الانتقاء عن المكوّن التركيبي وتخصيص وظيفتها للقواعد الدلالية التأويلية. ومع ذلك إذا سلكنا المسلَك الأخير، كانت قواعد التركيب هي التي تولّـد (15) و(16) توليدا مباشرا، وبالتالي، ستكون العلاقة بين النحـوية والانحـراف الحدسي، في حالات مثل هذه على الأقل علاقة أوثق بكثير. ولعل البعض يستشهد بذلك باعتباره رأيا بسيطا يخدم القرار القاضي بحـذف قواعد الانتقاء من المكوّن التركيبي، وتعديل نظرية المكوّن الدلالي بصورة ما حتى يتاح لها أن توفّق بين هذه الظواهر.

لقد درسنا إمكانية إضفاء وظيفة قواعد الانتقاء على المكوّن الدلالي. وبـالتناوب، قد تثار مسألة فيم إذا لم يكن على قواعد التركيب التوليدي أن تضـطلع بجميـع الـوظائف الخاصة بالمكوّن الدلالي، كما وصفناها سابقا. وبإمكاننا أن نسأل، بصورة أخصّ، فيم إذا لم يكن علينا أن نجعل من الحلقة المكوّنة من قواعد التأويل ـ وهي القواعد التي تعين قراءات [معينة] إلى عُجَرَ أعـلى (أو مكوّنات أوسع) تنتمي إلى الواسم المركبي المعمَّم والتحتي ـ قابلة للتـطبيق قبـل بعض من قواعـد التركيب، وبصورة يكون معها التمييز بين المكوّنين مطموسا في الواقع. ويستكشف هذا التصوّرَ، الذي لا يمكن غض الـطرف عنـه بأي حال من الأحـوال، بصورة قبلية، كلٌّ من بيفر (Bever) وروزنبـاوم (Rosenbaum)، حيث يُظهـران أنـه ينبغي لنا مراجعة التنظيم الداخلي للمكوّن التركيبي في جوانب جوهرية ومتعددة، في حالة تبنّينا لهذا التّصور.

وانطلاقا من هذه الخلاصة غير الحاسمة والجزئية، يكون من الواضح أن العلاقات المتبادلة بين القواعد التركيبية والدلالية مسألة لم تحلّ بعد، بأي حال من الأحـوال، وأن ثمة مجالا من الامكانيات يستحقّ منّا الاستكشاف الجدّي. [أما] المقاربة التي تبنّيتها فهي حلّ وسط محافظ يجمع بين محاولة إدماج القواعد الدلالية دمجا صارما ضمن المكوّن التركيبي، وبين محاولة بلورة المكوّن الدلالي، بحيث يضطلع بوظيفة قواعد الانتقاء. ومن الواضح أن نظرة أنفذ إلى هذه المسائل ستنتظر دراسة للقواعد التأويلية الدلالية أكثف بكثير مما كان بإمكاننا القيام به لحدّ الآن. وأعتقد أن العمل الذي أنجز خلال السنوات القليلة الماضية قد وضع الأساس بالنسبة إلى بحث تجريبي من هذا النوع. وثمـة نمـوذج نظري عام وجـدت بعض أجـزائه دعما تجريبيا. وبإمكاننا أن نصوغ، ضمن هذا النموذج، بعض الأسئلة الواضحة وضوحا معقولا، ومن الواضح، أيضا، بما يكفي، ما نوع الدليل التجريبي الصالح للحسم فيها. وبـإمكـاننـا صياغـة مواقف بديلة، إلا أنـه ينبغي لأي موقف تمّ تبنيه، في الحاضر، أن يكون مؤقتا.

وعلى وجه العموم، لا ينبغي لنا أن نتوقّع القدرة على تحديد مجال واسع ومعقد، قبل أن يتم استكشافه استكشافا شاملا. وليس القرار المتعلق بالحدود الفاصلة بين التركيب وعلم الدلالة (إن كانت ثمة حدود) شرطا مسبقا للدراسة الوصفية والنظرية التي تتناول القواعد الدلالية والتركيبية. بل وعكس ذلك، سيظل مشكل التحديد مفتوحا إلى أن نفهم هذه الحقول أحسن مما نفهمها اليوم. وبإمكاننا أن نقول نفس الشيء عن الحدود التي تفصل الأنساق الدلالية عن أنساق المعرفة والاعتقاد. ولقد لوحظ، منذ مدة طويلة، أن هذه الأخيرة تبدو وكأنها تتداخل بطرق غامضة. ولا نستطيع أن نحقّق فهماً دالا لهذه المسألة إلا بشق الأنفس، قبـل تحليل عميق للأنساق الدلالية، من جهة، وأنساق الاعتقاد من جهة أخرى. وفي غياب ذلك، لا يسعنا إلا مناقشة بعض الأمثلة المعزولة ضمن فراغ نظري. ومن ثم، لا نستغرب أن لا شيء حاسما ينتج عن ذلك.

6ـ1 بعض المشاكل الاضافية للنظرية الدلالية:

ينبغي لنا إضافة تخصيص رئيس لهذا النقاش الذي يتناول علاقة التركيب بعلم الدلالة. ولقد وصفت المكوّن الدلالي باعتباره نسقا من القواعد التي تعيّن قراءات لمكوّنات الواسمات المركبية ـ نسقا ليس له بنية داخلية تتجاوز ذلك. إلا أن وصفا مثل هذا لا يكاد يكون كافيا. وبالخصوص، ليس ثمة كبير شك في كون نسق «التعريفات المعجمية» غير ذري كما يستنتج من هذا العرض.

وفيما يتعلق بالتعريفات المعجمية، ثمة مشكلان رئيسيان مطروحان للبحث. فمن الهام، بادىء ذي بدء، أن نحدّد الإكراهات الكلية، المستقلة عن اللغة، التي تخضع لها الخصائص الدلالية ـ وبتعابير تقليدية، نسق المفاهيم الممكنة. ويفترض مفهوم «المادة المعجمية»، في حد ذاته، نوعا من المعجم الكلي والثابت، توصف من خلاله هذه الموضوعات، مثلما يفترض مفهوم «التمثيل الصوتياتي» (phonetic) نظرية صوتياتية كلية من نوع ما. ومن المؤكد أن جهلنا بالوقائع الفسيولوجية والنفسية الملائمة هو الذي يسمح بالاعتقاد الشائع أنه لا توجد أية بنية قبلية، أو توجد بنية قبلية ضئيلة، تسبق نسق «المفاهيم التي يمكننا الوصول إليها».

فضلا عن ذلك، وبعيدا عن مسألة الاكراهات الكلية، يبدو واضحا أن المواد المعجمية تدخل، ضمن أي نسق لساني معين، في علاقات دلالية داخلية من نوع أكثر نسقية مما يوحي به ما قلناه لحد الآن. وقد نستعمل عبارة «الخصائص الحقلية» قصد الإحالة على هذه المظاهر المنتمية إلى نظرية دلالية ووصفية، وهي مظاهر دالة دون ريب، رغم أنها لم تفهم إلا فهما ضعيفا. ومن ثم، فلنتأمّل، مثلا، نعوتا تتنافى فيما بينها ضمن مجال إحالي معين، مثل الكلمات التي تحيل على اللون. وتزوّدنا هذه «المجموعات المتضادة» (قارن بكاتز، 1964) بمثال عن خاصية حقلية لا يمكن وصفها بصورة طبيعية من حيث هي مواد معجمية منفصلة، رغم أن [هذه الخاصية] تلعب، بوضوح، دورا ضمن التأويل الدلالي. أو فلنتأمّل علاقة «have a» التي ناقشها بيفر وروزنباوم. لدينا:

(18)

(أ) للرجل ذراع	(i) The man has an arm
(ب) بالذراع إصبع	(ii) The arm has a finger
(ج) بالإصبع جرح	(iii) The finger has a cut

وليس لدينا:

(19)

(أ) للذراع رجل	(i) The arm has a man
(ب) بالإصبع ذراع	(ii) The finger has an arm
(ج) بالجرح إصبع	(iii) The cut has a finger

(إلا إذا استثنينا، بصورة غير واردة في هذه النقطة، [هذه التركيبات]، باعتبارها بدائل حذفية (elliptic) لتركيبات مختلفة كليا، مثل: «بالإصبع ذراع مشدود إليه»، «على الإصبع رجل»، إلخ). وفضلا عن ذلك، تمثل هذه الأمثلة لعلاقات المعنى أكثر من تمثيلها لعلاقات الواقع. ومن ثم، لا اعتراض نحويا لنا على [هذه الجملة]: «للنملة كُلية»، بينما لا تكون [هذه الجملة]: «للكلية نملة» خاطئة أو غير ممكنة، وإنما تكون خالية من المعنى، مع أخذنا للاستثناء غير الوارد الذي سجلناه لتوّنا. وإن لنا، في هذه الحالة، تراتبا من الحدود ذات علاقات نسقية لا يمكن لنا، ومرة أخرى، وصفها ضمن نموذج المواد المعجمية المستقلة. وبإمكاننا العثور، بسهولة، على أنساق أخرى من هذا القبيل، وهي توحي، في الواقع، بأن جزءا من المكوّن الدلالي، في نحوٍ ما، لابدّ وأن يكون تشخيصا للخصائص العقلية، تشخيصا خارج القاموس. هذه مسألة حاسمة إلا أنها لم تستكشف إلا نسبيا ضمن نموذج عام، رغم وجود عدد من الدراسات القيّمة لبعض من مظاهرها. وفضلا عن ذلك، لنفترض أن ثمة محاولة لربط «الانحراف» بالمعنى الحدسي، بـ«درجة النحوية» بالمعنى التقني، عبر إقصاء أمثلة مثل (19أ ـ ج) عن التوليد المباشر. فليس من السهل تحديد النتائج الناجمة عن قرار مثل هذا.

ومرة أخرى، لا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى بعض المشاكل، ونشدّد على واقع أن ثمة أسئلة مبدئية، لم تحصل على أجوبة بعد، بإمكانها أن تؤثر على

صياغة حتى تلك الأجزاء، المنتمية الى النظرية النحوية، التي تبدو راسخة بصورة معقولة.

أخيرا، من الهام أن نعي بالمشاكل المتعددة الأخرى التي تواجه نظرية التأويل الدلالي من النوع الذي أحلنا عليه ضمن النقاش السابق. ومن الواضح أن معنى جملة ما يتأسس، كما شدّد كاتز وفودور على ذلك، على المعنى الذي تحمله أجزاؤها، كما يتأسس على الطريقة التي تتألف بها. ومن الواضح أيضا، أن طريقة التأليف التي تزوّدنا بها البنية السطحية (أو المكون المباشر) لا تكون واردة تقريبا، على وجه العموم، في التأويل الدلالي، بينما تكون العلاقات النحوية المعبر عنها في البنية العميقة المجرّدة، وفي كثير من الحالات، هي بالضبط العلاقات التي تحدّد معنى الجملة. ومع ذلك، ثمة حالات توحي بحاجتنا الى مفهوم للوظيفة النحوية والعلاقات النحوية أكثر تجريدا من أي مفهوم تم تطويره إلى حدّ الآن، تطويرا نسقيا. ولنتأمل، مثلا، هذه الأزواج من الجمل:

(20)

(أ) يلفت جون نظري باعتباره مغرورا.
أنا أعتبر جون مغرورا.

(ب) أحببت المسرحية.
أعجبتني المسرحية.

(ج) اشترى جون كتابا من بيل.
باع بيل جون كتابا.

(د) ضرب جون بيل.
تلقى بيل ضربة من جون.

ومن الواضح أن ثمة علاقة معنى تُقارب نوعا من إعادة الصياغة في هذه الحالات. ولا يمكن التعبير عنها بصيغ تحويلية، كما هو ممكن في هذه الحالات، مثلا:

(21)

(أ) جون سهل علينا إقناعه.
من السهل علينا إقناع جون.

(ب) كان اليوم الذي جاء فيه أمس.
جاء أمس.

ففي الحالة (21)، كانت البنيات العميقة للجمل المقرونة هي هي، من جميع الوجوه الواردة في التأويل الدلالي الذي نحن بصدده هنا، وبصورة يفسر معها التحليل التحـويلي الترادفَ (المعرفي). ومع ذلك، لا يبدو هذا صحيحا في الحالة (20). ففي الحالة (20 أ) مثلا، رغم أن البنيات العميقة قد تظهر أن «مغرور» يقيّد معنى «جون» في كلتا الجملتين، فإنها لن تعبّر عن العلاقات التي تربط **الإسمين بالفعل**، وهي العلاقات الدالة دلاليا (بمعنى غير واضح). وهكذا، تكون العلاقة بين «جون» و«لفت»، بمعنى ما، هي نفس العلاقة بين «جون» و«اعتبر»، وتكون العلاقة بين «لفت» و«نظري» هي نفس العلاقة بين «اعتـبر» و«أنـا». ولا نتوّفر على إوالية للتعبير عن هذه الواقعة، وبالتالي لتفسـير علاقة المعنى، في صيغة الخصائص المعجمية أو العلاقات النحوية المنتمية الى البنية العميقة. وبالنتيجة يبدو أن وراء مفهومي البنية السطحية (كـ«الفـاعـل النحـوي» مثـلا) والبنية العميقة(كـ«الفاعل المنطقي»)، ثمة مفهـوما أكثر تجريدا لـ«الوظيفة الدلالية»، وهو مفهوم لم يفسر بعد. وتقترح وسائل صورية متنوعة نفسها للتعبير عن هذه الوقائع، إلا أن المشكل العام يبدو لي غير تافه.

ولقد أثيرت كثير من المشاكل المتعالقة، ضمن النقاش الشامل الذي تناول التمييز بين **الموضوع والمحمول** «النحويين» في جملة ما، وبين **موضوعها ومحمولها** «المنطقيين» أو «النفسيين». ويزعم **كوك ولسون** (Cook Wilson)، (1926، ص119 ومـا يليهـا) إذا ما اكتفينـا بذكـر [مشكل واحد]، «أن **الزجاج**، ضمن التعبير التالي: «إن الزجاج مطّاط»، لن يبقى هو الموضوع، إذا كان موضوع البحث هو التمطّط، وكان السؤال هو: ما هي المواد التي تتميّز بتمطّطها، وسيتم، في هذه الحالة، نقل التشديد الذي وقع على **«مطاط»**،

عندما كان الزجاج هو الموضوع، إلى «الزجاج». ومن ثم، يكون «الزجاج»، ضمن التعبير التالي: «إن «الزجاج مطّاط»، وهو الذي يقع عليه التشديد، هو الكلمة الوحيدة التي تحيل على الواقعة الجديدة المفترضة ضمن طبيعة التمطّط، أي كونه موجودا في الزجاج... [بالتالي]... ينبغي أن يصير «الزجاج» محمولا... ومن ثم، ينبغي لنا تحليل نفس الشكل من أشكال الكلمات تحليلا مغايراً، حسب كون [هذه] الكلمات إجابة عن السؤال الأول أو الثاني»؛ وعلى وجه العموم «ليس الموضوع والمحمول، بالضرورة، كلمتين ضمن الجملة، ولا حتى شيئا تشير إليه كلمات ضمن الجملة». ومهما تكن قوة ملاحظات مثل هذه، فإنها تبدو خارج مجال أية نظرية للبنية اللغوية أو الاستعمال اللغوي.

ولأختم هذه الخلاصة غير الحاسمة، فسأشير، وببساطة، إلى أن البنية الدلالية والتركيبية للغات الطبيعية يكتنفها، وبوضوح، الكثير من الأسرار، لا من حيث الوقائع ولا من حيث المبدأ، وإلى أن أية محاولة لتعيين حدود هذه المجالات ستكون، بالضرورة، محاولة مؤقتة إلى حدّ بعيد.

«مظاهر من نظرية التركيب»، (ص ص: 75 ـ 77، 148 ـ 154، 157 ـ 163).

نقل النصّين عن الانجليزية **مصطفى كمال**

(*) العنوان الأصلي للنص الأول: Basic principles (ص ص 1 ـ 21)
العنوان الأصلي للنص الثاني: Syntax and Semantics (ص ص 101 ـ 126)
ضمن كتاب: «تشومسكي: قراءات مختارة» (Chomsky : Selected readings)
تحرير: ج. ب. ب. آلن وب. ف. بورن، مطابع جامعة اكسفورد، ط 2، 1971

النحو بدون تحويلات

ريتشارد أ. هدسون

ها قد تصرّم ما يقرب من عشرين سنة بعدما نشر نعـام تشومسكي كتابه «البنيـات الـتركيبية»، ومنذ ذلك الوقت تغيَّرت أشياء كثيرة في اللسانيات، ابتداء بالاهتمام الذي أخذ يُوليه باقي العالم إلى أعمال اللسانيين. ويعود هذا الاهتمام بداهة، وفي جزء كبير منه، إلى كون تشومسكي يدّعي أنه فتح نافذة على العقل البشري، تسمح لنا بملاحظته من خلال بنية اللغات. والدليل على ذلك بسيط بما يكفي: بإمكان اللساني أن يكتب نحواً يطابق لغة معينة، إلى درجة أننا نكون على شيء من الصواب إذا ما اعتقدنا أن هذا النحو هو «الصـالـح» لهذه اللغـة. ولكن، ومادامت اللغة المعنية لا توجد، من جهة أخرى، إلا في رؤوس من يتكلمونها، وإلى أن يتدخل لساني أو نحويّ ما، فينبغي لنا التسليم بأن النحو المستخلص من اللغة الطبيعية، بهذه الطريقة، يطابق، بصورة مباشرة ووحيدة، وحتى في تفاصيله، المعرفة الموجودة في عقل من يتكلم هذه اللغة. ومن ثم إذا كنا نريد الشروع في دراسة ذلك الجزء من عقلنـا الـذي نسميه المعـرفة، يكفينا أن نكتب أنحاء اللغات الخاصة، مع تأكّدنا، بالطبع، وفي كل مرة، من أننا أمام النحو الصالح، ثم ندرس هذه الأنحاء عوض تعذيب عقلنا. وقد تكون الدراسة مقارنة وتتناول أنحاء اللغات التي تختلف [فيما بينها] اختلافا جذرياً، مما يتيح لنا أنَ نبرز حدود تشابهها ونقط تغايرها، بحيث يكون بإمكاننا الخروج بخلاصات تتعلق بالخصائص العامة للعقل البشري، وهي خصائص نعثر عليها من جديد ضمن العينات المنتمية إلى النوع [البشري] ـ وبإمكاننا، إذا ما بدا لنا ذلك جيداً، أن نتساءل كيف يتشكـل عقلنـا، حسب برنـامـج وراثي، أو أية طريقـة أخـرى. وفي هذه الشروط، لن نستغرب عندما نرى أن اللسانيين هم الوحيدون المهتمون باللسانيات.

إلا أن ثمة، وللأسف، مشكلة. فما أن يتعلق الأمر بمعرفة ما هو النحو «الصالح» ـ أي النحو الوحيد الصحيح والحقيقي ـ للغة طبيعة معينة، حتى يجد اللسانيون صعوبات كبيرة في التفاهم، حتى ولو كانوا متفقين، بصورة عامة، على المقاييس التي قد تؤهّلنا للحكم [على هذه الأنحاء]. والواقع أن من المسائل النادرة التي قد يتّفق عليها الجميع، فيما نحتمل، الفكرة القائلة إن ما من نحو من الأنحاء المكتوبة إلى حدّ الآن، يعلّل لنا أية لغة بصورة كافية، لدرجة أننا لا نتوفّر إلا على مسودّات جزئية، وهي مقاربات ناقصة، في مواجهة عدد من اللغات المختلفة، عدد يتزايد بدون انقطاع.

ويبرُز الخلاف حالما يتعلق الأمر بمعرفة من يوجد في المقدمة، في هذه المرحلة المضطربة جدا من سباقٍ لايزال في بداياته. وتلك حالة يؤسف لها بالنسبة لمن تعوزه الخبرة وكان يتمنّى، ربما، أن يلقي نظرة عبر كوّة الأنحاء اللسانية ليعلم ما يدور في العقل البشري. إلا أن الحقيقة تحتّم علينا أن نقول إن جميع ما قد نهديه له، باعتباره نحواً، قد يعرّضه إلى الخطإ في اللحظة التي تهمّه بالضبط. وربّ قائل يقول: إنني أبالغ. وبالطبع، ثمة أشياء صغيرة نبدي استعدادنا للاتفاق عليها، ولا تهم هذه الملاحظة الظواهر ـ الوقائع اللغوية ـ فحسب، وهي ظواهر ينبغي لأي نحو من الأنحاء تعليلها، وإنما تهم أيضاً المحتوى الثاوي في [أية] نظرية عامة للغة. وبالعكس، عندما يدّعي **نعام تشومسكي** أن «النحو الصالح» ضمن أية لغة سيتكشّف دائماً على أن نموذجه هو «النحو التوليدي التحويلي»، الذي هو صاحبه، فإنه يجدر بنا أن نترك له مسؤولية هذا التأكيد، ونشدّد على أن هذه النقطة ليست من النقط التي يتفق عليها جميع اللسانيين.

وغرضنا هنا هو أن نعطي حلاً يتعارض تعارضاً تامّا مع الحلّ الذي يقترحه علينا **تشومسكي**، حلاً قد نخرج منه، فيما يبدو، بخلاصات تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يقترحها علينا النحو التحويلي. وقبل أن أطرح عرضي للحلّ الذي أتبنّاه، فإنني سأفحص، بادىء ذي بدء، بعض النقط الضعيفة في أطروحة **تشومسكي**. وقصد إلقاء الضوء على ساحة النقاش، فسأسمح لنفسي بتذكير من يجدون بعض الصعوبة في تتبّعنا، وبإيجاز، كيف يسيطر اللسانيون على الساحة عندما يتناقشون حول مسائل تهمّ النحو أو

النظرية اللسانية. إن أول ما ينبغي قوله، في هذا الصدد، هو أن اللسانيات علم تجريبي، وأنها تحيل على واقع ملموس، وأن نظريات اللسانيين لا تكتسي قيمة إلا بقدر تطابقها مع الوقائع اللغوية. وبالعكس، فالسلسلة طويلة بين الوقائع اللغوية ـ وهي معطيات غير قابلة للاختزال ـ وأكثر النظريات تجريداً، وهي نظريات تنتمي إلى اللسانيات العامة، وتضم [هذه السلسلة] متتالية من الحلقات الوسطى ـ وقائع أكثر تجريداً ونظريات أقل عمومية ـ، وهو ما يفسّر أن يكون بإمكان اللسانيين أن يتخاصموا، بسهولة كبيرة، حول النظريات، بينما يتفقون تقريباً على مستوى المعطيات الأولية.

وبين هذه القاعدة ـ الوقائع اللغوية ـ أو ما يقوله الناس في الاستعمال العادي ـ والقمّة ـ النظريات اللسانية العامة حول طبيعة اللغة والفكر ـ، بإمكاننا أن نميّز بين خمسة مستويات ـ بما في ذلك الطابق الأول والطابق الأخير. 1) ملفوظات اللغة المتكلم بها. 2) الأحكام الصادرة على هذه الملفوظات. 3) التحاليل البنائية للجمل. 4) القواعد التي تتيح لنا القيام بتحاليل مثل هذه وإعادة إنتاجها. 5) النظريات الورالسانية التي تبرّر هذه القواعد. وترتبط كل حلقة من هذه السلسلة بالتي تليها برابطة ضرورية تضمينية بصورة تدريجية، كما ينبغي للنظريات أن تعلّل المعطيات الملموسة. هكذا بإمكاننا اعتبار النظريات الورالسانية فرضيات تفسيرية تمسّ قواعد التحليل البنائي، واعتبار [هذه] القواعد نفسها فرضيات بالنسبة إلى التحاليل، واعتبار التحاليل بدورها فرضيات حول الأحكام، وهكذا دواليك. إلا أنه يغدو من المستحيل علينا ـ انطلاقاً من الحلقة الثالثة، أي بعدما نتجاوز الملفوظ الأولي والحكم على الملفوظ ـ، الوقوف في أية نقطة من نقط السلسلة لنعمل على اللغة، ما لم تكن لنا رؤية شاملة ومتزامنة لكل الحلقات، ودون أن نتعرّض للخطإ. هذا ما سأحاول البرهنة عليه في المرحلة التالية من هذا التفكير: يقف نحو تشومسكي «التوليدي التحويلي» على أرضية هشة، لأنه يعتمد على تحاليل بنائية (الحلقة الثالثة)، تعتمد هي نفسها على مسلمات خاطئة حول طبيعة التحليل البنائي والقواعد التوليدية لهذا التحليل، مسلمات تتعلق مباشرة بالنظرية الورالسانية (الحلقة الخامسة). وللبرهنة على ذلك، سأرجع، بصورة رئيسية، إلى النقطة التي تلتقي فيها الأحكام والتحاليل البنائية (الحلقة الثالثة)، وسأظهر أن التحاليل (الحلقة الثالثة) المولّدة تبعاً

لقواعد نحوٍ توليدي تحويلي (الحلقة الرابعة) لا تتطابق مع التأويلات التي يضعها من يسمع ملفوظات لغة الحديث على [هذه الملفوظات] (الحلقة الثانية). ذلك أن النظرية الورالسانية تتخلّلها بعض التأكيدات المجانية (الحلقة الخامسة) التي لا يبررها أي دافع مستقل عن النظرية. وسأظهر في القسم التالي، أننا، بتغييرنا لمجموع مسلماتنا الورانظرية، قادرون على كتابة ألغوريتم مغاير، يولّد لنا نموذجاً آخر من نماذج التحليل البنائي، وهو تحليل يطابق، بصورة أحسن، الأحكام والتأويلات التي تعطيها الذات المتكلمة للملفوظات المصوغة ضمن لغتها الطبيعية.

ولعله من المجدي أن نعطي، قبل الدخول في جوهر الموضوع، مثالا بسيطاً عن نقاش من هذا النوع. فلنفترض أن لسانياً يصوغ القضية التالية، وهي قضية تقع في مستوى المسلمات المنهجية، فيما يتعلق بالنظرية الورالسانية (الحلقة الخامسة): بإمكاننا أن نربط ملفوظ حكم ما بالدلالة الثاوية في هذا الحكم عبر نوعين، لا أكثر، من القواعد، أو القضايا: قواعد تتعلق بـ«دلالة كلمة ما»، وستعطينا معنى كل كلمة من الكلمات التي يشملها الملفوظ؛ وقواعد تتعلق بـ«دلالة بنية ما»، وستعطينا معنى كل نوع من أنواع البنية في ألفاظ عامة مثل «الاسم»، وغيره من المقولات النحوية. وعادة ما يمثل للنوع الأول من أنواع «القاعدة» من خلال المادة المعجمية، حيث نعثر على الكلمة مقرونة بتعريفها. ولهذا سرّبتُ، من طرف خفي، [تعبير] «أو القضايا» بجانب كلمة «قواعد»، ضمن المثال أعلاه. إن موضوعة لسانيًّا تتيح أن ننزل مجدداً، وبنشاط، [حلقات] السلسلة إلى حدود ملفوظ لغة الحديث في أغلب الحالات. وبالفعل، إنها تتيح لنا صياغة القواعد التي تولّد تحاليل بنائية مطابقة للتأويل الذي قد يعطيه المتكلمون لأنفسهم بصدد عبارات متعددة. ولنأخذ مثالا بسيطا كـ «البقرة تخور». * إن متكلما [. . .] سيؤوّل عبارة من هذا القبيل بطريقة لا يمكن لنا استدعاؤها بصورة أحسن إلا عبر تحليل بنائي سينحلّ إلى تحليل فونولوجي (بالنسبة إلى النطق)، وتحليل تركيبي (بالنسبة إلى البنية)،

(*) (cows mow) إن البنيات ليست هي نفسها في العربية والإنجليزية مادام لدينا، من جهة، المفرد المعرّف ـ مع الجنس، أي المذكر أو المؤنث ـ، ومن جهة أخرى، الجمع النكرة.

ـ المترجم ـ

وتحليل دلالي (بالنسبة إلى الدلالة). ولنضف أن بإمكان التحليل أن ينحلّ إلى [وحدات أصغر]، مادمنا قد نتأمل، وبالتتابع، دلالة كل لفظة [من هاتين اللفظتين]: البقرة، تخور، ثم نتأمل دلالة البنية (أي زمن؟ أية صيغة؟ إثبات أم سؤال؟ هل الاسم فاعل أم نائب الفاعل، أم أنه معني فحسب؟ إلخ). إذا كانت جميع التحاليل البنائية تنتمي إلى هذا الصنف، أمكنها أن «تتولّد» انطلاقا من قواعد تتساوق مع الفرضية الورا نظرية التي تشغلنا، أي كون الموضوعات المتعلقة بالبنيات النحوية تستنفذ دلالة ملفوظ ما في مجموعها. إلا أن الأمور ليست بهذه السهولة، هيهات. ولنظهر هشاشة الأساس الذي تقف عليه الفرضية التي انطلقنا منها، تكفينا العودة إلى بعض العبارات المجازية والمألوفة لدينا من قبيل: «ضحك على ذقنه» أو «قضى نحبه»، (وهما عبارتان تضمّان كلتاهما، خارج معناهما الحرفي، معنى اصطلاحيا يمحو الأول: «ناكد» أو «مات» بالتتابع). ومن ثم، إذا أضفنا، إلى اللائحة التي تضمّ ملفوظاتنا، مجازات من قبيل: «إنه يضحك على ذقنك»، فإننا نلاحظ أن متكلما يتحدث لغته الأصلية يرى [في هذه العبارة] تأويلا يتطلب، لكي يفهمه الغريب، تحليلا بنائيا لا يمكن اختزاله في تركيب بسيط من تعاريف الألفاظ والقواعد النحوية، مادام من الضروري لنا أن نضيف نوعا ثالثا من أنواع القواعد حتى يتسنّى تعليل المعنى الشامل للجمل. وينبغي لنا، قصد الخروج من المأزق، أن نصعد مجدداً إلى مستوى النظرية الورالسانية ونراجع مسلماتنا ـ مادام مثال مضاد قد دحض فرضيات انطلاقنا.

حول بعض النقائص التي يشكو منها منهج تشومسكي ونحوه «التوليدي التحويلي»

في أساس المنهج المسمّى «التوليدي التحويلي» مسلمة ورا نظرية تتعلق بطبيعة التحليل البنائي. وينبغي لجميع التحاليل، حسب هذه المسلّمة، أن تكون قابلة لأن تردّ إلى بنية بسيطة جدا، تقسّم الملفوظ إلى «أجزاء الجملة» أو مركّبات، وتقسّم أي عضوٍ من أعضاء الجملة إلى عناصره المكوّنة المرفقة بمؤشراتها (indicateurs) المركّبية. وتشكّل هذه البنية، بصورة خطاطية، رسما شجريا معلّقا من رأسه، رسما يمكننا مقارنته بعنقود أو كرة دبق.

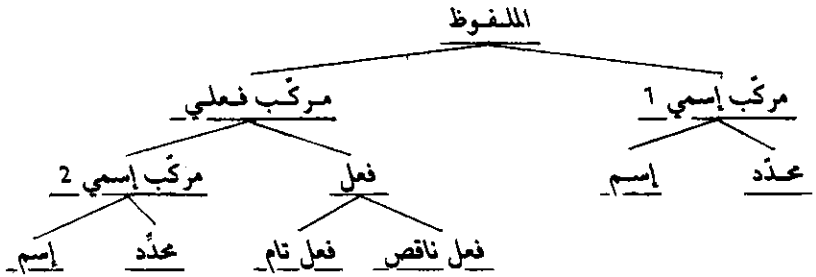

وبالفعل، هو ذا نموذج من نماذج التحليل التي قد تنطبق انطباقا تاما على جملة من هذا القبيل: **الكلب كان أخفى عَظْمَهُ**. تكمن بساطته في كونه يُعاين، ضمن التسلسل الخطي للجملة، عددا من العناصر نستطيع عنونتها وعزلها، كما يقول **تشومسكي**. وبتعابير أخرى، بإمكاننا تناول جملة مثل **الكلب كان أخفى عظمه**، وتقطيعها إلى عناصرها المكونة، بصورة تدريجية، إلى أن نصل إلى أصغر عنصر نستطيع التعرف عليه، مع إسناد عنوان مميّز لكل مجموعة أو مجموعة جزئية. فيكون لنا مثلا: **م** بالنسبة إلى الملفوظ، و**م س** بالنسبة الى المركّب الإسمي، و**م ف** بالنسبة للمركب الفعلي، و**ح** بالنسبة للمحدّد، و**س** بالنسبة للاسم، و **ف ن** أو **ف ت** بالنسبة إلى الفعل الناقص أو الفعل التام، إلخ، وحيث تسمح لنا الأقواس بتمييز المجموعات الجزئية ضمن المجموعة، وهو ما قد يعطينا في هذه الحالة الخاصة أعلاه:

(م(م س (ح الـ) (س كلب))(م ف (ف ن كان) (ف ت أخفى) (م س (س عظم) (ح ـه)))

إذا كنت ألحّ على بساطة هذا النموذج من نماذج التحليل البنائي، فذلك لأن الحلّ البديل الذي أتأهّب لوصفه في القسم التالي من هذه المقالة يفضي إلى تحاليل أكثر تعقّدا ظاهريا، ولأنه ينبغي لنا أن نرى، بادىء ذي بدء، البساطة النسبية التي تكمن في المنهج الذي يقترحه **تشومسكي**. فثمة بساطة أولا في العلاقات بين المجموعات والمجموعات الجزئية: بحيث ينبغي لجميع الأجزاء المكوّنة للملفوظ إجمالي معين أن تكون متجاورة (لا انقطاع ضمن الخطاب)؛ كما لا ينبغي لأي جزء من أجزاء الخطاب أن ينتمي إلى مجموعات متعددة (تُنحّي جانبا كل انتماء مزدوج). ويجد هذان البندان الحصريان تفسيرهما إذا ما انطلقنا من الفرضية القائلة إن تقطيع الملفوظ إلى أجزاء من الجملة يساوي متتالية خطية من الأقواس المفتوحة والمغلقة، أو تسلسلا من

الأقـواس المـزدوجة، كما أن هذا النوع من التحليل لا يسمح بتعليل رسوم تتضمّن قلبا للنظام «العادي» في التتابع، أو تتضمّن انتماء مزدوجا للأجزاء داخل المجموعة، دون أن نلجأ إلى طرائق «غير مشروعة من «الوسم» كهاتين الطريقتين على سبيل المثال:

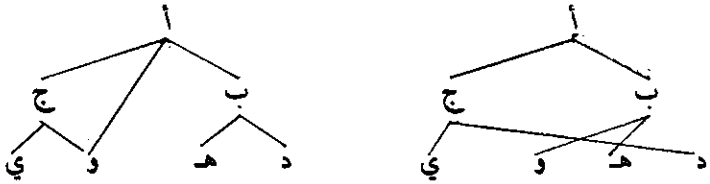

وثمة أيضا بساطة في الاقتصاد في العناوين مادام تحليل **تشومسكي** يقنع باسم نوعي للصنف في كل عجـرة من عجـر السلسة، ـ بصورة تمنعنا من تصنيف جزء من الجملة باعتباره «مركبا اسميا، معرّفا» مثلا، ولا تسمح إلا بالتسمية [التـالية]: «مـركب إسمي». وإنـا لنجد بعض الصعوبة في فهم السبب في هذا التحفظ. ونعتقد أن ذلك مردّه إلى ذلك الظرف الطارىء الذي كان فيه **تشومسكي** قد بلور منهجه في فترة كانت المدرسة البنيوية في اللسانيات تلتزم حذرا مماثلا. ومهما يكن من هذه النقطة التاريخية، فإن هذا لا يستتبع وبكـل وضـوح، أن البنيات قابلة للاختـزال في تسلسـلات من الأقـواس، والأقواس المزدوجة، ولو كانت مزوّدة بعناوين؛ مادامت العنونة قد تكون لها معلومات متفاوتة، وحسب مشيئة من يقوم بالتحليل، وتبعا لفرضية الانطلاق التي اختارها.

لقد اعتبر **تشومسكي**، على الدوام، أن مجموع القواعد المنهجية التي تحكم التمثيلات البنائية [مسألة] بديهية، رغم أنه أدخل بعض التحفّظات فيما يتعلق بالاقتصـاد في العنـاوين، حيث إنـه مضى إلى حدّ قولـه إن بإمكان الاشارات أن تتكاثر كلما نزلنا في تسلسل الأقواس، وأوحى بأننا قد نحتاج، في بعض الأحيان، إلى إعطاء معلومات لتمفصلات الملفوظ الرئيسية، في درجة أعلى ـ ولكن دون أن يقول كيف يكون ذلك ممكنا في إطار نحو توليدي تحويلي كما نراه حاليا. ومن ثم، إذا ما توقّفنا عند أكثر الصيغ صرامة، أي عند الصيغة القاضية بأن يكون التمثيل البنائي في مستوى البساطة التي وصفتها، فإن ذلك يستتبع خلاصيتين رئيسيتين: الأولى، هي أنه من الضروري ـ أو على الأقل،

ويُظهر لنا هذا التحويلُ الانقطاع والانتماء المزدوج في آن معاً، وذلك من خلال تغيير بسيط طال العلاقات بين عناصر البنية العميقة والبنية السطحية، والعكس بالعكس. وإذا ما عدنا إلى الرسم [المثبت أعلاه]، لاحظنا أن (que) مفصولة، على مستوى البنية السطحية، عن باقي الجُميلة (proposition) الاعتراضية، فيما هي جزء منها على مستوى البنية العميقة، وأن لهذه «البنت»، علاوة على ذلك، أمّين، سواء أكانت إحالتنا على هذه البنية أم تلك.

وبعدما سلّمنا بأننا كنا في حاجة إلى بنيتين أو أكثر في كل ملفوظ، تبقى المسألة الآن هي معرفة ما نوع القواعد التي نحتاجها قصد توليد متتالية من البنيات التي يمكننا المقارنة بينها جزئياً. ويقول لنا العقل إننا في حاجة الى قواعد مركّبية لتوليد نموذج من البنية (يدعى بنية عميقة) وإلى نوع آخر من القواعد لتوليد بنية سطحية انطلاقاً من البنية العميقة. وسنسمّي هذا النموذج الثاني من القواعد: **قواعد تحويلية**. وتختلف عن القواعد المركبية من حيث خصائصها الصورية، مادامت تتيح لنا إرجاع المجموعة [التي تنتمي إليها] بنية شجرية ما الى مجموعة أخرى ـ لا هذه البنية أو تلك من بنيات المجموعة فحسب ـ، داخل بنية واحدة، وفي كل حلقة من حلقات السلسلة. وتسمح لنا القواعد التحويلية بإجراء تغييرات كثيرة على بنية ما: كتغيير نظام العناصر، مثلا، أو تغيير علاقة الكل بالجزء، إضافة أو حذف عنصر أو عناصر متعددة، بل وحتى تغيير تصنيف العناصر ـ داخل حدود معينة. وإذا كان تصوّرك النظري للورالغة يسمح لك بإدخال مرونة مثل هذه ضمن الرياضة النحوية، فلمَ لا تستفيد من ذلك؟ وستقودك نظريتك، بعد عشرين سنة، إلى أنحاء قادرة على معالجة أكثر الملفوظات تعقّداً، بفضل تعدّد القواعد التحويلية، وهي قواعد سيكون لبعضها قيمة كونية، وستطبّق على جميع الجُميلات الموجودة في لغة طبيعية ما، بل وحتى على جمل ذات بساطة ظاهرية مثل: «البقرة تخور». وبالاضافة إلى ذلك، ومادامت التغيّرات تتدخل تدريجياً، ولا تمس إلا عنصراً كل مرّة، فإننا نولّد، من خلال إجراء تحويلات متتالية، عددا متفاوت الأهمية من البنيات الوسطى التي ستشكل عددا مساوياً [له] من الدرجات بين البنية العميقة والبنية السطحية. ولسبب واضح، فإن المتتالية المشكلة من طرف البنيات التي تمّ توليدها بهذه الطريقة، بما في ذلك البنيتان القصويان وجميع البنيات الوسطى، ستسمّى، في مجموعها، **اشتقاقاً**.

والآن ها نحن قد أصبحنا في وضع نستطيع أن نلخّص فيه موقف تشومسكي ومدرسته: [فهم] يضعون، في المقام الأول، وفي المستوى الورا ـ لساني، مسلّمة مفادها أن القواعد النحوية تنقسم الى نوعين: أ) القواعد المركّبية التي تولّد، من حيث منطوق نصّها، بنية وحيدة، سنسمّيها «البنية العميقة»، وب) القواعد التحويلية، التي تسمح لنا من خلال متتالية من المراحل، بتحويل هذه البنية العميقة إلى بنية أقلّ تجريداً، تدعى «البنية السطحية». هكذا تتطلب الورانظرية (أي الحلقة الخامسة من سلسلتنا) أو «الاشتقاق» قواعد (أي الحلقة الرابعة) تتيح لنا توليد متتالية من المؤشرات المركّبية [الخاصة] بكل جملة (أي الحلقة الثالثة)، وحيث يفترض في هذا الاشتقاق أن يمثّل ما قد يطابق، في الاستعمال العادي، وأقرب ما تكون المطابقة، التأويلَ الذي قد يعطيه له متكلمون في لغتهم الطبيعية (أي الحلقتان الثانية والأولى). ولنلاحظ، بصورة عابرة أن هذا يشكّل، في حدّ ذاته، مصادرة على المطلوب، فيما يتعلّق باشتغال العقل البشري: لأن ذلك يعني أن المتكلمين غير قادرين على تجاوز هذا الترميزالتبسيطي جدا في تحليل بنية التعابير التي يستعملونها عادة، إلا أنهم، وعكس ذلك، قادرون على أن يبنوا، عبر إجرائهم لتحويلات متتابعة، اشتقاقاً يتألف من عشرات، بل ولربما مئات المؤشرات المركبية، قصد تأويل أبسط جملة ينطقون بها أو يسمعونها. وذلك بإبرازهم، ضمن كمية [المفردات]، بنيات شديدة التعقيد والتجريد. ويبدو أنه لا يمكن الدفاع عن هذا الادّعاء إلا بصعوبة ـ وهذا أقل ما يقال عنه ـ، وذلك لعدد من الأسباب أقلها هو أن أعمال علماء النفس الذين دفعهم فضولهم، خلال عشر سنوات، إلى اختبار أطروحات تشومسكي، لم تكتشف، في حدود علمي، أية حجّة تدعّم مسلّمته.

وثمة، في المقام الأوّل، سبب كمّي أول في كون مسلّمة تشومسكي خاطئة: فكم عدد البنيات التي ينبغي بناؤها، بالفعل، قصد تأويل جميع العلاقات التي قد تدخل في عين الاعتبار، ضمن العناصر المتنوّعة التي يحتويها تعبير شائع ومعقد شيئاً ما؟ [وأعتقد]، كتخمين أوّلي، أن نحواً توليدياً تحويلياً جيداً قد يستخرج لنا خمس عشرة [علاقة] من جملة مبتذلة مثل هذه: (Vous n'en auriez une plus commode à tenir que celle-là par hasard?) [ألا تمتلك، بالمصادفة، واحدة يكون الإمساك بها أسهل من تلك؟]، [حتى] ولو

ترك جانباً المظهر الفونولوجي أو الدلالي، الذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار إذا أراد أن يستنفذ التحليل البنائي لملفوظ مثل هذا. ولو كان لنا كل الوقت حتى نصرفه في مثل هذه اللعبة [من ألعاب] البناء، في اللحظة التي نصوغ فيها ملفوظاً مثل هذا، فإنه يبدو لنا من غير المحتمل أن ينتهي نسق مملّ مثل هذا بفرض نفسه، ومهما يكن الطريق الذي سلكه تطوّر اللغة. ويبدو، حقا، أننا نتموضع هنا في مستوى **الأداء** (أي الطريقة التي تستعمل بها اللغة)، بدل تموضعنا في مستوى **المقدرة** (أي في مستوى ما ينبغي لنا معرفته قبل أن نتمكن من التكلم بلغتنا الأصلية)، كما يبدو أن أنحاء **تشومسكي** تدّعي معالجتها للمقدرة، لا للأداء. إلا أن الأمر لا يتعلق بذلك، مادامت [هذه] المقدرة المزعومة تتضمّن كل ما ينبغي معرفته حول بنيات الملفوظات المنتمية إلى اللغة الطبيعية. [أما] ما يريد **تشومسكي** منا استساغته فينتمي إلى مقام آخر: فبالنسبة إليه، وبكل وضوح، تكمن الطريقة الوحيدة ـ التي بإمكاننا أن نتمثل، من خلالها، العناصر المكوّنة لملفوظ ما ـ في بنائنا لسلسلة كاملة من البنيات الوسطى التي تشكل **اشتقاق** هذا الملفوظ، بين البنية العميقة والبنية السطحية. وبتعبير آخر، «لكي تُفهم» هذه الجملة: **ألا تملك، بالمصادفة، واحدة يكون الإمساك بها أسهل من تلك؟** فإن من يتلفظ بها، ومن يتلقاها، مضطران إلى استبطان خمس عشرة بنية، بطريقة أو بأخرى، وإلا فلن يفهما أن كلمة (une) [واحدة] هي، في آن معاً، مفعول به لفعل (avoir) [ملك] وفعل (tenir) [أمسك]، وأن (تلك) فاعل لفعل (تتميّز) في: **تتميز تلك بسهولة الامساك بها**. فإذا كان نمط تمثلها الداخلي للعلاقات الموجودة بين ألفاظ جملة ما، أو بين الموضوعات والكائنات التي تشير إليها، نمطاً مختلفاً عن ذلك [النمط]، ـ وهذا ما يدعونا كل شيء إلى اعتقاده ـ، لم تكن للبنيات التي يولّدها نحو توليدي تحويلي أية حقيقة نفسية البتة، وفقدت، من ثم، أية أهمية بالنسبة لمن يبحث عن معرفة ما يدور في العقل البشري.

ويُطرح، في المقام الثاني، المشكل المتعلق **بمحتوى** البنيات التي تتدخل في **الاشتقاق**، خصوصاً اذا كان الأمر يتعلق ببنيات مجرّدة. إن تحليلاً كلاسيكياً لجملة مثل: **البقرة تخور**، يشغّل بنية عميقة تحتوى على عنصر «الحاضر» (ويطابق الحركة الاعرابية التابعة لهذا الزمن في المفرد الغائب) الذي يسبق، من حيث التدوين، الفعل نفسه: **البقرة**/ مفرد غائب. مضارع: **تخور**. الأمر

الـذي يتـطلب استدعاء أربعة عناوين بالنسبة للمركب الفعلي وحده. ولن نحتاج إلى أقل من ثلاثة أخرى للإخبار عن التعريف، والمفرد، والمؤنث في المركب الإسمي. وإذا ما وضعنا أي اعتبار آخر جانباً، فمن غير المعقول أن تسبق المحدِّدات أوالمشكِّلات ـ من الناحية النفسية ـ إدراكنا للإسم أو الفعل الذي تغيّره أو تتبعه. ولن يذهب أكثر أنصار النحو التوليدي التحويلي تعصّباً إلى حدّ إصرارهم على أن الأمور تدور هكذا في عقلهم، كما لن يصروا على أن الأمـور تجري هكـذا بالنسبة لأية صيغة أخرى من صيغ التحليل البنائي. والحال، أنه لا يُخامرنا شك في كون **تشومسكي** يريد أن ينسب حقيقة نفسية لهذه البنيات العميقة. ولا يتعلق الأمر بإنكار الحقيقة النفسية التابعة **للظواهر** التي من المفروض في البنيات العميقة ـ والبنيات الدلالية بالقدر الذي تتميّز فيه عن البنيات العميقة ـ تمثيلها. ومن الأكيد، مثلا، أن مفهوم «الحاضر» يُدرك دائماً، مهما يكن نوع الفعل الأوّل في [أخذه صيغة] المضارع في الملفوظ (**البقرة تخور أو تعجّ** في حاضر أبدي). أما ما هو أقل يقيناً، وعكس ذلك، فهـو التـأويل الذي يقترحه علينا النحو التوليدي التحويلي لظاهرة نفسية لا يتعلق الأمـر بنفيهـا. أما من جهتي، فسوف أؤاخذ هذا التأويل على ربطه البنيات التي يُعـطيها لنا بفرضيات ورانظرية مجانية ربطاً اعتباطياً، دون أي اعتبار للطريقة التي يتمثل بها المتكلّمون أنفسهم الأشكال البنائية للملفوظ التي يستعملونها.

وفي رأيي، يكمن عيب هذه الفرضيات التي يتم الانطلاق منها، في المقام الثالث، في كونها تطرح، عندما نطبّقها على مثل هذه الأنحاء، مشاكل تقنية متعددة، وخاصّة عندما يتعلق الأمر بالإمساك ببعض أنواع التجريدات التي ينبغي الالمام بها جيداً، وعندما يتعلق بصياغة بعض الأنواع من القيود، التي ينبغي تحديدها تحديداً جيدا. هذه مشاكل تهمّ الاختصاصيين أكثر ممّا تهمّ من هُم خارج الميدان، وعلى أية حال، من الصعب تلخيص متتالية طويلة من الأدلة المتسلسلة تلخيصاً صحيحاً، كما يكون الحال في أي خصام لساني. وما من لساني يحترم نفسه يجهل كل شيء عن بعض هذه المشاكل، على الأقل، [بـل] إن بعض التحـويليين، الأكثر تجربة، كانوا على وعي [بهذه المسألة] لدرجـة أنهم مضـوا إلى حدّ التعبـير عن بعض الشكوك حول أسس النحو التوليدي التحويلي نفسها: وإنني أفكر، بصورة خاصة، في **جورج لاكوف**

(G. Lakoff) ، و بـول بوستال (P. Postal) ، و بـول شاختر (P. Schachter) ، من ضمن باحثين كثيرين. وسأكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة التي ستعطينا فكرة عن نوع المشـاكـل التي تطرح نفسهـا ـ وسيجـد القـارىء فحصاً أعمق لها وتمثيلات أكثر عددا في مؤلفي الأخير: «**أدلة لصالح نحو لا تحويلي**»، (مطابع جامعة شيكاغو، 1976)، وهو ما أحيل القارىء الفضولي عليه .

سنتكلم أولا عن بناء خاص باللغة الأنجليزية، حيث يُستعمل الفعل الـذي تضـاف له اللاحقة (ing) بوصفه مصدراً، أي بوصفه فعلا يمكن اعتباره، في نفس الوقت، إسماً، كحاله في هذا المثال: (I resent having to work in the evening) [يغيظني أن أكـون مضـطراً إلى العمـل ليلا]. وثمة أسباب معقولة تدفعنا، في تعابير من هذا القبيل، إلى معالجة المجموع الذي أدخلته الصيغة ing (having to work in the evening) أي إما أن نعتبرها فعلا مع مفعوليه، أو فعلا هو مفعول لفعل آخر، ويكمّله هو نفسه مفعول به) وكأنه ملفوظ قابل لأن يُفصل عن الجملة الرئيسية. إن ذلك يسمح لنا، فعلاً، بإدخال السلّم المشكل من طرف البنيات القابلة للتبادل، وهو نفس السلم الذي ندخله [في تناولنا] لجميلة عادية، ويسمح لنا بالوقوف على المفعول به، المباشر أو غير المباشر، وعلى صيغ البناء للمعلوم أو البناء للمجهول، وعلى الاثبات أو النفي، الخ، مع هذا الشرط اليسير، وهو أنه لا حاجة لنا بالتعبير عن الفاعل إذا كان هو نفس الفاعل الموجود في الجملة الرئيسية، أو التعبير عنه بطرق متنوعة إذا كان مختلفاً: [أي من خلال] نعت الملكية (adjectif possesif) أو المصدر الذي نستعمله في حالة الإضافة (cas possessif) ، وحيث يكون الفعل الذي يُدخل الجملة في محل المفعول به حاملاً للصيغة (ing) ضرورةً.

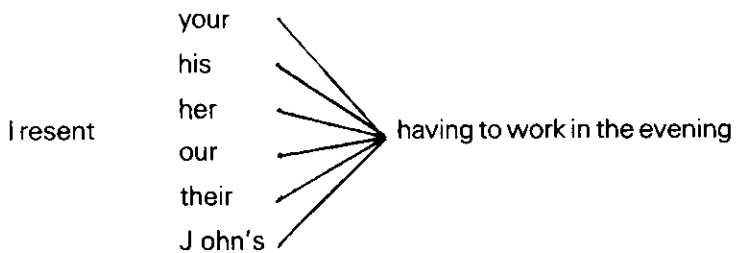

ومن جهـة أخرى، ثمة أسباب معقولة بنفس القدر، لمعالجة المركب باعتباره مركباً اسمياً، مادام بإمكانه الظهور في نفس المواقع البنيوية التي يظهر

فيها أي مركب اسمي. فإذا أمكننا أن نستعمل حالة الإضافة، في بناء من هذا القبيل، لوسم الفاعل الذي قام بفعل (to work) (عمل) فإنها تستعمل أيضاً لربط اسم باسم آخر (لهذا التعبير John's hat بنية شبيهة بـ (John's having to work in the evening)

وتكمن الطريقة التي تعالج بها تعابير من هذا القبيل، حسب مبادىء النحو التوليدي التحويلي، في اعتبار [هذه التعابير] ملفوظات متضمّنة في مركب اسمي آخر (مركب لا يحتوي على أي عنصر آخر)؛ إلا أن هذا النوع من التحليل، ولأسباب متعددة، ضعيف الاقناع، ولو لم يكن له من تبرير سوى ضرورة معالجتنا للجملة باعتبارها اسماً وجملة متمفصلة في آن معاً. إن ما يلزم هنا، هو تحليل أبسط بكثير، تحليل سيصنّف (having to work in the evening)، أو أية عبارة من نفس القبيل، ضمن مقولة الجمل ومقولة الأسماء في آن معاً. إلا أن هذا مستحيل، وبالتحديد، في إطار نحو توليدي تحويلي، مادمنا نفترض، ضمنه، مبدئياً، ومنذ المنطلق، أن وصفاً واحداً يُشخّص كل مرحلة من مراحل المسار.

وثمة مشكل آخر مرتبط بهذه البناءات المصدرية (gérondives) نفسها، حيث لا شيء يسمح لنا بأن نتجنب إجراء تمييز بين «حاضر» فعل و«ماضيـ»ـه ضمن البنية العميقة. فالتحليل الكلاسيكي يعترف حقا بمظهر «حاضر» أو «ماض» وهو مرغم على القيام بذلك، مادامت المسلمات المنهجية تفترض أن تولّد المؤشرات المركبية للجملة هذه البنيات العميقة، ومادامت هذه القاعدة تفرض علينا أن نبرز تعارض [هذين] المظهرين. إلا أنه من السهل علينا أن نرى بأن هذا المتطلب مزعج جداً. ومن الواضح أن [فعل] (resent)، [أنا حانق، وأقاوم السير الحالي للأمور]، يستدعي، لأسباب دلالية، تصوّر الحاضر أو المستقبل ضمن الجميلة الإسمية، فيما نحصل، وبالضرورة، على الماضي مع [فعل] (remember) [أتذكر]. ألا نقول إنه من الأحسن لنا، في غياب أية حركة مميزة تسمح لنا بتمييز المظهرين عن بعضهما البعض، ألاّ نتكلم عن ذلك بتاتاً، وأن نعتبر هذا النوع من التعبير (المركب الإسمي، أو الجميلة الإسمية) بمثابة تعبير لازماني؟ ولكن هو ذا، ومرة أخرى، أمر لا تسمح لنا مسلمات المنهج التوليدي بالقيام به.

ولنلخّص [تحليلنا]: لا يمكن للنحو التوليدي التحويلي أن يقوم على قاعدة نظرية ورالسانية صلبة جدا، مادامت التحاليل البنائية التي يَقودنا إليها خالية من أية حقيقة نفسية، هذا من جهة، ومادمنا، من جهة أخرى، نصطدم بصعوبات تقنية أساسية حالما نريد تطبيق النحو التوليدي التحويلي في روح [الاتجاه] الذي حدّده **تشومسكي**. ومن ثم، علينا أن ننظر في اتجاه نظرية ورالسانية أخرى، نظرية تطرح، ولا شك، بعض المشاكل أيضاً إلا أنها تفلت، على الأقل، من الصعوبات التي ذكرنا.

من أجل نحو لا تحويلي

ولنقل مباشرة إن النظرية التي أتهيأ لإعطاء خطوطها العريضة، ليست النظرية الوحيدة التي جرت معارضتها مع نظرية **تشومسكي**: فلدينا، في فرنسا، نظرية التبعية، التي تمّ استلهامها من أعمال **لوسيان تسنيير** (L. Tesnière) منذ 1930 وما بعدها. ولدينا في بريطانيا العظمى، النحو النسقي **لمايكل هوليدي** (M. Halliday) منذ 1960. ولدينا، في الولايات المتحدة النحو التفريعي **لسيدني لام** (S. Lamb) ونحو القوالب **لكنث بايك** (K. Pike). وتنطلق هذه الأطروحات جميعها من فرضيات مختلفة عن فرضيات **تشومسكي**، فيما يخصّ طبيعة التحاليل البنائية. ولكل واحدة منها نقاط ضعفها ومزاياها. أعتقد وأومن أن النظرية المثبتة أدناه تمزج مزايا عدد منها (وخاصة مزايا النحو النسقي ونظرية التبعية) مع تخلّصها من أغلب سيئاتها، إن لم تتخلص منها جميعا. وفي غياب تعبير أفضل، فإنني أسميتها: **نظرية التبعية عبر البنوّة** (Daughter-dependency theory)، أو إذا كنّا نفضّل رمزاً: ت ع ب. وأتمنى أن يكفي ذلك لإعطاء فكرة عن المسار العام الذي تنادي به. وأحيل القارىء على كتابي: «**أدلة لتبنّي نحو لا تحويلي**» (Arguments for a non-transformational grammar) ليطلع على عرض أكثر تفصيلا.

وخلافاً لما يقوم به **تشومسكي**، انطلقتُ من المسلمة التي تفيد أن بإمكان البنيات الحصول على أي تعقيد كاف وضروري من شأنه إظهار الروابط النحوية التي ينبغي إبرازها ضمن بنية وحيدة، سواء أتضمّنت [هذه البنية] انقطاعات أم لا، تضمّنت انتماءات مزدوجة أم تصنيفاً تم إغناؤه بأهمّ العناصر

الحاملة للمعلومات، أم تضمّنت أي شيء آخر. والواقع، أن الصدفة شاءت فيما يتعلق بالأنجليزية، إن لم يكن الأمر يتعلق بجميع اللغات، أن تكون درجة التعقيد المطلوبة متواضعة جدا، مادام الاستعمال يفرض فيها قيوداً صارمة على الشروط التي يستعمل فيها الحذف أو اللبس، كما أن صنافة الجمل، أو المركبات، أو الكلمات المعجمية، محدودة كذلك. وإذا ما احتفظنا في ذهننا بجميع أنواع الروابط التي يهمّنا إبرازها، فبإمكاننا أن نحدّد نظرية ورالسانية تتساوق مع نوع القواعد التي سنحتاج إليها لخلق (أو إذا كنا نفضل لتوليد) جميع أنواع البنيات التي ستكون ذات نفع بالنسبة لنا. ولا توجد تقريباً أية قاعدة من القواعد التي فاه بها تشومسكي في هذه اللائحة ـ حيث لا نعثر على قواعد البنيات المركبية، ولا على القواعد التحويلية ـ، وتتعلق نقط الالتقاء الوحيدة التي بإمكاننا تسجيلها بين الأنحاء ت ع ب والأنحاء التوليدية التحويلية بما يسمّيه تشومسكي: «قواعد التفريع المقولي» ـ وهي قواعد لا يمنحها إلا دوراً ثانوياً، بينما تلعب في البنية ت ع ب دوراً جوهرياً.

ويفسّر هذه الاختلافاتِ واقع أن جميع عناصر النظرية الورالسانية تمّ تناولها من جديد، ضمن نظرية التبعية عبر البنوّة، وتنقيحها إلى أن تأكّد أن القواعد المنحدرة منها كافية لتوليد بنية تُطابق كل جملة من جمل اللغة الطبيعية، وذلك بإدماج جميع العناصر التي تحتويها الجملة المذكورة، وهي عناصر ينبغي لنا تعليلها بنموذج نحوي، دونما حاجة إلى أن نَرُدَّ أيّا منها إلى بنية مجرّدة إضافية، كما هو شأن النحو التوليدي التحويلي. ومن ثم، ينبغي لبنية واحدة أن تكفي لإبراز ما يمتّ إلى الروابط الملموسة، كمتوالية الألفاظ ضمن الملفوظ مثلا، وما يمتّ إلى روابط أكثر تجريداً، كانتماء عنصر ما إلى هذه المقولة أو تلك، أو كترابط العناصر [داخل] الملفوظ. ويعطينا الرسم 2 مثالا (خطاطياً) عن البنية ت ع ب بالنسبة لنفس الجملة التي اقترحنا تمثيلها التحويلي في الرسم 1:

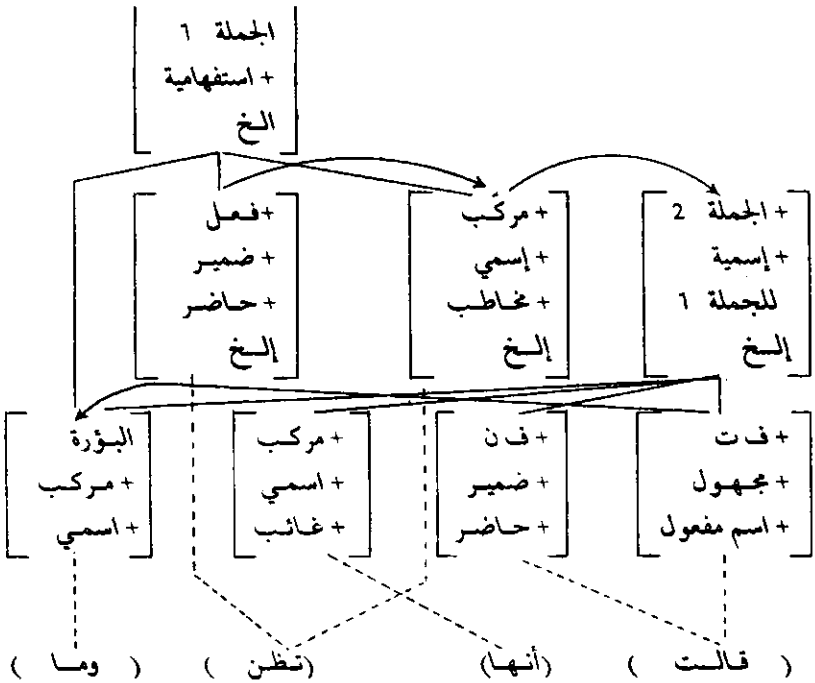

الرسم ـ 2

وهو ما يطابق إجمالا، إذا ما غيرنا ما ينبغي تغييره، الجملة الانجليزية، في هذه الخطاطة:

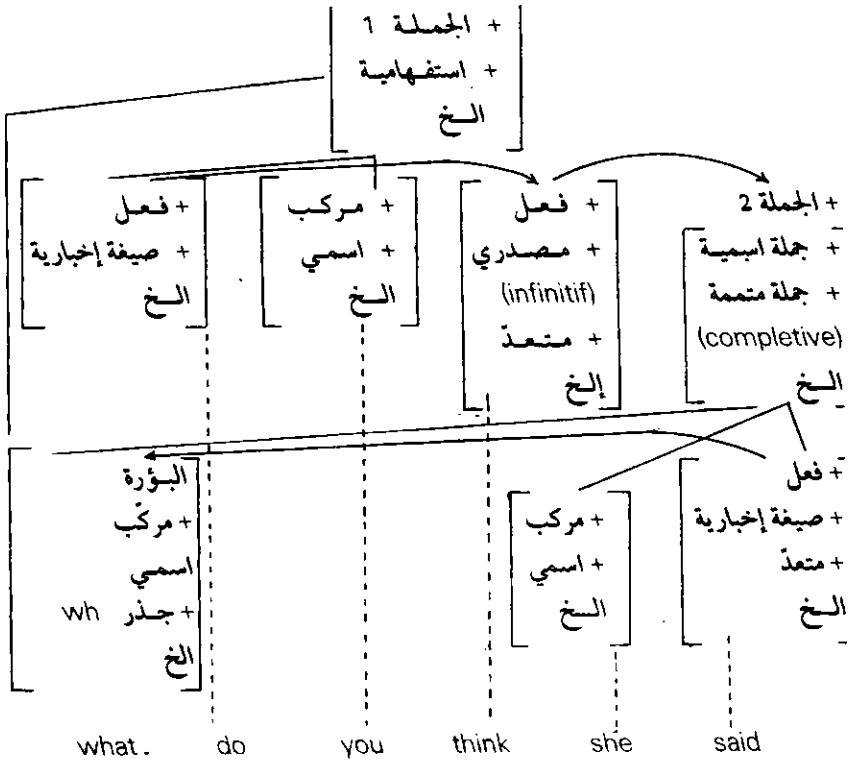

وتمثل الخطوط، ضمن الرسم 2 (وهو الخطاطة البنائية للجملة الأنجليزية) علاقات التبعية التي تربط، مثلا، (think) [ظن] بـ (she said) [قالت]، (أو تربط بصورة أدقّ شبكة الخصائص التي تمثلها) بطريقة كافية لإبراز واقع أن الفعل الثاني يتبع الأول مثلما يتبع المفعول به فعلاً متعدّياً؛ بينما يعبر الخط الذي يربط (do) بشبكة الخصائص الواصفة لمجموع الملفوظ عن علاقة الجزء بالكلّ ـ وهي علاقة استدعيها عندما أقول إن (do) لا يمكن العثور عليه إلا باعتباره «بنتاً» لجميلة رحِمية (matricielle) . ويظهر لنا الرسم البياني انقطاع الجملة المتضمّنة وانتماء (what) المزدوج بالنسبة إلى فعل الجميلة الرئيسية وفعل الجملة المتمّمة، وذلك من خلال خطوط التبعية التي تربط (what) هذه بهذين الفعلين [من جهة]، ومجموع الجملة [من جهة أخرى].

فكل ما يلزمنا معرفته يظهر بنظرة واحدة نلقيها داخل نفس البنية الواحدة، دونما حاجة إلى استدعاء البنية العميقة أو التحويلات المتتالية. ويظهر حالاً أن النموذج ت ع ب مرشح لتمثيل واقع الظواهر النفسية الكامنة في اللغة بصورة أكثر استساغة من [قيام] «الاشتقاقات التحويلية» بذلك. وبإمكاننا تصوّر متكلمين يبدعون بنيات تحتوي على هذه الدرجة من التعقيد قصد تبرير تعابير من قبيل: (what do you think she said?) أو **ما تظن أنها قالت؟** وينبغي لذلك ـ ويكفي ـ أن يتعرّفوا على الحدود، ويصنّفوها، كما يتعرفوا على المجموعات ذات التعقيد المتزايد: [أي] المركبات، والجُميلات، والجمل، فيصنّفونها، ويتعرّفون على علاقات التبعية داخل المجموع ـ وهو أمر ليس، في نهاية المطاف، أصعب من عثورنا مجدداً على طريقنا وسط رفوف مستودع ذي مساحة كبيرة، أليس كذلك؟

هكذا، يبقى لنا أن نعرف، بعدما نختزل عدد البنيات التركيبية في [بنية] واحدة، فيم إذا لم يكن بإمكان المظاهر الأخرى للبنية اللسانية للملفوظات ـ أي بنيتها الفونولوجية والدلالية ـ أن تندمج في هذه البنية ذاتها، الأمر الذي سيختزل مهمّة المتكلّم في إعادة بناء نموذج واحد فحسب ـ وهو، في الحقيقة نموذج به ما يكفي من التعقيد ـ للعبارة التي يستعملها أو يسمعها، بدل إعادته لبناء ثلاثة نماذج مختلفة، مطابقة لكل مستوى من مستويات التحليل البنائي، كما هو الحال بالنسبة لجميع الأنحاء التي أعرفها. ويبدو لي أن لدينا هنا فكرة ينبغي تعميقها، إلا أنها لاتزال مجرد فكرة.

لقد قلت ما يكفي قصد التعبير عن موقفي حول طبيعة التحاليل البنائية (التي تطابق الحلقة الثالثة من السلسلة). ولكن ما عسانا نقول عن القواعد التي ستتيح لنا توليد مثل هذه البنيات (في الحلقة الرابعة)؟ هل ينبغي لنا تكرار أنها ستكون مختلفة تمام الاختلاف عن البنيات التي قد نعثر عليها ضمن نحو توليدي من النوع التحويلي؟ فلن نجد ثمة أية قاعدة مركبية أو قاعدة للاشتقاق التحويلي. بل سنرى، وعكس ذلك، هذه الأنواع من القواعد ممثلة، وحيث إن كل واحدة منها بسيطة في جوهرها: أ) قواعد تسمح لنا بأن نذكر العدد المحدود للمقولات النحوية الممكنة، دون إغفال أية واحدة منها، وحيث لا نستعمل هذه المقولات لتبويب الكلمات المعجمية وتصنيفها فحسب، وإنما

أيضاً لتبويب المركبات والجُميلات (propositions) والجمل وتصنيفها: ب) قاموس، لفهرسة جميع الكلمات المرتبة حسب القواعد المحدّدة أعلاه. ج) قواعد تسمح لنا بذكر العدد المحدود من علاقات الترابط بين أجزاء الخطاب ومجموع الجملة (لا يمكن العثور على صيغة فعل ما وزمنه الشخصي إلا ضمن ملفوظ أكمل، مثلا) أو الترابط فيما بين أجزاء الملفوظ ضمن الجملة (لا يمكن ربط مركب اسمي [يشغل وظيفة] المفعول به إلا بفعل متعدّ، مثلا)؛ د) قواعد للتتابع تحدّد نظام المرور بالنسبة لعناصر الخطاب، عندما تتدخّل عناصر عديدة ضمن نفس البنية؛ هـ) قواعد متنوعة تتعلق بالمواضعات اللغوية الخاصة بالتحليل اللساني، كاستعمالنا للفظة بؤرة (Focus) للاشارة الى أداة الوصل الاستفهامية (what)، في الرسم 2.

إن ما يميّز قواعد مثل هذه عن قواعد النحو التوليدي التحويلي هو أنّ هذه الأخيرة تخلط، في مستوى القواعد التوليدية الخاصة بالبنيات المركّبة، بين وظيفتين نحاول، من جانبنا، الإبقاء عليهما متميّزتين ضمن النحو ت ع ب: أي من جهة، تحديد علاقات التبعية (البنوّة) بين المجموعات والمجموعات الجزئية؛ ومن جهة أخرى، تحديد علاقات الرتبة (أو التتابع) بين العناصر ضمن الملفوظ. تقول القاعدة الخاصة بتوليد بنية مركبية من نوع م س (مركّب اسمي)، مثلا، وفي آن معاً، إن مكوّنات مركّب مثل هذا لا يمكنها أن تظهر إلا باعتبارها «بنات» للمركب «الأم» «م س ← ح + س»، وأنها لا تظهر ضرورة إلا في هذا النظام محدَّد/ محدَّد. وبإمكاننا، عندما نفصل بين هذين النوعين من المعلومات، أن نجعل الأنحاء شديدة المرونة دونما لجوء إلى قواعد الاشتقاق التي تتيح لنا تبرير قواعد التحويل، كما يفعل تشومسكي ذلك ـ ولن تجعل قواعدُنا أي عنصر يتدخل في علاقة من علاقات التبعية بالنسبة لعنصر آخر (قواعد التبعية) إلا إذا كان موجوداً، قبلاً، ضمن «البنية السطحية»، كما أنها لن تضع أي عنصر أمام عنصر آخر (قواعد التتابع) إلا إذا كان موجوداً هناك، وينبغي له أن يبقى. وبالنتيجة، لن يتضمّن المنهج أية قاعدة تسمح لنا بأن نمحو، بعد فوات الأوان، عناصر منتمية إلى «بنية عميقة» تقع تحت الجملة الطبيعية، ولا بأن تغير نظاما لإعادته مباشرة [إلى حالته الأولى].

ويؤدي بنا هذا الى آخر حلقة من حلقات السلسلة، أي حلقة النظرية الورا لسانية. فإذا سلّمنا بأن قواعد المنهج التي عدّدناها تنطبق على الفرنسية انطباقها على الانجليزية، أو أية لغة أخرى ، أصبح بإمكاننا أن نبني نظرية ورا لسانية نعثر فيها على أنواع متعددة من الإشارات الدقيقة جداً حول اكتساب اللغة، والقواعد التي تتحكّم في ذلك خلال تعلّم اللغة الأم. ولن أمضي إلى حدّ القول إن القواعد النموذجية، التي سنبرزها بهذه الطريقة، ستتكشّف على أنها خاصّة باللغة، إن لم تكن خاصة بلغة معينة، إلا أنني أشك كثيراً في أن عدداً كبيراً منها سيميّز بعض الخطوات التي يتبعها العقل، وهي خطوات قد نعثر عليها، في ميادين أخرى، كميدان التبْويبات وإعادة التجميع للوحدات القابلة للمقارنة فيما بينها، [أي تجميعها] في مجموعات ومجموعات جزئية. ولا يخامرني شك في أن ما سيأتي من الأبحاث اللسانية سيكشف عن ثغرات في نظريتي [أي نظرية] التبعية عبر البنوة ـ فالأمر قد سبق له أن تمّ ـ، إلا أنني لاأزال أعتقد أن هذه النظرية تفتح، في خطوطها العريضة، منظوراً على خفايا العقل البشري أكثر يقيناً مما يفعله النحو التوليدي التحويلي.

نقل النص عن الفرنسية: **مصطفى كمال**

---

* العنوان الأصلي للنص: «La grammaire sans transformations»: Richard A. Hudson عن مجلة «ديوجين» (DIOGENE)، العدد: 96، 1976 (ص ص: 101 ـ 122)

التكوين النفسي للمعارف ودلالته الايبستيمولوجية

جـان بيـاجـي

لقد علمتنا خمسون سنة من التجارب أنه لا وجود لمعارف ناتجة عن مجرد تسجيل للملاحظات، دون تَبَنِّيْن يتم بفضل أنشطة الذات. لكنه لا وجود أيضـاً (لدى الانسان) لبنيات معرفية قبْلية أو فطرية: فالوراثي هو اشتغال الذكاء وحده، وهو لا يستتبع بنياتٍ إلا عبر تنظيم الأفعال المتتالية الممارسة على المـوضـوعات. يُستنتج من ذلك أن إبيستيمولوجيا مطابقة لمعطيات التكوين النفسي لن تكون تجريبية ولا مشكّلة قبلياً، لكنها لن تكمن إلا في نزعة بنائية [مـا]، مع بلورة مستمـرة لعمليات وبنيات جديدة. حينئـذ يكون المشكل المركزي هو فهم كيف تتم مثل هذه الابتكارات ولماذا تستطيع أثناء سيرها ـ مع كونها تنجم عن بناءات غير محددة بشكل مسبق ـ أن تصير ضرورية منطقياً.

1 ـ **النزعة التجريبية**: لا يكمن نقد النزعة التجريبية في نفي دور التجريب، لكن الدراسة «التجريبية» لتكوُّن المعارف تُظهر، دفعة واحدة، قصور التأويل «التجـريبي» للتجربة. وبالفعل، فما من معرفة تعود إلى الإدراكات وحدها، ذلـك أن هذه الأخـيرة تكـون، دائـما، مسيّرة، ومؤطرة من قبل أخطوطات الأفعـال. فالمعـرفـة، تصدر، إذن، عن الفعل، وكل فكر يتكرر أو يتعمّم بتطبيقه على موضوعات جديدة يستتبع، عبر ذلك بالذات، «أخطوطة»، أي نوعاً من التصورات التطبيقية. إن الصلة الأساسية المشيِّدة لكل معرفة ليست، بالتالي، مجرد «تجميع» بين الموضوعات، لأن هذا التصور يهمل جانب النشاط الذي قامت به الذات، وإنما هي «مماثلة» للموضوعات بأخطوطات [تخص] هذه الـذات. فهـذه السـيرورة تمدّد، فضـلا عن ذلـك، مختلف أشكـال «التمثلات» البيولوجية التي يشكل التمثّل المعرفي ضمنها حالة خاصة بصفته سيرورة وظيفية للدمـج. وبالمقابل عندما تتم مماثلة الموضوعات بأخطوطات الفعل يتحتم أن تكون هناك «ملاءمة» مع خصوصيات هذه الموضوعات (قارن مع «الملاءمات» ذات الطبع الوراثي في البيولوجيا)، وتنجم عن هذه الملاءمة

معطيات خارجية كثيرة، وبالتالي تنجم عنها تجربة. إنها، اذن، تلك الإوالية خارجية المنشأ التي تلتقي مع ما يَصِحُّ من الأطروحة التجريبية، لكن الملاءمة (وهذا التحفظ أساسي) لا توجد في حالة «خالصة» أو معزولة مادامت تبقى ملاءمة أخطوطة تمثّلٍ [ما]: وبالتالي فإن هذه الأخيرة هي التي تظل محرِّك الفعل المعرفي.

هذه الإواليات، الواضحة منذ ميلادها، إواليات عامة بالكامل، تتلاقى على مستويات الفكر العلمي المختلفة. ويتعرف دور التمثل على نفسه في كون [شيء] «قابل للملاحظة» أو «واقعة» ما يؤوِّلان، دائماً، انطلاقاً من قراءتهما ذاتها؛ وبالفعل تتطلب هذه الأخيرة، دائماً ومنذ بداياتها، استعمال إطارات رياضية منطقية مثل عمليات الوضع في علاقة أو في تطابق لتجاورات أو انفصالات، لتكميمات تفضي بهذا القدر أو ذاك إلى قياسات، وباختصار لمفهمة كاملة تعود إلى الذات وتستبعد وجود «وقائع» خالصة، باعتبارها خارجة تماماً عن أنشطة هذه الذات، لاسيما وأن على هذه الأخيرة أن تنوّع هذه الظواهر قصد تمثلها.

أما سيرورات التعلم التي ذكرها التجريبيون السلوكيون لصالح أطروحاتهم فقد أوضحت إنهلدر (Inhelder) وسنكلير (Sinclair) وبوفي (Bovet) أنها لا تفسر النمو المعرفي بل هي خاضعة لقوانينه، إذ لا يعمل منبه [ما] بصفته كذلك إلا عندما يصل إلى مستوى معين من «الكفاءة» (وهي مفهوم بيولوجي آخر مجاور لمفهوم التمثل). وبكلمة واحدة يفترض عمل منبه [ما] وجود أخطوطة هي المصدر الحقيقي للاستجابة (وهذا يعكس الخطاطة منبه (م)/ استجابة (إ) أو يجعلها تماثلية م $\rightleftarrows$ إ). إضافة إلى أن بريبرام (Pribram) قد وضح انتقاءً للدخول [ج دخل]، انطلاقاً من المستويات العصبية.

2 ـ **التشكُّل المسبق**: هل ينبغي أن نتوجّهَ، إذن، نحو التشكل المسبق للمعارف؟ سنعود لاحقاً إلى مشكلة الفطرية وسنقتصر، الآن، على نقد فرضية التحديدات المسبقة. وباقتصارنا على وقائع التكوين النفسي نلاحظ، في البداية، وجود أطوار تبدو أنها شاهدة على بناء متواصل. إن مرحلة حسية حركية، قبـ ـ لغوية ترى، في المقام الأول، منطقاً للأفعال يتشكل (علاقات نظام، دمج أخطوطات، تقاطعات، عمليات وضع في تطابق...)، [منطقاً]

خصباً بالاكتشافات بل وبالابتكارات (دوام الأشياء، تنظيم الفضاء والسببية. . .). هناك، بين السنة الثانية والسابعة مفهمة للأفعال وبالتالي تصورات مع اكتشاف الوظائف [القائمة] بين التحولات المشتركة للظواهر، والهويات، الخ، لكن دون عمليات قابلة للعكس ولا عمليات للحفظ. فهاتان الأخيرتان تتشكلان على مستوى العمليات الملموسة (7 ـ 10 سنوات)، مع «تجميعات» مبَنْيَنة تَبَنْيُناً منطقياً، لكنها لازالت مرتبطة بتحريك الأشياء. وأخيراً يتكون، حوالي 11 ـ 12 سنة، منطق افتراضي فرضي استنباطي مع تركيبية و«مجموعة الأجزاء» وزمر رباعية، الخ.

غير أن هذه البناءات الجميلة المتتالية التعاقبية (= كل بناء منها ضروري للبناء اللاحق) يمكن أن تُؤوَّل بصفتها تَحْيِيناً تدريجياً (مرتبطاً بالبلوغات العصبية، الخ) لمجموعة من التشكلات المسبقة بالطريقة نفسها التي تضبط بها برمجةٌ جينيةٌ الـ«التكوين المتعاقب» العضوي، حتى وإن ظل هذا الأخير في تفاعل مع الوسط وأشيائه. ومن ثم يصبح المشكل كامناً في الاختيار بين فرضيتين: [بين] بناءات أصيلة مع انفتاحات متعاقبة على إمكانات جديدة، أو تحيينات متعاقبة لمجموعة معطاة، منذ الانطلاق، من الممكنات. ولنلاحظ، بدءاً، بأن المشكلة هي نفسها في تاريخ العلوم: أليست الفقرات الواضحة جداً من تاريخ الرياضيات ناتجة عن إبداعات ـ عبر مراحل ـ يعود الفضل فيها للرياضيين، أم أنها لا تشكل سوى إنجاز ـ عبر صياغات تدريجية للموضوعات ـ لمجموع كل الممكنات المطابقة في هذه الحالة لكونٍ من الأفكار الأفلاطونية؟ والحال أن مجموع الممكنات كلها مفهوم تناقضي كما هو حال مجموعة المجموعات، ذلك لأن الـ«الكل» ليس، هو أيضاً، سوى ممكن. زيادة على أن الأعمال الحالية تبرز بأن انفتاحات على ممكنات جديدة، متجاوزة العدد العبر ـ نهائي «كبّا (Kappa) صفر»[1] (وهي حدُّ المحمولية)، لاتزال بادية، لكنها غير متوقعة توقعاً فعليا في غياب إمكانية الاستناد الى تركيبية ما. فأمّا أن تكون الرياضيات جزءاً من الطبيعة، وتكون، حينئذ، ناجمة عن بناءات بشرية خالقة لأشياء جديدة، أو يكون مصدرَها كونٌ فوق ـ طبيعي وأفلاطوني فيتعين علينا، في هذه الحالة، أن نوضح الوسائل السيكولوجيبة التي نتعرف عليه بواسطتها، وهذا ما لم يتمكن أحد من تحديده.

(1) حرف الكاف في اللغة اليونانية. (م)

وهذا يعيدنا إلى الطفل مادام يبني من جديد، تلقائياً وفي بضع سنوات، العمليات والبنيات الأساسية ذات الطبيعة الرياضية المنطقية، التي لن يفهم خارجها شيئاً مما سيتلقنه في المدرسة. هكذا، وبعد فترة قبـ ـ إجرائية طويلة ـ عندما يصل الى سن السابعة تقريباً ـ لاتزال تنقصه فيها هذه الأدوات المعرفية، يبتكر لنفسه من جديد قابلية العكس، والتعدية، والتكرارية، وقابلية العلاقات للتبادل، وتضمين المراتب، وحفظ المجموعات العددية، والقياس، وتنظيم الإحالات المكانية (التناسقات)، والأشكال وبعض العوامل الوظيفية، الخ، وبعبارة أخرى يبتكر جميع أسس المنطق والرياضيات. فإذا كانت هذه الأخيرة مشكّلة مسبقاً فذلك يعني، بالتالي، أن الرضيع يملك عند ولادته، بالقوة، كل ما تمكن **غالوا** (Galois) أو **كانتور** (Cantor) أو **هيلبير** (Hilbert) أو **بورباكي** (Bourbaki) أو **ماك لين** (Lac Lane) من تحيينه منذ ذلك الوقت. وبما أن صغير الانسان هو نفسه محصّلة فينبغي الصعود حتى البرزويات والفيروسات لتحديد موقع مقر «مجموع الممكنات».

وبكلمة واحدة تبدو لنا نظريات تشكل المعارف المسبق مجردة من الحقيقة الملموسة كما هو شأن التأويلات التجريبية، ذلك لأن البنيات الرياضية المنطقية، في لا نهائيتها، لا يمكن تحديد موقعها في الأشياء ولا في الذات في أصلها الأول. وبالتالي لا يمكن القبول بغير نزعة بنائية، لكن المهمة الشاقة تكمن، في ذات الوقت، في تفسير إوالية تشكل الأشياء الجديدة وطابع الضرورة المنطقية الذي تكتسبه أثناء مسارها.

3 ـ **التجريد العاكس**: إذا لم تكن البنيات الرياضية المنطقية مشكلة بصفة مسبقة، فيتوجب ـ عكس ذلك ـ الصعود بعيدا في الماضي للعثور على جذورها، أي إلى الاشتغالات الأولية التي تسمح ببلورتها؛ إننا نجد نقط انطلاق مثل هذه (ومع ذلك لا نعثر على بدايتها أبداً، مادام يتوجب علينا أن نعود إلى الوراء حتى الجهاز العضوي ذاته) ابتداء من المستويات الحسية الحركية، أي قبل اللغة بزمن طويل. ما هي الإواليات التي ستؤمّن البناءات من مرحلة إلى مرحلة لاحقة؟ ستكون الإوالية الأولى هي ما سنسميه «التجريد العاكس».

وبالفعل يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع مختلفة من التجريدات:

(1) لنسمي التجريد الذي يتناول الموضوعات المادية خارج الذات «تجريداً تجريبياً».

(2) بينما نسمي التجريد الرياضي المنطقي [تجريداً] «عاكساً» لأنه يشتغل انطلاقاً من أفعال الذات وعملياتها. بل هو كذلك بمعنى مزدوج، ومن هنا توجد سيرورتان متضامنتان لكنهما متمايزتان: سيرورة قذف ما سُحب من المستوى الأدنى إلى مستوى أعلى، وهكذا يصبح الأمر متعلقاً بـ «عكس»؛ وسيرورة «انعكاس» باعتبارها إعادة تنظيم على المستوى الجديد ـ بحيث لا تستعمل إعادة التنظيم هذه العمليات المسحوبة من المستوى السابق إلا بصفتها أدوات، لكنها ترمي الى ترتيبها ضمن كلية جديدة (بالرغم من أن هذا الهدف يظل، في جزء منه، لا شعورياً).

(3) وأخيراً سنتحدث عن «تجريد منْعكِس» أو عن «تفكير انعكاسي» للإشارة إلى التشكيل في صيغ موضوعات لما ظل إجرائياً أو أدواتيا في [التجريد رقم] (2)؛ وهكذا يشكل الطور [رقم] (3) النهاية الطبيعية لرقم (2)، لكنه يفترض، إضافة الى ذلك، تشكيلة من المقارنات الصريحة من مستوى أعلى من الانعكاسات المشتغلة ضمن الاستعمالات الأدواتية والبناءات التي هي في صيرورة في رقم (2). إنه، اذن، لمن المهم أن نميز بين أطوار التجريدات العاكسة التي تتدخل في كل بناء أثناء حل المشاكل الجديدة والتجريد المنعكس الذي يضيف، إلى ذلك، نسقاً من التطابقات الصريحة بين العمليات المصوغة على شكل موضوعات بهذا النحو.

وهكذا تصير التجريدات العاكسة والمنعكسة مصادر لمستجدات بنائية وذلك للأسباب التالية: ففي المقام الأول يشكل «عكس» عنصر مسحوب من مستوى أدنى على مستوى أعلى (كاستبطان فعل على هيئة تصور مُفهم مثلا) عمليةَ مطابَقة، ويعتبر هذا أمراً جديداً، حينئذ تفتح هذه الأخيرة الطريق أمام مطابقات أخرى ممكنة، وهذا يمثل «انفتاحاً» جديداً. هكذا يصير العنصر المنقول إلى المستوى الجديد مركباً مع العناصر التي كانت موجودة في عين المكان قبله أو مع العناصر التي ستضاف إليه [لاحقاً]، حينئذ يصبح ذلك من عمل «الانعكاس»، لا من عمل «العكس»، وإن كان سبباً فيه: وتنتج عن ذلك تركيبات جديدة في إمكانها أن تفضي إلى بناء عمليات جديدة تفعل «في»

[العمليات] التي سبقتها، وهذا هو السير المعتاد للتقدم الرياضي (مثلما يستتبع تجميع الجموع عملية الضرب لدى الطفل[2]). وبكيفية عامة يؤدي كل عكس على مستوى جديد ويقتضي إعادة تنظيم، وإعادة البناء هذه المنتجة للمستجدات هي ما نسميه «انعكاساً»: والحال أن هذا يبدأ عمله قبل صياغته في مجموعه على شكل موضوعات عبر مجموعة من التمثلات والتنسيقات، التي لاتزال أدواتية، دون وعي بالبنية بصفتها بنية (ونحن نعثر على هذا طوال تاريخ الرياضيات). وأخيراً يصير التجريد المنعكس، أو الصياغة الاستعادية للموضوعات، ممكناً طبعاً ـ ومع أنه لا يتناول الا العناصر المكوِّنة قبلا فإنه لا يشكل، وعلى نحو طبيعي، بناء جديداً ـ باعتباره يجعل ما كان، إلى ذلك الحين، مبلوراً عن طريق روابط متعاقبة ذات اتجاهات طولية (قارن صياغة موضوعات «البنيات»، ضمن الفكر العلمي، من قبل مجموعة بورباكي)، متواقتاً عبر تطابقات مستعرضة.»

4ـ **التعميم البناء**: من البديهي أن يكون التجريد والتعميم متضامنين تضامناً وثيقاً، بل إن كلا منهما يعتمد على الآخر. وينتج عن ذلك ألا يقابل التجريدَ التجريبي غيرُ التعميمات الاستقرائية المنطلقة من «البعض» إلى «الكل» بواسطة الطريقة الامتدادية فقط، في حين ستقابل التجريدات العاكسة والمنعكسة تعميماتٌ بناءة و«تكميلية» بوجه خاص.

وإن أول مشكلة ينبغي حلها، هنا، هي مشكلة بناء المستويات المتعاقبة التي تطرقنا إليها، ببساطة، في الفقرات السابقة. والحال أن كل مستوى منها ينتج عن تمثل أو عملية جديدة معدة لملء ثغرة في المستوى السابق، وبالتالي لتحيين إمكانية أتاحها هذا الأخير. وأحسن مثال على ذلك هو المرور من الفعل إلى التصور بفضل تشكل الوظيفة السيميائية، بحيث لا يرتكز التمثل الحسي الحركي إلا على مماثلة الموضوعات لأخطوطات عمل، في حين يماثل التمثل التصوري الموضوعات لبعضها البعض، ومن هنا تشكيل أخطوطات تصورية. إلا أن هذا الشكل الجديد من التمثل قد كان افتراضياً في الشكل الحسي الحركي مادام هذا الأخير يتناول موضوعات متعددة لكنها متعاقبة: وهكذا كان يكفي تتميم هذه التمثلات المتعاقبة بفعل مطابقةٍ مُزامن لها،

(2) مراعاة لعدد عمليات الجمع هذه، وليس لنتائجها فحسب.

للمرور إلى المستوى الموالي. لكن فعلا مثل هذا يستتبع استحضار موضوعات لا تدرك في الحال، وهذا الاستحضار يقتضي تشكيل أداة نوعية هي الوظيفة السيميائية (تقليدات مؤجلة، لعبة رمزية، صورة ذهنية هي تقليد مستبطن، لغة إشارية، الخ، إضافة إلى اللغة الصوتية المتعلّمة). والحال أن دوالاً حسية حركية، هي المعالم أو الاشارات، كانت موجودة، غير أنها لا تشكل سوى وجه أو قسم من الموضوعات المدلولة: وبالمقابل تبدأ الوظيفة السيميائية حينما تكون الدوال مميَّزة عن المدلولات وقادرة على مطابقة عدد كبير من هذه الأخيرة. ومن ثم نرى بأن هناك تبعية متبادلة بين التمثل التصوري للموضوعات فيما بينها وبين السَّميأة (sémiotisation)، وبأنهما معاً يصدران، من ثم، عن تعميم تكميلي للتمثل الحسي الحركي مع تجريد عاكس لعناصر مستعارة منه بصفة مباشرة.

قد يكون من السهل، كذلك، أن نبين بأن المستجدات الخاصة بمستويات العمليات الملموسة ثم [العمليات] الاستنباطية الافتراضية تصدر، هي كذلك، عن تعميمات تكميلية. وهكذا تكون العمليات الملموسة مدينة بقدراتها الجديدة لغزو قابلية العكس التي هيأتها، من قبل، قابلية القلب القبـ ـ إجرائية، لكنها تتطلب، فضلا عن ذلك، إحكاماً منهجياً للتأكيدات والإنكارات، وبعبارة أخرى تتطلب ضبطاً ذاتياً، هو مع ذلك دائم العمل ضمن التعميمات البناءة (وسنعود إليه في النقطة السادسة). أما العمليات الفرضية الاستنباطية فتصير ممكنة بالمرور من بنيات «التجميعات» دون تركيبة ذات العناصر المنفصلة [عن بعضها]، إلى بنيات «مجموعات الأجزاء» بتركيبة وتعميم للتقسيمات [3].

إن هذه التقدّمات الأخيرة يعود الفضل فيها إلى شكل هام بوجه خاص من التعميمات البناءة تكمن في إعلاء عملية ما إلى قوة أعلى: هكذا تكون التركيباتُ تصنيفاتِ التصنيفات، والتبادلاتُ سَلسلاتِ السَّلسلات، ومجموعاتُ الأجزاء تقسيمات التقسيمات، الخ.

---

(3) لنذكر بأن التعميم التكميلي سيرورة بناءة أساسية في الرياضيات؛ مثل الانتقالات من الزُّمَيْرات إلى شبه الزمر، ثم منها إلى الأفكار الأحادية، إلى الحلقات فالأجسام.

الذي يسبق اللغة والذي ينتج عن عمليات ضبط ذاتية عضوية وسلوكية، في الوقت ذاته، تحدد هذا التكوين المتعاقب. إن كتابا أمثال براون (B. Brown) ولنبرغ (E. Lenneberg) وماك نيل (D. Mac Neill) قد قبلوا أخيراً هذا التفسير لـ«نـواة ثابتـة» غير فطرية ولكنها نتاج للذكاء الحسي الحركي، وهذا يوضح توضيحاً كافياً أن فرضية الفطرية عديمة الجدوى في تماسك نسق تشومسكي الجميل.

6 ـ **الضرورة وإقامة التوازن**: يبقى علينا أن نبحث عن الأسباب التي تصير، بمقتضاها، البناءات التي يتطلبها تشكّل العقل ضرورية بصفة تدريجية، في الوقت الذي يبتدىء فيه كل بناء عبر محاولات متنوعة، عارضة في جزء منها ومتضمِّنـة، إلى وقت متـأخـر، لقسم هام من اللامعقول (انعدام عمليات الحفظ، أخطاء في قابلية العكس، إحكام غير كاف لعمليات النفي، الخ). ومن الـطبيعي أن تكـون الفرضية هي أن هذه الضرورة التدريجية تنتج عن عمليات ضبط ذاتي، وتـترجم عبر إقـامـة توازنٍ، تدريجي كذلك، للبنيات المعرفية، ومن ثم تصدر الضرورة عن «انغلاقـ»ـها.

وفي هذا الصـدد يمكننـا أن نميز ثلاثـة أشكـال من عمليات إقـامة التـوازن. أبسطها، وبالتالي أكثرها بكوراً هو شكل التمثل والملاءمة. فمن البديهي أن تضطر أخطوطة أفعال، تطبق على موضوعات جديدة، للتميز، منـذ المستوى الحسي الحركي، تبعاً لخصائص [هذه الموضوعات]، ومن هنا [يحصـل] توازن يسعى إلى حفظ الأخطوطة وأخذ خصائص الموضوع بعين الاعتبار في نفس الوقت، لكنه يستطيع ـ إن كانت هذه الخصائص غير منتظرة ومثـيرة للاهتمام ـ أن يؤدي إلى تشكيل أخطوطة جزئية بل وأخطوطة جديدة يتطلبان، عندئذ، إقامة توازنهما الخاص. لكن هذه الإواليات الوظيفية تتلاقى على جميع المستويات. وفي العلم ذاته يتضمن تمثل السرعات الخطية وذات الـزوايا تمثـلا خاصا بالعلاقات الزمانية والمكانية المشتركة، وملاءمةً مع هذه الأوضـاع المتمايزة، معاً؛ كما أن إلحاق أنساق مفتوحة بأنساق حركية حرارية عامة يتطلب قدراً من الملاءمة المميِّزة يعادل قدر ما يتطلبه من تمثلات.

ويفرض شكل ثان من التوازن ذاته بين الأنساق الجزئية، سواء تعلق الأمر بأخطوطات جزئية ضمن أخطوطة فعل، أو بمراتب جزئية ضمن مرتبة

عامة أو بأنساق جزئية لمجموع العمليات التي تتوفر عليها الذات؛ نذكر، على سبيل المثال، الأعداد والقياسات المكانية عند [القيام] بالتقديرات أينما أمكنهما التدخل هما معاً. والحال أنه يمكن أن تقوم صراعات بين الأنساق الجزئية التي تتطور، عادة، بسرعات مختلفة. وتفترض إقامة التوازن بينها في هذه الحالة تمييزاً بين أجزائها المشتركة وبين خصائصها المختلفة، وتفترض، بالتالي، إحكاماً يوازن بين التأكيدات وعمليات النفي الجزئية، وكذا بين العمليات المباشرة والعمليات المعكوسة، أو استعمال التبادلات. ومن ثم نرى فيم تؤدي إقامة التوازن إلى الضرورة المنطقية: إن التماسك التدريجي الذي تسعى إليه الذات، وتبلغه في نهاية المطاف، يصدر أولا عن مجرد ضبط علي للأفعال التي تنكشف نتائجها، بعد فوات الأوان، على أنها متساوقة أو متناقضة؛ ثم يفضي إلى فهمٍ للروابط أو التضمينات التي صارت قابلة لتستنبط، ومن ثم، ضرورية.

أما الشكل الثالث للتوازن فيستند إلى الشكل السابق لكنه يتميز عنه ببناء نسق كلي جديد: إنه ذاك الذي يقتضي السيرورة ذاتها لتمايز أنساق جزئية جديدة، [تمايز] يتطلب عندئذ مسعىً معدّلا للإدماج ضمن كلية جديدة. يبدو، في الظاهر، أن هناك مجرد ميزان [بين] القوى المتعارضة مادام التمايز يهدد وحدة الكل، ومادام الإدماج يعرض التمايزات الضرورية للخطر. إن أصالة التوازن المعرفي (فضلا عن [توازن] الأنساق العضوية الذي سبقه) تكمن، عملياً، وعكس ذلك، في تأمين إغناء الكل تبعاً لتمايزاته، وتأمين مضاعفة هذه الأخيرة (وليس تأمين تماسكها فحسب) تبعاً لتبادلات باطنية (أو صارت باطنية) طالت الكلية في خصائصها الذاتية. إننا نرى بوضوح هنا ومن جديد العلاقات بين إقامة التوازن والضرورة المنطقية التدريجية، ضرورة التوقف عند نقطة معينة، الناتجة عن الإدماج النهائي أو «انغلاق» الأنساق.

إن إقامة التوازن المعرفي هي إذن وبكلمة واحدة، إقامة توازن «متعاظمة»، أي أن اختلالات التوازن لا تؤدي للعودة إلى شكل سابق [من أشكال] التوازن، بل تؤدي إلى شكل أفضل يتميز بتزايد تبعيات متبادلة أو [تزايد] تضمينات ضرورية.

وفيما يخص المعارف التجريبية فإن إقامة توازنها يتضمن، إضافة إلى قوانينها السابقة، مروراً تدريجياً من النمو الخارجي إلى النمو الداخلي، بمعنى

أن الاضطرابات (المكذبة للتنبؤات، الخ) تكون في البداية ملغاة أو محيَّدة، ثم تدمَج بالتدريج (مع انتقالات التوازن)، وتلحق في النهاية بالنسق بصفتها تبدلات باطنية قابلة للاستنباط تعيد بناء النمو الخارجي عن طريق النمو الداخلي. إن المعادل البيولوجي لهذه السيرورة (انظر: «من الفوضى إلى النظام» لفون فورستر H. Von FOERSTER)[6] ينبغي البحث عنه في «النسخة الوراثية» كما حاولنا تأويلها وتعميمها في بحث حديث[7].

7 ـ التكوين النفسي وتاريخ العلوم: يمكننا التعرف كما قال هولتون (Holton)[8]، على بعض التقاربات بين التكوين النفسي والنمو التاريخي للبنيات المعرفية، وهذا ما نسعى لتوضيحه في كتاب مقبل مع العالم الفيزيائي غارسيا (R. Garcia).

بل يمكننا، في بعض الحالات، أن نلاحظ ـ قبل علم القرن السابع عشر ـ توازياً [ما] مرحلةً مرحلة. هكذا يمكننا أن نميّز أربع مراحل بالنسبة للعلاقات بين القوة والحركة: أولاها مرحلة نظرية المحركين الاثنين لأرسطو مع نموذج ضد الحركة التبادلية كنتيجة لها. ثانيتها [مرحلة] تفسير إجمالي تبقى فيه القوة والحركة والانطلاقة غير متميزة عن بعضها؛ وثالثتها هي [مرحلة] نظرية الانطلاق (Impetus) التي تصورها بوريدان (Buridan) باعتبارها ضرورية بين القوة والحركة؛ ورابعتها مرحلة نهائية قبـ ـ نيوتونية يميل الانطلاق فيها نحو اختزال ذاته في التسريع. والحال أننا نلاحظ لدى الطفل تعاقباً ذا أربعة أطوار جدَّ مُشابهة لها. الطور الأول هو طور يظل فيه المحركان الاثنان نسقيين بقدر كاف باعتبارهما بقايا للإحيائية، لكن مع عدد كبير من الأمثلة العفوية ضد الحركة التبادلية (وغالباً ما يتم ذلك في أوضاع غير متوقعة جداً ليس بالنسبة لحركة القذائف فحسب). وفي طور ثان يتدخل تصور شامل شبيه بالـ«فعل» ويمكن أن نرمز إليه بـ و س م، بحيث [يرمز] و إلى الوزن،

(6) «حول أنساق التنظيم الذاتي وبيئاتها»، ضمن: أنساق التنظيم الذاتي، ص ص 31 ـ 50.

(7) «التكيف الحيوي وسيكولوجيا الذكاء، الانتقاء العضوي والنسخة الوراثية»، باريس، هرمان، 1974.

(8) «الأصول الموضوعاتية للتفكير العلمي»، ص 102

و س إلى السرعة، و م إلى المسافة المقطوعة. وفي فترة ثالثة (10 سنوات) يظهر «الانطلاق»، بمعنى المدى المتوسط [كما حدده] بوريدان، بطريقة عفوية، لكن له ـ زيادة على ذلك ـ قدرة «اختراق» الوسائط الجامدة بمروره عبر «داخلـ»ـها عندما تنتقل حركة ما بواسطتها. وأخيراً تأتي، في المقام الرابع، بدايات التسريع (حوالي 11 أو 12 سنة).

ومن البديهي أننا لا نعثر على توازٍ، مرحلةً تلو أخرى، بالنسبة لمراحل التاريخ الأوسع، لكننا نستطيع البحث عن إواليات مشتركة. وهكذا يشهد تاريخ الهندسة الغربية على سيرورة تَبَنِّي مراحلُهُ هي مراحلُ مَرْكَزَة على العلاقات التصويرية الداخلية مع أوقليدس، وبناء علاقات بَيْـ ـ تصويرية مع الاحداثيات الديكارتية، ثم تجبير (algébrisation) تدريجي انطلاقاً من كلين (Klein). والحال أننا نعثر على سيرورة مصغَّرة مشابهة لدى الأطفال الذين يبدأون، طبعاً، بالتصوير الداخلي، لكنهم يكتشفون، في السنة السابعة تقريباً، أنه لتحديد نقطة على سطح ما لا يكفي مقياس واحد بل يلزم مقياسان مُعدَّان بكيفية متعامدة. وبعد هذه المرحلة «التصويرية الداخلية» (الضرورية كذلك لبناء الخطوط الأفقية) تأتي المرحلة التي يمكننا تسميتها [مرحلةً] «عابرة للصور» حيث لا يمكن للخصائص المطلوب اكتشافها أن تُقرأ على صورة واحدة وإنما تتطلب استنباطاً أو حساباً، مثل الأقواس الميكانيكية والحركات النسبية، الخ.

والحال أن هذه التناظرات مع تاريخ العلوم تنطق، بكل تأكيد، لصالح نزعتنا البنائية. فضد الحركة التبادلية لم يُنقل من أرسطو إلى سكان جنيف الصغار نقلا وراثياً، لكن أرسطو كان في البداية طفلاً، ذلك لأن الطفولة [مرحلة] سابقة على سن الرشد لدى كل البشر بمن فيهم إنسان الكهوف. أما إذا أردنا معرفة ماذا يستخلص العالم من سنوات شبابه، فإنه لا يقوم بجمع أفكار فطرية مادامت هناك تلمسات في الحالتين معاً، وإنما يجني قدرة بنائية، تدفع أحدنا إلى القول بأن عالِماً فيزيائياً عبقرياً هو إنسان عرف [كيف] يحفظ الروح الابداعية الخاصة بطفولته عوض أن يفقدها في المدرسة.

نقل النص عن الفرنسية: **محمد بولعيش**

---

* العنوان الأصلي للنص:
(La psychogenèse des connaissances et sa signification épistémologique)

* عن كتاب «**نظريات اللغة، نظريات التعلم**» (Théories du langage, théories de l'apprentissage)، سوي، باريس، 1979، سلسلة بوان، (ص ص: 53 ـ 64).